



كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

الحيوان بين الحل والحرم دراسة فقهية مقارنة

دراسة وتطبيق

إعداد
أ.م.ع. أحمد عبد الحى محمد

د. / أحمد عبد الحى محمد

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله بارى البريات، وغافر الخطيئات، وعالم الخفيات المطلع على الضمائر والنيات، أحاط بكل شئ علماً ووسع كل شئ رحمة وحلماً، كل شئ عنده بمقدار، أتقن ما صنع وأحكمه، وأحصى كل شئ وعلمه وخلق الإنسان وعلمه، ورفع قدر العلم وعظمه، وخص به من خلقه من كرمه، حض عباده المؤمنين على التفقه في الدين فقال وهو أصدق القائلين ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾^(١).

نذبهم إلى إنذار بريته كما ندب إلى ذلك أهل رسالته ومنحهم ميراث أهل نبوته، ورضيهم للقيام بحجته.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء وإمام العلماء محمد نبي الرحمة الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة، خير نبي بعثه إلى خير أمة، أرسله الله بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً - صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد

فإن المسلم مطالب بأن يتحرى الحلال في كل ما يعرض له من شئون الحياة من مطعم ومشرب وملبس، كما أنه مطالب

(١) الآية: ١٢٢ من سورة التوبة .

بأن يتجنب الحرام فى كل شئونه أيضاً حتى يسلم فى دنياه وأخراه، قال رسول الله ﷺ " إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ﴾ (١).

وقال : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ (٢). ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء ومطعمه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك" (٣). والطيب من الطعام هو ما كان حلالاً، وليس كل أحد قادراً على التمييز بين ما هو طيب وما هو خبيث فقد قال النبى ﷺ : " إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتبها لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتق الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه" (٤)، والمطعوم نوعان حيوان وغير حيوان.

ولما كان المطعوم من الحيوان مما يخفى على كثير من الناس حاله وحرامه فضلاً عن المشتبه منه، ولما كان معرفة

(١) بعض آية : ٥٢ من سورة المؤمنون.

(٢) بعض آية ١٧٢ من سورة البقرة.

(٣) صحيح مسلم، سنن الترمذى ٤/٤٦٤، ٤٦٥، قال حسن غريب، الترغيب والترهيب ٢٦٣/١، ط وزارة الأوقاف.

(٤) صحيح البخارى ١٨/١، جامع العلوم والحكم لابن رجب تحقيق أحمد أبو النور، سنن الترمذى ٣/٣ وقال حسن غريب، الترغيب والترهيب ١٥/٣

هذه الأحكام عن طريق الرجوع الى أمهات الكتب فى المذاهب المختلفة من الأمور العسيرة والشاقة على الغالبية العظمى من الناس فقد استخرت الله سبحانه فى جمع مسائل الحيوان ما يحل منه وما يحرم فى هذا البحث المتواضع حتى تكون سهلة ميسورة لمن أراد معرفة هذه الأحكام حتى يتجنب الحرام الخبيث ويتحرى الحلال الطيب.

وقد حاولت جاهداً ان استقصى آراء الفقهاء فى هذه المسائل مع ذكر أدلتهم وأوجه الدلالة منها ثم أناقش ما يمكن مناقشه من هذه الإستدلالات ثم أرجح ما قوى دليله من الآراء مع الأخذ فى الإعتبار تغير الأعراف واختلاف الطبائع فيما لم يرد فيه نص قاطع بالحل أو الحرمة وحتى يكون البحث موفياً للمطلوب تحدثت فى البحث الأخير منه عن الضرورة وأثرها بينت فيه حد الضرورة والمقدار الذى تباح لأجله الضرورة إلى غير ذلك من الأحكام.

أما عن أقسام البحث:

فقد قسمته إلى عدة مباحث راعيت فى كل مبحث أن يكون جامعاً لعدد من الحيوانات تجمعهم صفات مشتركة أو خصائص متشابهة بقدر الإمكان، فإن شذ عن ذلك بعض المباحث فاعذر فى هذا راجع إلى أن الحيوان أنواع كثيرة- قد تختلف صفات النوع الواحد منها اختلافاً كبيراً لذا ألحقت بعض

الحيوانات فى بعض المباحث بأنواع قد تكون مختلفة عنها من أجل الاختصار وعدم التطويل فى تقسيمات البحث.

وقد جاءت هذه المباحث على النحو التالى :

- ١- تمهيد فى تعريف الحيوان - وبيان الأصل فى الأشياء.
- ٢- المبحث الأول : فى حيوان الماء.
- ٣- المبحث الثانى : فى الخيل والبغال والحمير.
- ٤- المبحث الثالث : بهيمة الأنعام وما يلحق بها.
- ٥- المبحث الرابع : فى ذى الناب من السباع.
- ٦- المبحث الخامس : فى الطير.
- ٧- المبحث السادس : فى الحشرات وهوام الأرض.
- ٨- المبحث السابع : فى الذكاة .
- ٩- المبحث الثامن : فى الميتة والدم والخنزير.
- ١٠- المبحث التاسع : الضرورة وأثرها فى حل الحرام.
- ١١- الخاتمة .

وتتضمن أهم نتائج البحث:

وأخيراً فهذا جهد المقل فإن كنت قد وفقت فذلك الفضل من الله وإن كنت قد قصرت فحسبى أننى اجتهدت (ومن اجتهد فأخطأ فله أجر ومن اجتهد فأصاب فله أجران).

والله أسأل أن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناتنا وأن ينفع به كل مسلم يتحرى الحلال الطيب فى مطعمه ويجتنب الحرام الخبيث وهو حسبى ونعم الوكيل .

د. / أحمد عبد الحى

تمهيد

التعريف بالحيوان وبيان أن الأصل فى الأشياء هو الإباحة

أولاً: التعريف بالحيوان :

الحيوان جنس الحى وهو كل ذى روح، ناطقاً كان أو غير ناطق وهو مأخوذ من الحياة يستوى فيه الواحد والجمع لأنه مصدر، وضده الموتان كأن الألف والنون زيذا للمبالغة كما فى النزوان والغليان^(١).

قال أبو عبيدة : الحيوان والحى بكسر الحاء والحياة واحد واستشهد بقول الشاعر :

وقد ترى إذ الحياة حى

وقال غيره إن الحى جمع على فعول مثل عصى وهو يقع على كل شئ حى^(٢).

وقياس الحيوان حيان فقلبت الياء الثانية واواً لاجتماع المثلين كما قالوا حيوة فى اسم رجل وبه سمي ما فيه حياة حيواناً.

(١) المصباح المنير ٢٢٠/١، انقاموس المحيط ٣١٥/٤، ٣١٦، النظم المستعذب شرح غريب المذهب ٢٤٦/١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٢٥٢/٧ وما يليها ، حياة الحيوان للدميرى ٤٩٤/٣.

وفى بناء الحيوان زيادة معنى ليس فى بناء الحياة وهو ما فى بناء فعلاّن من الحركات ومعنى الاضطراب والحياة حركة كما أن الموت سكون فمجيئه على ذلك مبالغة فى معنى الحياة^(١). وقد ورد لفظ الحيوان فى القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿وإن الدار الآخرة لهى الحيوان﴾^(٢).

قيل المراد إنه ليس فيها إلا حياة دائمة مستمرة خالدة لا موت فيها فكأنها فى ذاتها حياة فيكون التعبير هنا بالحيوان مبالغة فى الحياة .

وقيل المراد الحياة التى لا يعقبها الموت^(٣).

أقسام الحيوان :

يقول الجاحظ^(٤) الحيوان على أربعة أقسام شئ يمشى وشئ يطير، وشئ يقوم، وشئ ينساخ فى الأرض. إلا أن كل شئ يطير يمشى وليس كل شئ يمشى يطير . فأما النوع الذى يمشى فهو على ثلاثة أقسام ناس^(٥)، وبهائم وسباع.

(١) المصدرين السابقين ، التفسير الكبير للرازى ٤٣٠/١٢ .

(٢) بعض الآية : ٦٤ من سورة العنكبوت .

(٣) المصباح المنير ٢٢٠/١ ، حياة الحيوان للدميرى ٤٩٤/٣ .

(٤) حياة الحيوان ٤٩٤/٣ ، الحيوان للجاحظ .

(٥) أدخل الجاحظ الإنسان فى تقسيمات الحيوان لأنه كما يقولون حيوان ناطق - لكنه غير داخل معنا. فى هذا البحث لأنه ليس محلا لأن يكون طعاماً لأحد حيا وميتاً ولأن الله يقول : ﴿ولقد كرمنا بنى آدم﴾ ومن تكريمه كونه معصوماً .

والطير كله سبع وبهيمة وهمج، والخشاش ما لطف جرمه وصغر جسمه .

والهمج ليس من الطيور ولكنه يطير وهو فيما يطير كالحشرات فيما يمشى.

والسبع من الطير ما أكل اللحم خالصاً - والبهيمة ما أكل الحب خالصاً.

والمشترك كالعصفور فإنه ليس بذى مخلب ولا منسر وهو يلتقط الحب، ومع ذلك يصيد النمل والجراد ويأكل اللحم ولا يزق فراخه فهو مشترك الطبيعة.

وليس كل ما طار بجناحه من الطير فقد يطير الجعلان والذباب والزنابير والجراد والنحل والفراش والنمل وغير ذلك ولا تسمى طيوراً.

ثم أن من هذه الحيوانات ما هو أهلى وهو ما ألف البيوت والناس يقال أهل المكان أهولاً عمر بأهله ومنه أهلت بالشئ أنست به.

ومنها ما هو وحشى وهو ما لم يألف الناس والمنازل وعاش حراً طليقاً.

كما أن من الحيوان ما هو برى وهو ما كان أصل معاشه البر - خارج الماء -.

ومنه ما هو بحرى أى أصل معاشه الماء بحيث إذا خرج من الماء لم تستمر حياته^(١).

من هذه التقسيمات للحيوان يتضح لنا أن أنواع

(١) راجع المعجم الوسيط ١/٣٢، المصباح المنير ١/٣٩، مختار الصحاح ص ٣١.

الحيوان كثيرة فمنه البرى والبحرى ومن البرى الإنسانى والوحشى والسبع والبهيمة .

ثانياً: الأصل فى الأشياء:

اختلف العلماء فى حكم الأشياء التى لم يرد فيها نص من الشارع بالتحليل أو التحريم هل يكون الأصل فيها هو الحل أو يكون الأصل فيها هو الحرمة؟

تعددت آراء العلماء فى هذا وتباينت تبايناً كبيراً حتى نسب إلى المذهب الواحد القول بالحل والحرمة والتوقف. وفى هذه السطور نورد خلافاً للعلماء وأدلتهم باختصار غير مخل فنقول والله المستعان.

عند تتبع الآراء فى هذا المسألة نجد أن للعلماء فيها أربعة أقوال:

القول الأول: ونسبه السيوطى فى الأشباه إلى الشافعية^(١) والزيدية^(٢).

إن الأصل فى الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم ، كما نسبه صاحب رد المحتار إلى جمهور الحنفية^(٣) وهو قول ابن تيمية من الحنابلة^(٤).

(١) الأشباه والنظائر للسيوطى ٦٠.

(٢) البحر الزخار ١/١٩٧، ج ٥ ص ٣٢٨.

(٣) ذكر ابن عابدين فى حاشية رد المحتار ٧١/١، أقول وصرح فى التحرير بأن لمختار أن الأصل للإباحة عند الجمهور من الحنفية والشافعية إلى أن قال: وفى شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية وأكثر الحنفية لا سيما نعر قيين.

(٤) قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ج ٢١ ص ٥٣٥٨، الأصل فى جميع الأعيان ما جازى عن كس حلالاً حلالاً.

الأدلة : وقد استدل القائلون بالإباحة بعدة أدلة نذكر منها:

أولاً: أدلتهم من القرآن :

استدلوا من القرآن بما يلي :

١- قوله تعالى : ﴿خلق لكم ما فى الأرض جميعاً﴾^(١).

فقد وردت الآية فى معرض الإمتنان والله لا يمتن بما هو محرم فكانت الآية دالة على أن كل شئ من المخلوقات حلال ما لم يقم الدليل على الحظر .
وبيان ذلك :

أن الله عز وجل أخبر أنه خلق ما فى الأرض للناس وقد أضافه إليهم باللام وهى تقتضى الاختصاص بجهة الانتفاع أما دليل كونها تفيد الانتفاع فقوله تعالى :
﴿لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت﴾^(٢).

وقولهم المال لزيد. إذا ثبت هذا كانت الآية دالة على أن الانتفاع بجميع الأشياء التى لم يقم دليل على المنع منها بخصوصها مأذون فيه ومباح^(٣).

٢- قوله تعالى : ﴿وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه﴾^(٤).

(١) بعض الآية : ٢٩ من سورة البقرة .

(٢) بعض الآية : ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٣) المحصول فى علم الأصول للإمام الرازى ١/٢، ٥٤١، ٥٤٢، شرح الأسنوى على

المنهاج ٣/١٨٢، القرطبى ١/٢٩٥.

(٤) بعض الآية : ١٣ من سورة الجاثية .

فتسخير ما فى السموات وما فى الأرض للناس لا يكون محققاً للفائدة إلا إذا كان ما فى السموات وما فى الأرض وما يخرج منها مباحاً؛ لأنه لو كان محظوراً لما صح الامتنان بخلقه أو بتسخيره.

٣- قوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده﴾^(١) أنكر الله على من حرم زينة الله فوجب ألا تثبت حرمت الزينة وإذا لم تثبت حرمة زينة الله امتنع ثبوت الحرمة فى كل فرد من أفراد زينة الله لأن المطلق جزء من المقيد فلو تثبتت الحرمة فى فرد من أفراد زينة الله لثبتت الحرمة فى زينة الله وذلك خلاف الأصل. وإذا لم تثبت الحرمة بالكلية ثبتت الإباحة وهو المدعى^(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾^(٣). ويستدل بالآية من وجهين :

الأول: أن الله قد عاب عليهم ترك الأكل مما ذكر اسم الله عليه ولو لم تكن الأشياء مباحة على الإطلاق ما عاب عليهم ترك الأكل ولا نهمهم عليه فدل هذا الذم والتوبيخ على أن الأصل هو الإباحة؛ لأنه لو كان الأصل هو التحريم لكانوا مصيبين فى تركهم للأكل فلا يلحقهم لوم.

(١) بعض الآية : ٣٢ من سورة الأعراف .

(٢) المحصول فى علم أصول الفقه للرازى ٥٤٤/٢ .

(٣) بعض الآية: ١٩٩ من سورة الأنعام .

الثاني : أن الله قد بين أنه فصل لنا ما حرم علينا بمعنى بين لنا المحرمات. دل ذلك على أن ما بين تحريمه حرام وما لم يبين تحريمه ليس بحرام بل هو حلال لأنه ليس إلا حرام أو حلال^(١).

ثانياً: من السنة :

استدل القائلون بأن الأصل الإباحة من السنة بما يلي:
أ- روى عن سعد بن أبي وقاص قال : قال رسول الله ﷺ " إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسألته"^(٢).

فقد دل الحديث على أن الأشياء لا تحرم إلا بتحريم خاص كما دل على أن التحريم قد يكون لأجل المسألة وبدون ذلك ليست محرمة فدل على أن ما لم ينص على تحريمه فهو مباح^(٣).

ب- روى عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء، فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا لكم^(٤).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٣٦/٢١.

(٢) منتقى الأخبار مع نيل الأوطار ١٠٦/٨.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٣٧/٢١.

(٤) منتقى الأخبار ١٠٦/٨، الأشياء والنظائر للسيوطي ٦٠، ابن ماجة ١١٧/٢ ط دار الحديث قال أبو عيسى حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه سنن

فقد دل الحديث على أن التحليل والتحريم فيما ورد فيه نص لا يكون إلا بدليل خاص، وإن ما لم يرد فيه نص فهو مما عفى الله عنه فكان الأصل في المسكوت عنه هو الإباحة.

ثالثاً : من المعقول :

استدل القائلون بأن الأصل في الأشياء الإباحة من المعقول بما يلي :

أ- أن الانتفاع بما لم يرد فيه نص انتفاع بما لا ضرر فيه على المالك قطعاً لأن المالك لهذا الأشياء هو الله ﷻ والضرر عليه محال. كما لا ضرر في الانتفاع بها على المنتفع ظاهراً فوجب أن لا يمتنع كالاستفادة بضوء سراج الغير والاستغلال بظل جداره^(١).

ب- إن هذه الأشياء إما أن يكون لها حكم أو لا يكون والأول صواب والثاني باطل، وإن كان لها حكم فإما أن يكون الوجوب والاستحباب أو الكراهة أو الحرمة وذلك باطل لعدم الدليل فلم يبق إلا الإباحة وهو المدعى^(٢).

الترمذى ٢٨٠/٣، المستدرک للحاکم والتلخیص للذهبی مع المستدرک ١١٥/٤، وقال ضعيف .

(١) المحصول للرازی ٥٤٥/٢، مجموع فتاوى ابن تیمیة ٥٤٠/٢١.

(٢) مجموع فتاوى ابن تیمیة ٥٤٠/٢١، ٥٤١.

القول الثاني :

ويذهب أصحابه إلى أن الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم^(١).

وهذا الرأي قريب من الأول ويستدل له بنفس الأدلة السابقة .

كما يستدل له بقوله تعالى : ﴿ قل أحل لكم الطيبات ﴾^(٢).

فالمراد بالطيبات الأشياء المستطابة بحسب الطبع، وليس المراد بها الحلال وإلا لزم التكرار، إذا ثبت هذا كانت الآية دالة على أن الأصل في كل ما تستطيه النفس أو يستلزه الطبع الحل إلا لدليل منفصل^(٣).

كما يستدل له من المعقول بما يلي :

إن الله تعالى خلق الأعيان إما لحكمة أو لا لحكمة والثاني باطل لقوله تعالى : ﴿ وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لأعين ﴾^(٤) إذ ثبت هذا لم يبق إلا أن تكون مخلوقة لحكمة، هذه الحكمة إما أن تكون هي عود النفع إلينا، أو إليه والثاني

(١) ذهب إلى ذلك الإمام الرازي في كتابه المحصول في أصول الفقه ٥٤١/٢، وما بعدها. كما ذهب إليه البيضاوي وابن السبكي وغيرهم، راجع شرح الإسئوي غنى المنهاج ١٢٦/٣، حاشية البناني على شرح المحنى على جمع الجوامع ٣٥٣/٢.

(٢) بعض الآية : ٤ من سورة المائدة .

(٣) التفسير الكبير للفخر الرازي ٣٠٨/٧، المحصول للرازي ٥٤٥/٢.

(٤) الآية : ٣٨ من سورة الدخان

محال على الله فتعين أنه خلقها لينتفع بها المحتاجون وهذا يقتضى أن يكون المقصود من الخلق نفع المحتاج.

فإذا ورد النهى عن بعض الانتفاعات علمنا أنه تعالى إنما منعنا منها لعلمه باستلزامها للمضار إما فى الحال أو فى المآل ولكن ذلك على خلاف الأصل فثبت بذلك أن الأصل فى المنافع الإباحة^(١).

كما استدل أصحاب هذا القول على أن الأصل فى المضار التحريم بما روى عن النبى ﷺ (لا ضرر ولا ضرار)^(٢) وليس المراد نفي الضرر لأن الضرر واقع لا محالة وإنما المراد النهى عن كل ما فيه ضرر بالنفس أو إضرار بالغير - فيكون فعل كل ما فيه ضرر أو إضرار محرماً وهو المدعى^(٣).

القول الثالث :

إن الأصل فى ما لم يرد فيه نص هو الحظر - التحريم . حتى يدل الدليل على الإباحة . نسب السيوطى هذا القول لأبى حنيفة^(٤) كما نسبه الشوكانى إلى الجمهور^(٥).

(١) المحصول ٥٤٦/٢

(٢) الموطأ للإمام مالك تحت رقم ١٥٠٠ ، سبل السلام ٨٤/٣ .

(٣) المحصول للرازى ٥٤٧/٢ ، وما بعدها ، منهاج الوصول ١٢٦/٣ .

(٤) الإشباه والنظائر لسيوطى ٦٠ .

(٥) قال وذهب الجمهور إلى أنه لا يعلم حكم الشئ إلا بدليل يخصه أو يخص نوعه فإذا لم يوجد دليل لذلك فالأصل المنع . ارشاد الفحول ٢٨٤ .

لكن فى نسبته إلى أبى حنيفة نظر حيث سبق ان ذكرنا عن ابن عابدين أن المختار أن الأصل الإباحة عند الجمهور من الحنفية والشافعية - والأصح أنه ينسب إلى بعض الحنفية كما ذكره ابن نجيم^(١).

الأدلة :

استدل من ذهب إلى هذا القول بأدلة من السنة والمعقول :

أولاً أدلتهم من السنة :

استدلوا من السنة بقوله ﷺ " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك "^(٢).

فقد دل الحديث على أن ما لم يرد فيه دليل بالحل يكون التصرف فيه موجبا للشبهة والريبة والنبي ﷺ نهى عن الريبة فكان فعل هذه الأشياء التى لم يرد فيها نص منهيأ عنه والنهى يقتضى التحريم. فكانت هذه الأشياء محرمة وهو المدعى.

ثانياً : استدلوأ من المعقول بما يلى :

أن الأشياء مملوكة لله تعالى والتصرف فى ملك الغير لا يجوز إلا بإذنه^(٣). وبيان ذلك:

-
- (١) الأشباه والنظائر ص ٦٦.
 - (٢) مشكاة المصابيح للتبريزى بتحقيق الألبانى تحت رقم ٢٧٦٢٥، الترغيب والترهيب ١٧/٣، المستدرک ٩٩/٤، وقال الذهبى فى التلخيص اسناذه قوى.
 - (٣) شرح المنار لابن ملك ٦٨٠/٢.

أن الحكم على ما لم يرد نص من الشارع على حكمه يعد حكماً على شئ لم يحكم الله عليه فهو يشبه تصرف الإنسان في ملك غيره وهو ممنوع.

القول الرابع :

أن الأصل فيما لم يرد فيه نص هو التوقف حتى يدل الدليل على الحل أو الحرمة وهو منسوب إلى بعض الحنفية^(١) وممن ورد عنه هذا القول من الحنفية الحصكفي في الدر المختار^(٢) كما نسب إلى بعض الشافعية^(٣).

ومعنى التوقف أنه لا حكم للأشياء قبل الشرع حيث لم يثبت عن الشارع ما يدل على الحل أو الحرمة ولا مجال للعقل في التشريعات فكان الأسلم هو التوقف.

الترجيح:

بعد أن ذكرنا الآراء وما يمكن أن يكون دليلاً لكل رأى فإني أرى أن الرأيين الأول والثاني يمكن أن يكونا قولاً واحداً - ويكون المراد بالأشياء - في القول الأول - هو الأشياء النافعة والأشياء الضارة .

(١) الأشباه لابن نجيم ٦٦ .

(٢) الدر المختار مع حاشية / د المختار ٧١/١ .

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٨٥ .

إذ لا يمكن القول بأن جملة الأشياء التي لم يرد فيها نص تكون مباحة الأصل حتى وإن كانت ضارة لأن ما يثبت ضرره يكون منهيًا عنه بحديث لا ضرر ولا ضرار وبقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ وإذا ثبت أن الأصل في الأشياء النافعة هو الإباحة والضرارة هو التحريم فإنني أميل إلى ترجيح هذا القول على القولين الآخرين لقوة أدلته وضعف ما تمسك به القائلون بأن الأصل هو الحظر .

حيث إن حديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك لا يفيد مدعاهم لأنه لا ريبة أصلاً بعد قيام الدليل على إباحة ما لا ضرر فيه .

وأما قولهم إن الأشياء مملوكة لله والتصرف في ملك الغير لا يجوز إلا بإذنه فهو مردود بأن التصرف في ملك الغير إنما يمتنع في حق من يتضرر بالتصرف في ملكه أما ما لا ضرر فيه فلا يمتنع التصرف فيه كالاستغلال بظل الجدار ، والله عَزَّ وَجَلَّ لا يلحقه ضرر من انتفاع المخلوقين بهذه الأشياء فلم يمتنع التصرف .

وأما القول بالتوقف فهو مردود بأن الأدلة الصريحة قد قامت على أن الأصل في الأشياء التي لم يرد فيها نص هو الحل فلم يبقى مجال للقول بالتوقف .

... والله تعالى أعلم،،،

المبحث الأول

حيوان الماء

الماء عالم واسع ملئ بالحياة ، فيه أعداد-كثيرة من الحيوان لا يعلمها ولا يحصى عددها إلا الله ﷻ ، ويتميز كل حيوان فيه باسم وشكل مختلف عن غيره من حيوانات الماء والذي يعيننا هنا ليس حصر الأعداد ولا معرفة الأسماء، وإنما يعيننا حكم هذه الحيوانات من حيث حل أو حرمة أكلها.

وبالبحث في حكم هذه الحيوانات وجدنا أن منها ما هو متفق على حله ومنها ما هو مختلف فيه، وبيان مواضع الاتفاق والاختلاف على النحو التالي :-

أ- ما اتفق على حله :

اتفق العلماء^(١) على حل أكل السمك^(٢) بجميع أنواعه، أخذ من البحر (الماء المالح) أو أخذ من النهر- الماء العذب- ولا حاجة إلى ذبحه لأن أخذه ذكاته^(٣) ولو ذبح ما كان به بأساً.

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/١٥١، المبسوط للرخسى ١١/٢٣٠ المنتقى للباجي ٣/١٢٨، المجموع للنووي ٩/٣٠، ٣١، المغنى ٨/٥٧٢، المحلى ٧/٣٩٣، فتح الباري ٩/٥٣٤، السيل الجرار للشوكاني ٤/٥٥، البحر الزخار ٥/٣٠٢.

(٢) السمك من خلق الماء مفردة سمكة وجمعها أسماك وسموك وهي أنواع كثيرة ولكل نوع اسم خاص ومن أنواعه ما لا يدرك الطرف أولها وآخرها لكبرها، ومالا يدركها الطرف لصغرها والكل يأوى الماء ويستشقه وهو شره كثير الأكل، وصغاره تحترس من كباره لأنه يأكل بعضه بعضاً، يراجع حياة الحيوان للدميري ج ٤ ص ٧٠٠، ٧٠١، المعجم الوسيط ١/٤٦٧.

(٣) هذا إذا أخذ حيا - أما الطافي - ما أخذ ميتاً فسيأتى الحديث عنه .

ودليل حله من الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب :

فقوله تعالى ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً﴾^(٢).

أما السنة :

فما روى عن النبي ﷺ أنه سئل عن البحر فقال: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته"^(٣).

فقد دل الحديث على حل حيوان البحر حتى وإن أخذ ميتاً. وبما روى عن ابن عمر يرفعه إلى النبي ﷺ "أحل لنا ميتتان ودمان ، أما الميتتان فهما السمك والجراد، وأما الدمان فالكبد والطحال"^(٤).

فهذا الحديث يدل على حل السمك وإن أخذ ميتاً.

(١) بعض آية ٩٦ - المائدة .

(٢) بعض الآية ١٢ من سورة فاطر .

(٣) قال الترمذی ١٣٠/١ حسن صحيح وقال ابن ماجه ١٣٦/١ رجال اسناده ثقات، سبل السلام ١٤/١، ١٥، الحاكم ١٤٠/١، ابن حبان رقم ١٢٤٣.

(٤) في اسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، ابن ماجه ١١٠٢/٢، سبل السلام ٢٥/١، نصب الراية ٢٠١/٤، ٢٠٢.

وبما روى عن جابر أن أبا عبيدة وأصحابه وجدوا بساحل البحر دابة يقال لها العنبر مية فأكلوها منها شهراً حتى سمئوا^(١)... ألخ الحديث - فهذا يدل على أن الصحابة أكلوا من هذه الدابة الميتة وأقرهم النبي ﷺ على ذلك فكان حيوان البحر مباحاً أكله وإن أخذ ميتاً لأنه لا يشترط له الذكاة .

أما الإجماع :

فقد أجمعت الأمة على حل أكل السمك على اختلاف أنواعه وتمايز أشكاله وهذا قدر متفق عليه بينهم^(٢).

ب - ما اختلف في حله : (الطافي من السمك)

إذا مات السمك في الماء فطفا^(٣) فهل يحل أكله لمن أخذه على هذه الحالة أم لا؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

القول الأول : وذهب إليه الحنفية^(٤) والزيدية^(٥) وهو قول ابن

عباس وجابر بن عبد الله وجابر بن زيد وطاووس وابن سيرين

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥٣٠/٩ نصب الراية ٢٠٤/٤ .

(٢) تراجع المصادر السابقة نفس الصفحات .

(٣) الطافي اسم فاعل من طفا الشيء فوق الماء إذا علا، والمراد بالسمك الطافي هو الذي يموت في الماء حتف أنفه من غير سبب حادث منه سواء علا على وجه الماء أم لا. تراجع شرح العناية على الهدية ٥٠٢/٩ .

(٤) البدائع ٣٦/٥، المبسوط ٢٤٨/١١، ٢٤٩، الهداية وتكملة فتح القدير ٥٠٣/٩، أحكام القرآن للجصاص ١٥٢/١ .

وسعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم^(١). أنه لا يؤكل من السمك الطافي إلا ما كان موته بسبب كانهسار الماء عنه أو يلقيه الماء إلى البر فيموت أو يموت بسبب ضيق المكان أو يموت في الشبكة أو من قتل حيوان آخر له، كل ذلك حلال ، أما ما مات بغير سبب فلا يؤكل، وقد استدل أصحاب هذا القول لمذهبهم من القرآن والسنة :

أولاً: أدلتهم من القرآن :

استدلوا بقوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾.

فقد دلت هذه الآية على تحريم جميع الميتات، واتفق المسلمون على تخصيص غير الطافي من الجملة فخصصناه، واختلفوا في الطافي فوجب استعمال حكم العموم فيه^(٢).

ثانياً : من السنة :

أ- روى عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: " ما انحسر عنه الماء فكل وما طفا فلا تأكل - وفي رواية ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه وما مات فطفا فلا تأكلوه"^(٣).

(٥) السيل الجرار ٥٥/٤، ٥٦، البحر الزخار ٣٠٤.

(١) المجموع ٣٣/٩، المغني ٥٧٢/٨، أحكام القرآن للجصاص ١٥٢/١.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١٥٢/١.

(٣) اتفق الحافظ على تضعيفه ابن ماجه ١٠٨١/٢، نصب الراية ٢٠٣/٤، سنن أبي

داود رقم ٣٨١٥.

فقد دل الحديث على أن ما مات في البحر من غير سبب حادث لا يؤكل لأن النهي يفيد التحريم. ولأنه فرق بين ما مات بسبب كانهيار الماء أو إلقاء البحر حيث أباح أكله دون الطافي. ب- روى عن علي أنه قال للسماكين لا تتبعوا الطافي في أسواقنا .

ج- روى عن ابن عباس أنه قال أكل الطافي حرام وروى عنه أيضاً أنه قال. ما حصره البحر فكله وما وجدته يطفوا فلا تأكله .

د- إن هذا الحيوان مات بغير سبب فلا يؤكل كسائر الحيوانات.

هـ- إن الموجب للحرمة من الآثار يترجح على الموجب للحل لقوله ﷺ : " دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" (١).

القول الثاني :

وذهب الجمهور من العلماء المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) والظاهرية (٥). وهو مروى عن أبي بكر الصديق

(١) المبسوط ١١/٢٤٨، ٢٤٩، العناية على الهداية ٩/٥٠٣، والحديث في الترغيب والترهيب للمنذرى ٣/١٧، من رواية الحسن بن علي
(٢) المنتقى ٣/١٢٨، الزرقاني على الموطأ ٣/٨٨، ٨٩.
(٣) المجموع ٩/٣٠، ٣١، الأم ٢/٢٢٩، قليوبي ٤/٢٥٧.
(٤) المغنى ٨/٥٧٢.
(٥) المحلى ٧/٣٩٣.

وأبى أيوب الأنصاري وعطاء ومكحول والنخعي وأبى ثور^(١).
أن السمك الطافي حلال باطلاق مات بسبب أو بغير سبب.

أدلتهم :

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بما يأتي :

أ- قوله تعالى : ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة﴾ وقول ابن عباس صيده ما صيد وطعامه ما قذف- وروى عن عمر أيضاً صيده ما صيد وطعامه ما رمى^(٢).

ب- قوله ﷺ عندما سئل عن البحر هو الطهور ماؤه الحل ميتته^(٣).

ج- حديث عن عبد الله بن عمر يرفعه إلى النبي ﷺ - أحل لنا ميتتان ودمان^(٤) أما الميتتان فالسمك والجراد.

فقد أحل ميتة السمك على أى وجه ماتت بسبب أو بغير سبب حيث لم يفصل بين ميتة وميت . فكان الكل حلالاً لمن أراد.

(١) قلوبى وعميرة ٢٥٧/٤، المغنى ٥٧٢/٨، فتح البارى ٥٢٩/٩، أحكام القرآن للجصاص ١٥٢/١.

(٢) فتح البارى ٥٣٠/٩.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٣.

(٤) سبق تخريجه ص ٢٣.

د- روى عن جابر قال غزونا جيش الخبط وأميرنا أبو عبيدة فجعنا جوعاً شديداً فألقى البحر حوتاً ميتاً لم ير مثله يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر... إلخ^(١).

وفى رواية فلما رجعوا وأخبر النبي ﷺ قال: "أطعمونا إن كان معكم منه فأتاه بعضهم فأكله"^(٢).

فمن مجموع هذه الروايات يستفاد إباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو ماتت بالاصطياد حيث لم يفرق الشارع بين طاف أو غيره .

هـ- روى عن ابن عباس أنه قال أشهد على أبي بكر أنه قال السمكة الطافية حلال وفى رواية أن أبا بكر أكل السمك الطافى على الماء^(٣).

و- روى عن أبى أيوب أنه أكل السمك الطافى^(٤).

ز- روى عن أبى هريرة وزيد بن ثابت أنهما كانا لا يريان بما لفظ البحر بأساً^(٥).

ح- روى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو مثله^(٦).

(١) سبق تخريجه .

(٢) فتح البارى ٦/٦٨٢.

(٣) المصدر السابق ٩/٥٣٠، الزرقانى على الموطأ ٣/٨٩.

(٤) الأم ٢/٢٢٩.

(٥) الموطأ مع شرح الزرقانى ٣/٨٩.

(٦) الموطأ مع شرح الزرقانى ٣/٨٨، ٨٩.

فمن مجموع هذه الآراء يتبين لنا أن جمهور الصحابة على القول بحل ميتة البحر على أى وجه أخذت وبأى سبب ماتت من غير فرق بين ميتة وميتة وهذا هو المدعى.

ط- كما يستدل لحل الطافي من المعقول بأن هذا السمك لو مات فى البر لأكل فإذا مات فى البحر وجب أن يؤكل - أصله إذا مات بسبب^(١).

المناقشة والترحيج :

بعد أن ذكرنا أدلة القولين بقى أن نناقش هذه الأدلة حتى يتبين لنا القول الراجح منهما - فنقول وبالله التوفيق.

مناقشة أدلة القول الثانى :

ناقش الحنفية ومن وافقهم أدلة الجمهور بما يلى :

أ- أما الآية ﴿أحل لكم صيد البحر﴾ فلا حجة لكم فيها لأن المراد من قوله وطعامه - ما قذفه البحر إلى الشط فمات كذا قال أهل التأويل - وذلك حلال عندنا لأنه ليس بطاف. إنما الطافي اسم لما مات فى الماء من غير آفة وسبب حادث. وهذا مات بسبب حادث وهو قذف البحر فلا يكون طافياً^(٢).

(١) المنقلى ١٢٨/٣، المغنى ٥٧٢/٨، فتح البارى ٥٣٤/٩.

(٢) البدائع ٣٦/٥، أحكام القرآن للجصاص ١٥٤/١.

ب- وأما حديث الحل ميتته. فالمراد ما مات بسبب حادث فلا حجة فيه على حل الطافي .

ج- وأما حديث أحل لنا ميتتان فلا حجة فيه أيضاً لأن المراد به غير الطافي^(١).

د- وأما حديث - الدابة التي ألقاها البحر . فيناقش من وجهين: الأول: أنه مما ألقاه البحر وهو حلال أكله، فلا حجة فيه على أكل الطافي .

الثاني : وإن سلم أنه ميتة فلا حجة فيه أيضاً لأنهم أكلوا منه مضطرين إلى ذلك والضرورة لها تأثير في إباحة الميتة.

هـ- أما ما روى من آثار عن بعض الصحابة بحله فقد روى عن بعضهم القول بحرمة، وبذلك يتعارض الموجب للحرمة مع الموجب للحل فيترجح موجب الحرمة لحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك^(٢).

مناقشة أدلة القول الأول:

ناقش الجمهور أدلة الحنفية بما يلي :

أ- حديث جابر ضعيف باتفاق الحفاظ فلا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شيء فكيف إذا عارض بما هو أقوى منه.

(١) ثم إن في هذا الخبر اختلاف في رفعه، فروى مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً . يراجع

أحكام القرآن للجصاص ١/١٥٣.

(٢) المبسوط ١١/٢٤٨، ٢٤٩.

وبيان ضعفه ما ذكره ابن حجر^(١). حيث قال أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير موقوفاً وقد اسند من وجه ضعيف عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ويروى عن جابر خلافه فالصحيح أنه ليس بمرفوع بل موقوف على جابر وإذا ثبت أنه موقوف فقد عورض بقول أبي بكر وغيره فلم يبق فيه حجة .

ب- إن هذا الحديث معارض بما روى عن جابر من حديث الدابة التي ألقاها البحر حيث دل على إباحة أكل ميتة البحر من غير أن يفرق بين طاف وغير طافي. وهو حديث ثابت صحيح لا يقوى حديثكم على معارضته فبطل ما استدللتم به.

ج- وإن سلم أن الحديث صالح للاحتجاج مع كل هذا فإن النهي فيه يحمل على نهى الكراهة؛ لأنه إذا مات رسب في أسفله فإذا أنتن طفا فكرهه لنتته لا لتحريمه^(٢).

د- أما ما روى عن علي وابن عباس فقد روى عنهما خلافه، فقد روى عن علي وعمر قالوا الجراد والنون ذكي كله، من

(١) فتح الباري ٥٣٤/٩.

(٢) يراجع في كل ما سبق المجموع ٣٥/٩، المحلى ٣٩٥/٧، وما بعدها، فتح الباري ٥٣٤/٩.

غير تفصيل بين طاف وغيره، وابن عباس روى عنه لا بأس بالسماك الطافي^(١) وعلى هذا فلا حجة في قولهما فبطل ما استدللتم به وهو المدعى.

هـ- ثم إن ما روى عن ابن عباس من قوله: "لا تأكل منه طافياً" ففي سنده الاجلح وهو لين فبطل الاحتجاج به^(٢).

الترجيح :

بعد ذكر الأقوال والأدلة ومناقشة ما أمكن مناقشته من الأدلة فإننى أميل إلى ترجيح ما ذهب إليه الجمهور من حل أكل السمك مطلقاً مات بسبب أو بغير سبب الطافي وغير الطافي سواء . لما يلي:

أ- حديث أهل لنا ميتتان لم يفرق بين ميتة وميتة فكانت ميتة السمك حلالاً بإطلاق وحملها على ما مات بسبب دون غيره تحكم لا دليل عليه.

ب- حديث الدابة التى ألقاها لهم البحر ورد فى بعض طرقه "حوتاً ميتاًو أنهم قصوا خبره على الرسول ﷺ وأنه أكل منه" دليل على حل حيوان البحر مطلقاً مات بسبب أو بغير سبب وحمله على أنه مما ألقاه البحر حياً ثم مات خارجه تحكم لا دليل عليه، إذ يحتمل أن البحر ألقاه بعد ما مات

(١) يراجع سنن البيهقى، نصب الراية ٢٥/٤.

(٢) يراجع فتح البارى ٥٣٠/٩.

فيه وطفا وعلى هذا فليس حمله على أنه مات بسبب بأولى من حمله على أنه مات بغير سبب.

ج- إن التفريق بين ما مات بسبب وما مات بغير سبب حيث يؤكل الأول ولا يؤكل الثاني تكليف بما لا يطاق؛ لأنه لا سبيل إلى علمه هل مات وهو طاف فيه أو مات قبل أن يطفو؟ أو مات من ضرب حوت أو مات بغير ذلك؟ وتكليف الإنسان بما لا سبيل إلى علمه من باب التكليف بما ليس في الوسع والله تعالى يقول ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾.

ما قطع من السمكة وهي حية :

إذا قطع بعض السمكة وهي حية فمات فإنه يحل أكله، ما قطع وما بقى، لأن موته كان بسبب عند الحنفية، وما مات بسبب عندهم يؤكل أما عند الجمهور فما مات بسبب وبغير سبب فكله حلال وإنما جاز أكل ما قطع وما بقى؛ لأن ما أبيض من الحي فهو ميتة وميتة السمك حلال أكلها^(١)؛ لأنها لا تحتاج إلى ذكاة بخلاف ما قطع من حيوان البر وهو حي فلا يؤكل؛ لأنه ميتة لا تحتاج أصله إلى التذكية .

(١) ولم يخالف في هذا إلا لزيدية في وجه ضعيف أنه لا يحل لعموم حديث ما أبيض من الحي فهو ميتة. الهداية مع الفتوح ٥٠٣/٩، البحر الزخار ٣٠٤/٥.

ثانياً: الخلاف في حيوان البحر غير السمك:

سبق أن ذكرنا أن حيوانات الماء كثيرة ومتعددة الأنواع والأشكال ولا يحصى عددها إلا الله. فهل هذه الحيوانات غير السمك مما يحل أكله أو هي مما لا يحل أكله؟ اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: ذهب الحنفية^(١) إلى أنه لا يحل من حيوان

الماء غير السمك.

وقد استدلوا لمذهبهم هذا من القرآن والسنة:

فمن القرآن :

استدلوا بقوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾^(٢) فقد حرم الله الخنزير من غير فصل بين برى وبحرى .

وبقوله تعالى ﴿ يحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾^(٣). فكل ما كان خبيثاً من حيوان البحر فهو محرم، فالضفدع والحية والسرطان ونحوها من الخبائث فكانت محرمة بالآية .

(١) المبسوط ٢٤٨/١١، تكملة فتح القدير ٥٠٣/٩، البدائع ٣٥/٥.

(٢) بعض الآية رقم ٣ من سورة المائدة .

(٣) بعض الآية ٥٧ من سورة الأعراف .

ومن السنة :

استدلوا بما روى عن النبي ﷺ أن طبيباً سألته عن الضفدع يجعلها في دواء فنهاه عن قتلها^(١).
فكان النهي عن القتل دليلاً على التحريم^(٢).

القول الثاني :

وذهب إليه الليث بن سعد وهو قول لابن أبي ليلى^(٣).
إن ما يؤكل جنسه من صيد البر يؤكل جنسه من صيد البحر وما لا يؤكل من صيد البر كالخنزير ونحوه لا يؤكل من صيد البحر ولعل حجة هذا القول هي مراعاة التسمية فحرموا خنزير الماء لمشابهة الخنزير البري حتى وإن اختلف عنه في كثير من الصفات .

القول الثالث:

وذهب إليه الجمهور^(٤).
حيث قالوا بحل حيوان البحر في الجملة وإن استثنوا من ذلك بعض حيوان البحر حيث قالوا بحرمة كما سيأتى: وممن روى عنه الحل عطاء والحسن والشعبي^(٥).

(١) الحديث في المستدرک للحاکم ٤/٤١٦، وقال حديث صحيح، سنن الدارمی ٢/٨٨.

(٢) تراجع المصادر السابقة.

(٣) البدائع ٥/٣٥، المبسوط ١١/٢٤٨.

(٤) المنتقى للباي ٣/١٢٨، الأم ٢/٢٢٩، المغنى ٨/٥٧٢، المحلى ٧/٣٩٣.

(٥) فتح الباری ٩/٥٣١، ٥٣٢.

- وذلك حل حيوان البحر في الجنة عندهم ما يلي :
- ١- قوله تعالى : ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم﴾ وقوله تعالى : ﴿ومن كل تأكلون لحماً طرياً﴾ فعم سبحانه ولم يخص شيئاً من شيء.
 - ٢- قول النبي ﷺ عن البحر " هو الطهور ماءه الحل ميتته" ولم يخص السمك من غيره من حيوان البحر فدل على إباحة ميتة حيوان البحر باطلاق.
 - ٣- حديث جابر - وفيه أن البحر ألقى إليهم دابة تدعى العنبر، وأنهم أكلوا منها وتزودوا من لحمه وشائق وفيه أن رسول الله ﷺ أكل منه، ولا شك أن هذه الدابة ليست من السمك بل هي دابة من دواب البحر غير السمك وقد أكل منها النبي ﷺ وأقر الصحابة على الأكل منها فدل هذا على حل حيوان البحر باطلاق وهو المدعى .

المناقشة والترجيح :

- ناقش الحنفية أدلة الجمهور بما يلي :
- أ- أما الآية ﴿أحل لكم صيد البحر﴾ فيجاب عنها من وجهين :
 الأول: أن المراد بصيد البحر هو ما يؤخذ منه طرياً من السمك - وإن المراد بطعامه المالح المقدد منه.
 الثاني : أن المراد من الصيد هو فعل الصيد وهو الاصطياد لأنه هو الصيد حقيقة - لا المصيد لأنه مفعول فعل الصيد

وإطلاق اسم الفعل يكون مجازاً ولا يجوز العدول عن حقيقة اللفظ من غير دليل.

وعلى هذا فلا دليل في الآية على إباحة الأكل بل خرجت للفصل بين الاصطيد في البحر وبين الاصطيد في البر للمحرم^(١).

ب- أما حديث الحل ميتته فالمراد به ميتة السمك خاصة دون غيره من حيوان البحر. بدليل قوله ﷺ الميتتان السمك والجراد حيث فسر ميتة البحر بالسمك فكان هو المراد^(٢).

ج- أما حديث الدابة فيجاب عنه من وجهين :

الأول: أن العنبر اسم للسمك خاصة فلم يكن فيه دليل على حل كل حيوان البحر.

الثاني : وإن سلم أنه غير السمك فهو محمول على أنهم أكلوا منه لضرورة حيث كانوا في مجاعة فجاز لهم الأكل لهذا لا لكونه من حيوان البحر.

أو يحمل على أن ذلك كان قبل نزول قوله تعالى ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾^(٣).

وعلى هذا فليس فيما استدلوا به حجة على حيوان البحر غير السمك وهو المراد.

(١) المبسوط ٢٤٨/١١، البدائع ٣٥/٥، ٣٦.

(٢) البدائع ٣٦/٥.

(٣) المبسوط ٢٤٩/١١.

مناقشة أدلة الحنفية :

ناقش الجمهور أدلة الحنفية بما يلي :-

أ- استدلالهم بأية تحريم الميتة يجاب عنه بأن لفظ الميتة عام في كل ميتة وقد خصص بحديث أحل لنا ميتتان كما خصص بحديث الحل ميتته فتحل ميتة البحر ويبقى ما عداه على أصل الحرمة .

ب- أما تخصيصها بميتة السمك فقط فمردود بحديث الدابة وبحديث الحل ميتته حيث أنه لفظ عام فتخصيصه من غير دليل لا يجوز .

ج- أما استدلالهم بأية ويحرم عليهم الخبائث، فنحن نقول به فكان ما استخبطه الطباع من حيوان البحر حرام ومالم تستخبطه يبقى على الحل كحيوان البر وليس كل حيوان البحر مستخبطاً فلم يبق في الآية دليل على تحريم كل حيوان البحر غير السمك .

الترجيح :

والذى أميل إليه من القولين هو رأى الجمهور بحل حيوان البحر لكن مع استثناء بعض أنواع منه إما لاستخباتها وإما لورود دليل خاص بتحريمها .

أما سبب الترجيح فهو صحة حديث جابر فى أنهم أكلوا من الدابة التى ألقاها لهم البحر رغم أنها ليست من السمك بل

هى نوع آخر من حيوان البحر، وأقرهم النبى على ذلك بل ورد أنه أكل منها ولو كانت حراماً لبينه لهم.

أما قول الحنفية أنهم أكلوا منها للضرورة فمردود بما يلى:-

أ- لو كان الأكل للضرورة لأكلوا منها بقدر الحاجة وما ورد فى الحديث يدل على أنهم أكلوا منها فوق الحاجة حتى صلحت لهم أجسادهم، ثم أنهم تزودوا منه ولو كان أكلهم للضرورة ما تزودوا منه.

ب- ورد أن النبى ﷺ أكل منه ولو كان أكلهم للضرورة ما أكل وليبينه لهم.

ج- قولهم أن العنبر اسم للسّمك مردود فللسّمك أسماء كثيرة ليس منها هذا الاسم كما أنه ورد فى بعض طرق الحديث أن البحر ألقى لهم حوتاً ميتاً والحوت ليس من السّمك. إذا ثبت هذا كان القول بحل حيوان البحر باطلاق هو الأولى والأرجح.

والله تعالى أعلم ،،،

غير أن الجمهور استثنوا من ذلك أنواعاً اختلفت أقوالهم فى حلها أو حرمتها نبينها على النحو التالى :

١- التمساح :-^(١)

اختلف الجمهور^(٢) في حل التمساح وحرمة على النحو التالي :-

القول الأول:

المالكية^(٣) والشافعية في وجهه^(٤) ورواية عن أحمد وبه قال الأوزاعي^(٥).

انه حلال : فلمن اشتهاه أن يأكله .

وقد استدلوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم ﴾ .

وهذا من صيد البحر فكان داخلاً في عموم الحل.

وبعموم قوله ﷺ عن البحر: " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " وهذا من حيوان البحر فسواء أخذ حياً أو ميتاً فهو حلال لدخوله في عموم اللفظ.

(١) التمساح على صورة الضب له فم واسع به ستون ناباً في فكه الأعلى وأربعون في فكه الأسفل وبين كل نابين سن صغيرة مربعة وله لسان طويل وأربع أرجل وهو حيوان برمائي من رتبة التمساحيات وطائفة الزواحف كبير الجسم طويل الذنب قصير الأرجل على ظهره ورأسه وذنبه كترس السلاحف وجمعه تماسيح ، المعجم الوسيط ٩٢/١ ، حياة الحيوان ٢٧١/٢ .

(٢) نعى بالجمهور غير الحنفية حيث أنهم قالوا بحرمة جميع حيوان الماء عدا السمك . كما سبق .

(٣) المنتقى ١٢٨/٣ .

(٤) شرح المحلى مع قليوبي ٢٥٧/٤ .

(٥) المبدع ٢٠٢/٩٤ ، شرح منتهى الإدارات ٣٩٩/٣ .

القول الثاني :

وذهب إليه الشافعية^(١) في الأصح - والحنابلة في المذهب^(٢) وهو قول النخعي^(٣) أن التمساح حرام لا يؤكل^(٤).
وقد استدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾
فقد بين الله أن كل مستخبث حرام والتمساح من المستخبثات
فكان داخلاً فيما حرم.
كما استدلوا بتحريمه بحديث النهي عن كل ذي ناب من السباع.

فهو وإن كان من حيوان البحر إلا أن له ناباً يعدوا به على الناس ويفرس به فكان داخلاً في عموم النهي والنهي يفيد التحريم .

الترجيح :

والذي أميل إليه من القولين هو القول الأول القائل بحل التمساح لمن اشتهاه، وذلك لعموم ما استدلوا به حيث لم يخص من حيوان البحر شيء وجعل الكل حلالاً.
ولعموم قوله تعالى ﴿كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً﴾
وقوله : ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ ولم يفصل لنا تحريم التمساح ، فكان باقياً على أصل الحل.

(١) المجموع ٣٢/٩، شرح المحلى وقيوبى ٢٥٧/٤.

(٢) المغنى ٦٠٧/٨، المبدع ٢٠٢/٩.

(٣) المغنى ٦٠٧/٨.

(٤) وهذا قول الحنفية لأنه من حيوان البحر - وقد سبق.

٢- السرطان: (١)

الحنفية مشوا على أصلهم في القول بالحرمة لأنه من حيوان البحر وكل حيوان البحر عدا السمك محرم عندهم وقد سبق.

أما الجمهور فلهم في السرطان قولان.

القول الأول : وهو للشافعية في الصحيح (٢).

أنه حرام لا يؤكل لأنه من المستخبثات فهو وإن كان من حيوان البحر إلا أنه يحرم لاستخبثاته والله يقول ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ .

القول الثاني :

وهو للمالكية (٣) والحنابلة (٤) والشافعية في قول (٥) والظاهرية وبه قال عطاء (٦).
ان السرطان حلال.

(١) هو حيوان بحري من القشريات العشريات الأرجل وهو بفتح السين والراء المهملتين ويسمى عقرب الماء وهو جيد المشى سريع العدو ذو فكين ومخالب وأظفار حداد كثير الأسنان يستشق الماء والهواء معا وهو يتخلق في الصدف، المعجم الوسيط ٤/٤٤٣، حياة الحيوان للدميري ٦٨٤.

(٢) قليوبي وشرح المحلى على المنهاج ٤/٢٥٧.

(٣) المنتقى ٣/١٢٨.

(٤) المغنى ٨/٦٠٦، ٦٠٧.

(٥) المجموع ٩/٣٢.

(٦) المحلى ٧/٤١٠.

وأدلتهم عموم قوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة﴾ .

وقوله ﷺ " هو الطهور ماؤه الحل ميتته "

غير أن المالكية والحنابلة يقولون بحل أكله بغير ذكاة - مستدلين بما روى عن شريح صاحب النبي ﷺ : أنه قال " كل شئ في البحر مذبوح . وبما روى عن طريق عمر بن دينار قال سمعت شيخاً كبيراً يحلف بالله ما في البحر دابة إلا قد ذبحها الله لبني آدم " وبما روى عن طريق عبد الله بن سرجن يرفعه " أن الله قد ذبح كل ما في البحر لبني آدم " وبما روى عن عمر ثم على الحوت ذكى كله " (١).

ولأنه لا دم فيه والمقصود بالذكاة هو اخراج الدم منه وتطيب اللحم بإزالته عنه فما لا دم فيه لا حاجة إلى ذكاته (٢).

أما الظاهرية وهو قول للمالكية أنه لا يحل إلا بالذكاة لأنه يمكن تذكيته وما أمكن فيه الذكاة لا يؤكل بغيرها وإنما تركت الذكاة في السمك لعدم الإمكان بخلاف السرطان فيمكن تذكيته فلا تترك، ولأنه حيوان يمكن أن يعيش في البر فلم يجز أكله إلا بذكاة كغيره من حيوان البر.

(١) يراجع فتح الباري ٥٣١/٩، نصب الرأية ٢٠٥/١.

(٢) المغنى ٦٠٩/٨.

الترجيح :

والذى أراه راجحاً هو القول بحل السرطان لأنه من حيوان البحر والأدلة العامة تحله ولم يرد فيه دليل يخصه من هذا العموم فبقى على الأصل.

ثم إنى أرى ترجيح القول بحله بغير ذكاة لأن مقصود الذكاة هو إزالة الدم وتطيب اللحم والسرطان لا دم فيه فلم تجب فيه التذكية لعدم الفائدة كالسمك .

٣- السلحفاة البحرية : (١).

الحنفية يقولون بحرمتها كغيرها من حيوان البحر كما سبق.

والمالكية (٢) والشافعية فى وجهه (٣) والحنابلة (٤) والظاهرية (٥) والشوكاني (٦).

يقولون إن السلحفاة البحرية حلال لمن أراد أكلها لأنها من حيوان الماء.

(١) هى حيوان برمائي من قسم الزواحف يحيط بجسمه صندوق مغطى بحراشيف قرنية صغيرة جمعه سلاحف وهو يبيض فى البر فما استمر منه فى البر كان سلحفاة وما سقط فى البحر كان لجأه - وهى السلحفاة البحرية لها أسنان فى صدرها من اصابت به من الحيوان قتلتته وهى تأكل الشعابيين المعجم الوسيط ٤٦٣/١، حياة الحيوان ٦٩٢، ٦٩٣، ١١٩٩.

(٢) المنتقى ١٢٩/٣.

(٣) المجموع ٣٢/٩.

(٤) المغنى ٦٠٦/٨.

(٥) السيل الجرار ١٠١/٤.

(٦) المجموع ٣٢/٩، قليوبى ٢٥٧/٤.

ويستدلون لحلها بعموم قوله تعالى: ﴿أحل لكم صيد البحر﴾ وقوله: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ .
وعوم قوله: ﴿كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً﴾ حيث إن الله لم يفصل لنا تحريم السلحفاة فكانت باقية على الحل. وإذا أحل أكلها أحل أكل بيضها وما تولد منها. غير أن بعضهم يقول لا تحل إلا بذكاة لأنها تعيش فى البر فلم تجز من غير ذكاه كحيوان البر وبعضهم قال تحل من غير ذكاة لأنها من حيوان الماء فكانت مثله لا تحتاج إلى ذكاة كالحوث والسماك وذهب الشافعية فى أصح الوجهين^(١) وهو قول الزيدية^(٢).

إلى أن السلحفاة حرام والعلة فى التحريم هى الاستخبات فكانت داخلة فى عموم قوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾
٤- الضفدع : (٣).

اختلف الجمهور فى حله وحرمة على قولين :
المالكية^(٤) والشافعية فى قول ضعيف^(٥) وهو قول الشعبي^(٦) وابن أبى ليلى والليث بن سعد^(٧) يحل أكل الضفدع

(١) المجموع ٣٢/٩، قليوبى ٢٥٧/٤.

(٢) السيل الجرار مع الحدائق ٩٤/٤.

(٣) الضفدع بكسر أوله ويفتح الدال وبكسرهما أيضا وحكى ضم أوله مع الدال جمعه ضفادع وضفادى بغير غين لغة فيه وهى من الحيوان البرمائى حيث يعيش فى البر وفى الماء وهى أنواع كثيرة تتولد من سفاد ومن غير سفاد لاعظام لها منها ما ينق وما لا ينق . حياة الحيوان ٧٩٩/٥، ٨٠٠، فتح البارى ٥٣١/٩.

(٤) المنتقى للبايى ١٢٨/٣، ١٢٩.

(٥) المجموع ٣٢/٩.

(٦) فتح البارى ٥٣١/٩.

(٧) البدائع ٣٥/٥.

لعموم الأدلة المبيحة لحيوان البحر وهو من حيوان البحر فكان
داخلا في عمومها.

واختلف في ذكاته فقيل يحل بغير ذكاة وقيل لا يحل إلا
بالذكاة أما الشافعية في منصوص^(١) المذهب والحنابلة^(٢)
والظاهرية^(٣).

فيرون حرمة الضفدع وذلك لما ورد أن النبي ﷺ نهى
عن قتله فقد روى عن عبد الرحمن بن عثمان القرشي أن طيبيا
سأل رسول ﷺ عن الضفدع يجعلها في دواء فنهى عن قتلها^(٤).
والنهى عن قتل الحيوان إما لحرمة كالأدمى وإما لتحريم
أكله كالصرد والهدهد ، والضفدع غير محترم فكان النهى
منصرفاً إلى الوجه الآخر.

الترجيح :

والذي أميل إليه هو القول بالتحريم وذلك لأنها مستخبثة
حيث تنفر منها الطباع وما كان مستخبثاً فالأصل فيه التحريم .
والله أعلم ،،،

(١) المجموع ٣٣/٩ ، قليوبى ٢٥٧/٤.

(٢) شرح منتهى الارادات ٣٩٩/٣.

(٣) المحلى ٢٤٥/٧.

(٤) رواد الحاكم في المستدرك ٤١٦/٤ ، وصححه ، نصب الراية ٢٠١/٤ ، الترغيب
والترهيب ٤٠/٤.

٥- خنزير الماء - وكلب الماء: (١).

اختلف الجمهور فيهما على النحو التالي :

الأول: ذهب المالكية (٢) في المشهور والشافعية في قول (٣) والحنابلة (٤) والظاهرية (٥) إلى القول بحلها لأنهما من صيد البحر.

والأدلة عامة في حل كل صيد البحر ولم تخص شيئاً من شئ.

ولما روى عن النبي ﷺ أنه قال إن الله ذبح كل شئ في البحر لأبن آدم وقد روى أن الحسن بن علي ركب على سرج عليه جلد من جلود كلاب الماء (٦) ولو كان حراماً أكله ما حل استخدام جلده كجلد الخنزير البري .

فإذا قلنا بحلها فقليل يحلان بغير ذكاة وقيل بل لا بد من الذكاة.

(١) خنزير الماء ويسمى الدلفين بضم الدال دابة في البحر تتجى الغريق تمكنه من ظهرها ليستعين به على السباحة، وصفته كصفة الذئب المنفوخ وله رأس صغيراً جداً ولا يؤذى أحداً ولا يأكل السمك وهو يلد ويرضع وأما كلب الماء فهو القندس يداه أطول من رجله يراجع حياة الحيوان ٥٩٣، ١١٩١.

(٢) المنتقى ١٢٨/٣.

(٣) المجموع ٣٢/٩٤.

(٤) المبدع ٢٠١/٩، ٢٠٢.

(٥) المحلى ٣٩٣/٧، ٣٩٤.

(٦) فتح الباري ٥٣١/٩.

القول الثاني :-

وهو مروي عن مالك^(١) أنهما يكرهان ولا يحرمان.
 ووجه ذلك هو ظاهر تسميتهما كلباً وخنزيراً فلموافقتهم
 للكلب والخنزير البري في الاسم قيل بالكراهة ولم نقل بالتحريم
 لعدم ورود دليل خاص بتحريمهما.
 وروي عن مالك أيضاً أنه توقف في الخنزير فلم يقل
 بحله أو بحرمة وقال لمن سأله أنتم تقولون خنزيراً.

القول الثالث:-

وذهب إليه الشافعية^(٢) في قول وهو قول الزيدية^(٣) أنهما
 لا يحلا. وهو موافق لمذهب الحنفية وقد سبق.
 ووجه الحرمة أنهما من الخبائث والله يقول :
 ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وعموم قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم
 الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ ولم يفرق بين بري وبحري فكان
 الكل داخلاً في التحريم.

الترجيح :-

بعد ذكر الأقوال والأدلة أرى ترجيح القول الأول القائل
 بحل كلب الماء وخنزيره ما لم يستخبثهما الطباع، لأنها تسميتهما
 كلباً وخنزيراً لا يخرجهما عن كونهما من حيوان البحر الذي
 أحل الله صيده من غير أن يخص منه شيئاً.

(١) المنتقى ١٢٨/٣.

(٢) شرح المحلى مع قليوبي ٢٥٧/٤، المجموع ٣٢/٩.

(٣) السيل الجرار ٩٤/٤، وما بعدها.

ولأن هذه تسمية من ليس بحجة في اللغة وليست التسمية إلا لله ولو كان ذلك إلى الناس لكان من شاء أن يحل الحرام أحله بأن يسميه باسم شئ حلال، ومن شاء أن يحرم الحلال حرمه بأن يسميه باسم شئ حرام.

فالظاهر أن كلب الماء وخنزيره يختلفان عن كلب وخنزير البر كلية ولايتفقان إلا في الاسم وهذا الاتفاق في الاسم لا ينبغي أن يكون سبباً للتحريم أو التحليل.

إذا ثبت هذا كان كلب الماء وخنزيره من حيوان البحر الذي وردت الأدلة بحل صيده وحل ميتته ما لم يستخبثها الطباع فيحرما لذلك لا لكونهما من حيوان الماء.

.. والله تعالى أعلم،،،

المبحث الثاني

الخيـل والبغال والحمير

بعد أن امتن الله على بنى آدم بخلق الأنعام لهم ينتفعون بها ومنها يأكلون امتن عليهم بنوع آخر من الحيوان وهو الخيل والبغال والحمير فقال ﷺ: ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾^(١).

فهل الركوب والزينة هي كل منافعها أم هي بعض المنافع فقط وأن من منافعها الأكل أيضاً ، هذا ما نحاول الإجابة عليه من خلال المسائل التالية :

المسألة الأولى : في حكم الخيل^(٢).

اختلفت الفقهاء في حكم الخيل على قولين:

القول الأول : لأبي حنيفة^(٣) ومالك^(٤) والحكم والأوزاعي وهو مروي عن ابن عباس^(٥) وبه قال الهادي^(٦) والزيدي^(٧) وقد ذهبوا إلى القول بمنع أكل لحوم الخيل.

(١) بعض آية ٨ من سورة النحل.

(٢) الخيل جماعة الأفراس لا واحد له من لفظه وقيل مفردة خائل وهي مؤنثة ، والجمع خيول- وسميت خيلاً لاختيالها في المشية . فالخيل على هذا اسم للجمع عند سيبويه. الزرقاني على الموطأ ٩١/٣ ، حياة الحيوان ٥٣٩.

(٣) المبسوط ٢٣٣/١١ ، البدائع ٣٨/٥.

(٤) المنتقى ١٣٢/٣ ، الزرقاني على الموطأ ٩٢/٣ ، الشرح الكبير ١١٧/٢.

(٥) المغني ٥٩١/٨ ، المجموع ٤/٩ ، فتح الباري ٥٦٧/٩.

(٦) سبل السلام ٧٤/٤ ، ٧٥.

(٧) البحر الزخار ٣٣٠/٥ ، السيل الجرار ٩٤/٤.

غير ان منهم من روى عنه القول بالكراهة ومنهم من روى عنه القول بالتحريم فالزيدية يقولون بالتحريم وأبو حنيفة روى عنه القول بالكراهة فمن أصحابه من حملها على كراهة التنزيه ومنهم من حملها على كراهة التحريم^(١) ومالك المشهور عنه التحريم وصح أصحابه الكراهة^(٢) وروى عن الباقيين من أصحاب هذا القول الكراهة.

الأدلة :

وقد استدلت أصحاب هذا القول على المنع من أكل لحوم الخيل بأدلة من القرآن والسنة والمعقول.

أولاً: أدلتهم من القرآن :-

١- استدلو لمذهبهم من القرآن بقوله تعالى : ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾ .
 ووجه الاستدلال من الآية من وجوه:

الأول : أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك لأن العلة المنصوصة تفيد الحصر فدلّت الآية على أن جميع منافع الخيل هي الركوب والزينة، ولو كانت فيها منفعة غيرها لذكرها ليبين إنعامه علينا أو ليظهر إباحة ذلك لنا، فلما أخبر الله أنه خلقها لهذا المعنى دل على أنه جميع التصرف المباح منها فإباحة أكلها تقتضى خلاف ظاهر الآية الذي هو أولى في الحجية من خبر الأحاد ولو صح.

(١) المبسوط ٢٣٣/١١، فتح الباري ٥٦٧/٩.

(٢) الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٧/٢، الزرقاني على الموطأ ٩١/٣، ٩٢.

الثانى : أن الله سبحانه عطف البغال والحمير على الخيل فدل على اشتراكها معها فى حكم التحريم لأن القرآن فى اللفظ دليل القرآن فى الحكم، فمن أفرد الخيل فى الحكم فعليه الدليل.

الثالث: أن الآية سقت مساق الامتحان حيث من الله على عباده بما خلق لهم من منفعة الركوب والزينة فى الخيل ولو كان يتتفع بها فى الأكل لكان الأولى ذكره، لأن الامتحان به أعظم إذ هو أعظم وجوه المنفعة وبه بقاء النفوس ولا يليق بحكمة الله أن يترك أعظم وجوه المنفعة عند إظهار المنة ويذكر ما دونه، ودليل ذلك أنه ذكر منفعة الأكل فى الأنعام وامتن بها رغم أن منافعها كثيرة ومتعددة.

الرابع : لو أبيض أكلها لفاتت المنفعة بها فيما وقع به الامتحان من الركوب والزينة.

٢- الدليل الثانى من القرآن :

استدلوا بقوله تعالى: ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ .

ولحم الخيل ليس بطيب بل هو خبيث فإن الطباع السليمة لا تستطيع بل تستخبثه حتى لا تجد أحدا ترك بطبعه إلا ويستخبثه وينفر طبعه عن أكله، وإذا ثبت هذا فالشرع إنما جاء بإحلال ما هو مستطاب فى الطبع لا بما هو مستخبث فثبت بهذا حرمة لحم الخيل شرعاً^(١).

(١) البدائع ٣٨/٥.

ثانياً: أدلتهم من السنة والأثر :

استدل من منع من أكل لحم الخيل من السنة بما يلي:

أ- روى عن خالد بن الوليد أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل^(١).

ب- روى عن جابر قال لما كان يوم خيبر أصاب الناس مجاعة فأخذوا الحمر الأهلية فذبحوها فحرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر ولحوم الخيل والبغال وكل ذي ناب من السباع .. ألخ^(٢).

ج- روى عن المقدام بن معدى كرب أن النبي ﷺ قال: " حرام عليكم الحمار الأهلي وخيلها"^(٣). من كل هذه الروايات يتبين لنا حرمة أكل لحم الخيل حيث إن الأحاديث صريحة في ذلك فهي مرة تذكر بلفظ النهي وهو يفيد التحريم ومرة تذكر بلفظ التحريم فكانت نصاً في محل الخلاف.

أما الأثر فقد روى عن ابن عباس القول بكراهة لحم الخيل^(٤).

ثالثاً : أدلتهم من المعقول:

استدلوا على المنع بأدلة من المعقول منها:

أ- أن الشبه الخلقى بين الخيل والبغال والحمير يؤكد القول بالمنع، فهي تشبه الحمير والبغال في هيئتها وزهومة لحمها

(١) فتح الباري ٥٦٨/٩، نيل الأوطار ١١٢/٨.

(٢) المصدرين السابقين، سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢، وقال اتفق على أنه ضعيف.

(٣) رواه ابن ماجه ١٠٦٥/٢ بلفظ حرام عليكم الحمار الأهلي - ولم يذكر فيه الخيل.

(٤) فتح الباري ٥٦٦/٩.

وغلظه وفي صفة أرواثها وفي أنها لا تجتز و إذا تأكد الشبه
الخلقى لم يكن هناك فارق بينها وإذا انتفى الفارق ثبت أن
الحكم واحد وهو المنع من الأكل.

ب- أن الفرس حيوان أهلى ذو حافر فلم يكن أكله مباحاً كالبعال
والحمير.

ج- لو كانت الخيل حلالا لجازت الأضحية به كغيره من
الحيوان المأكول فلما لم تصح به الأضحية علمنا أنه حرام^(١).

أما من روى عنهم القول بالكراهة فقد استدل لهم:

بأنه لما تعارضت أدلة الحل مع أدلة التحريم ولم يترجح
أحدهما على الآخر عندهم قالوا بكراهته احتياطاً لباب الحرمة^(٢).

القول الثانى: وذهب إليه الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) وأبو يوسف
ومحمد^(٥) من الحنفية والظاهرية^(٦) وهو مروى عن كثير
من الصحابة والتابعين^(٧) أن لحوم الخيل حلال لا كراهة
فيها وسواء فى ذلك عرابها وبراذينها^(٨).

(١) المبسوط ٢٣٤/١١، البدائع ٣٨/٥، المنتقى ١٣٣/٣، فتح البارى ٥٦٧/٩.

(٢) البدائع ٣٩/٥.

(٣) المجموع ٤/٩، ٥، الأم ٢٥١/١، الحاوى ١٤٣/١٥.

(٤) المغنى ٥٩١/٨، المبدع ١٩٩/٩، ٢٠٠.

(٥) البدائع ٣٨/٥، المبسوط ٢٣٣/١١، الهداية مع فتح القدير ٥٠٢/٩.

(٦) المحلى ٤٠٨/٧، ٤٠٩.

(٧) المجموع ٤/٩، المغنى ٥٩١/٨.

(٨) البرذون بكسر الباء والذال المعجمة مفرد وجمعه براذين والأنثى برذونة وهو
الذى أبواه أعجميان. حياة الحيوان.

الأدلة :

وقد استدل الجمهور لمذهبهم هذا من السنة والمعقول:

أولاً: أدلتهم من السنة : استدلوا من السنة بما يلي :

أ- روى عن جابر رضي الله عنه قال - نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص في لحوم الخيل وفي لفظ (أطعمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر)^(١) فهذا الحديث يدل دلالة صريحة على حل أكل لحم الخيل فهو يفرق بين الحمر الأهلية والخيل في الحكم حيث أباح الخيل وحرّم الحمر فكان نصاً في محل الخلاف.

ب- روى عن أنس قال (أكلنا لحم فرس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٢).

فهو يدل دلالة واضحة على حل الفرس حيث ذبحه الصحابة وأكلوه زمن النبي صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأقرهم عليه، لأن عدم علمه بذلك بعيد ولأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا حريصين على سؤاله صلى الله عليه وسلم عن كل كبيرة وصغيرة تعرض لهم.

ج- روى عن أسماء قالت : (نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة) وفي رواية فأكلناه نحن وأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥٦٥/٩، نيل الأوطار ١١١/٨، الترمذي

٣١٠/٣، وقال حسن صحيح، الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠٥/٣.

(٢) أخرجه الدارمي في السنن ٨٧/٢ عن أسماء.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥٦٥/٩، سبل السلام ٧٨/٤، ابن ماجه

١٠٦٥/٢.

ففي هذه الرواية دليل على اطلاع النبي ﷺ على ذلك الفعل وإقراره لهم عليه، ثم إنه من المستبعد على آل أبي بكر أن يقدموا على فعل شيء زمن النبي ﷺ إلا إذا كان عندهم علم بجوازه فكان الحديث دليلاً على حل أكل لحم الخيل وهو المدعى.

د- روى عن جابر قال سافرنا مع رسول ﷺ وكنا نأكل لحوم الخيل ونشرب ألبانها^(١) دل الحديث على حل لحوم الخيل وألبانها لفعل الصحابة ذلك في زمن النبي ﷺ ولم ينكر عليهم فالظاهر موافقته عليه.

هـ- سئل عطاء عن لحوم الخيل فقال للسائل لم يزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج قلت له أصحاب رسول الله ﷺ قال: نعم^(٢).

فهذا عطاء ينقل القول بالحل عن الصحابة من غير أن يستثني منهم أحداً وهو من كبار التابعين الذين أدركوا جمهور الصحابة ولو نقل عنهم غير ذلك ما جاز لعطاء أن يقول ذلك. و- روى عن إبراهيم النخعي قال ذبح أصحاب ابن مسعود فرساً فاقتسموه بينهم. فمن هذه الآثار تبين لنا أن عامة الصحابة والتابعين يقولون بالحل حتى إن ابن حزم قال^(٣): إن ذلك يكاد أن يكون إجماعاً.

(١) سنن الدارقطني، سنن البيهقي، نيل الأوطار ١١١/٨.

(٢) فتح الباري ٥٦٦/٩، نيل الأوطار ١١/٨.

(٣) المحلى ٤٠٩/٧.

ثانياً : أدلتهم من المعقول:

- استدلوا على حل الفرس من المعقول بما يلي :
- أ- أن الخيل حيوان طاهر مستطاب ليس بذى ناب ولا مقلب فكان حلالاً كبهيمة الأنعام^(١).
- ب- أن سوره طاهر على الإطلاق وبوله بمنزلة بول ما يؤكل لحمه فعرفنا أنه مأكول كالأنعام^(٢).
- ج- أن الناس لا زالوا يبيعون لحوم الخيل في الأسواق من غير نكير^(٣) فدل ذلك على أن حل الخيل أمر منقرر عندهم حتى لم ينكره على من يبيعه أحد.

المناقشة والترجيح:

بعد ذكر القولين وأدلتهم - بقى أن نناقش هذه الأدلة كي يتبين لنا رأى الراجح منها:

فنقول وبالله التوفيق أورد كل فريق اعتراضات ومناقشات على أدلة الفريق الآخر. ونوردها على النحو التالي:

أولاً: ناقش أصحاب القول الأول أدلة الجمهور بما يلي :

- ١- أما حديث جابر فيجاب عنه من وجهين :
- الأول: أنه لم يشهد خبير فكان الحديث معلولاً بذلك.
- الثاني : أن حديث جابر يدل على التحريم لأن فيه قوله ورخص في الخيل - والرخصة استباحة المحظور مع قيام مانع

(١) المغنى ٥٩١/٨.

(٢) المبسوط ٢٣٣/١١.

(٣) المبسوط ٢٣٣/١١.

فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب المخصصة التي أصابتهم بخير فلا يدل ذلك على الحل المطلق^(١).

٢- ويجاب عن حديث جابر وحديث أسماء بأن ذلك محمول على الحال التي كان يؤكل فيها الحمر لأن النبي ﷺ إنما نهى عن أكل لحوم الحمر يوم خيبر وكانت الخيل تؤكل في ذلك الوقت ثم حرمت . يدل لذلك ما روى عن الزهري أنه قال ما علمنا الخيل أكلت إلا في حصار^(٢).

كما يمكن مناقشة حديث أسماء بأنه قضية عين يتطرق إليها الاحتمال إذ هو خبر لاعوم فيه^(٣).

كما يمكن أن يناقش حديث جابر بأنهم كانوا يأكلون لحوم الخيل في مغازيهم في السفر - فهذا يدل على أنهم كانوا يأكلونها في حالة الضرورة أو يحمل على هذا عملاً بجميع الأدلة وفي هذا صيانة لها عن التناقض^(٤).

٣- وعلى فرض التسليم بصحة أدلة الحل وعدم احتمالها لما ذكر فإنها معارضة بالأدلة التي سقناها والتي تدل على الحظر وإذا تعارضت أدلة الحل مع أدلة الحظر فإنه يترجح دليل الحظر^(٥).

(١) فتح الباري ٥٦٨/٩، الزرقاني على الموطأ ٩٢/٣.

(٢) البدائع ٣٨/٥.

(٣) الزرقاني على الموطأ ٩٢/٣.

(٤) المصار السابقة .

(٥) المبسوط ٢٣٤/١١.

ثانياً : مناقشة أدلة الحنفية :

ناقش الجمهور أدلة القول الأول بما يلي :

أولاً: استدلالهم بالآية الأولى غير مسلم ويجب عليه بجوابين :
أما الجواب الأول فهو أن آية النحل مكية اتفاقاً والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي ﷺ من الآية المنع لما أذن في الأكل، ثم إن الآية ليست نصاً في منع الأكل وأحاديث الإباحة صريحة في الجواز^(١).

أما الجواب الثاني عن الآية فمن أوجه:

أ- لا نسلم أن اللام في قوله - لتركبوها - مفيدة للحصر في الركوب والزينة لأن الخيل ينتفع بها في غير الركوب وغير الأكل اتفاقاً وإنما خصهما بالذكر لكونهما أعظم المقصود منها. ولذلك نظائر - فمثلاً في قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾ خص لحم الخنزير بالذكر لأنه أعظم المقصود منه وقد أجمع المسلمون على تحريم شحمه وسائر أجزائه.

وكما في حديث البقرة التي خاطبت راعيها فقالت إنا لم نخلق لهذا إنما خلقنا للحرث فإنه مع كونه أصرح في الحصر إلا أنه لم يستلزم حصر منافعها في الحرث لأنها تؤكل وينتفع بها في أشياء غير الحرث.

(١) فتح الباري ٥٦٩/٩، نيل الأوطار ١١٢/٨.

ب- أنه لو سلم أن الآية تفيد الحصر للزم منع حمل الأثقال على الخيل والبغال والحمير لأنه لم يذكر من جملة منافعها وذكر في جملة منافع الأنعام ولم يقل بذلك أحد^(١).

ج- استدلالهم على التحريم بالعطف للبغال والحمير عليها استدلال ضعيف لأن دلالة العطف دلالة اقتران وهي ضعيفة^(٢).

د- أن الله سبحانه إنما امتن عليهم بالركوب لأنه غالب ما كان يقع به انتفاعهم بالخيل فخطبوا بما ألفوا وعرفوا، ولم يكونوا يعرفون أكل الخيل لعزتها في بلادهم بخلاف الأنعام فإن أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الأثقال وللأكل فلو اقتصر الحصر في ذلك الشق للزم مثله في الشق الآخر^(٣).

قال ابن حزم^(٤) ولا حجة لهم في الآية إذ لا ذكر فيها للأكل لا بإباحة ولا بتحريم وإباحة النبي ﷺ للأكل حاكم على كل شيء.

أما الإجابة عن استدلالهم بالآية الثانية فهو أن لحم الخيل ليس من الخبائث حتى يكون داخلاً في التحريم بل هو من الطيبات فتكون الآية دليلاً على حله ومما يؤيد كونه من الطيبات ما روى عن سعيد بن جبير قال ما أكلت شيئاً أطيب من معرفة برزون^(٥).

(١) المصدرين السابقين ، المجموع ٥/٩.

(٢) فتح الباري ٥٦٩/٩، سبل السلام ٧٥/٤.

(٣) فتح الباري ٥٦٩/٩٢.

(٤) المحلى ٤٠٨/٧.

(٥) المغنى ٥٩١ / ٨.

أما الإجابة عن استدلالهم من السنة فهو على النحو التالي:

أولاً: استدلالهم بحديث خالد بن الوليد مردود من وجوه:
الأول: أنه شاذ منكر لأن في سياقه أنه شهد خبير وهو خطأ فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح.

الثاني: أن في السند راوياً مجهولاً.

الثالث: أن أئمة الحديث اتفقوا على ضعفه حيث ضعفه أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني وابن عبد البر وغيرهم.

الرابع: أنه مع اضطرابه لو سلم بصحته وثبوته لا ينهض معارضاً لحديث جابر الدال على الجواز لا سيما وقد وافقه حديث أسماء^(١).

ثانياً: استدلالهم بحديث جابر مردود بما ذكره ابن حزم^(٢) أنه من طريق عكرمة بن عمار وهو ضعيف فلا يصلح للاحتجاج به وإن سلم بصحته فلا يقوى على معارضة حديث جابر الآخر الدال على الحل.

ثالثاً: استدلالهم بما روى عن المقدم بن معدى كرب مردود بما رد به حديث خالد؛ لأن المقدم رواه عن خالد فهو نفس حديث خالد الأول.

(١) فتح الباري ٥٦٨/٩، المجموع ٥/٩، المغنى ٥٩١/٨، المحلى ٤٠٨/٧.

(٢) المحلى ٤٠٨/٧، نيل الأوطار ١١٢/٨.

ثم إن المقدم مجهول^(١) فلا يبقى الحديث صالحاً للاحتجاج به ولا يقوى على معارضة أدلة الحل وعلى فرض التسليم بصحة أحاديث النهي عن لحوم الخيل فهي محمولة على أن الخيل كانت قليلة فيهم وكانت سلاحاً يحتاجون إليه في الحرب لذا نهوا عن أكلها لا لحرمتها^(٢).

رابعاً: استدلالهم بما روى عن ابن عباس مردود من أوجه: (٣)
الأول: أن هذا الأثر أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة بسندين ضعيفين .

الثاني أنه قد ورد عن ابن عباس أنه استدلى على إباحة الحمر الأهلية بقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مُحَرَّمًا ﴾ فإن هذا إن صلح مستمسكاً لحل الحمر صلح للخيل إذ لا فرق . فبعد عنه أن يقول بتحريم الخيل مع قوله بحل الحمر أو بالتوقف فيها.

الثالث : روى عن ابن عباس مرفوعاً نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية وأمر بلحوم الخيل^(٤).
خامساً: استدلالهم من المعقول مردود بما يلي :
قولهم لو كانت حلالاً لجازت الأضحية بها منقوض بحيوان البر فإنه مأكول ولم تشرع الأضحية به^(٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) المبسوط ٢٣٤/١١.

(٣) فتح الباري ٥٦٦/٩، ٥٦٧، المحلى ٤٠٩/٧، السيل الجرار ٩٦/٤، نيل الأوطار ١١١/٨.

(٤) فتح الباري ٥٦٩/٩، سبل السلام ٧٥/٤.

(٥) فتح الباري ٥٦٧/٩.

أما استدلالهم بقياس الخيل على البغال والحمير فيجاب عنه بأن الآثار إذا صحت عن رسول الله ﷺ أولى أن يقال بها مما يوجب النظر^(١) لا سيما وقد أخبر جابر أن النبي ﷺ أباح لهم لحم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من لحوم الحمر فدل ذلك على اختلاف حكمهما.

ثم إنه لا قياس مع النص فإذا تعارض القياس مع النص بطل القياس وأعمل النص.

الترجيح :

ما سبق من مناقشة أدلة الفريقين ظهر لنا جلياً ضعف ما تمسك به المانعون من أكل لحوم الخيل وقوة أدلة الجمهور القائلين بالجواز.

أما الشبه التي أوردها أصحاب القول الأول على أدلة الجمهور فيجاب عنها بما يلي :

أما ردهم لحديث جابر بأنه لم يشهد خيبر فذلك ليس بمطعن لأن غايته أن يكون مرسل صحابي وأما قولهم بأنه دال على التحريم لقوله رخص والرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فيجاب عنه بأن أكثر الروايات جاءت بلفظ الإذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص إذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة فلا فرق بين العبارتين " إذن " و" رخص " في لسان الصحابة .

(١) المصدر السابق ، بداية المجتهد ١/٤٧٠ ، نيل الأوطار ٨/١١١ .

أما حملهم أدلة الحل على أن ذلك كان لأجل المخصصة والضرورة فمردود بأن الإذن لو كان رخصة لأجل الضرورة لكانت الحمر الأهلية أولى بذلك لكثرتها وقلة الخيل حينئذ؛ ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالحمر وغيره والحمر لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتال.

ثم إنه عليه السلام أمر بإراقة القدور التي طبخت فيها الحمر مع شدة احتياجهم إليها فدل ذلك على أن الأذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة وعلى هذا فالرأى الراجح في نظري هو ما ذهب إليه الجمهور القائلون بحل أكل لحم الخيل فإذا امتنع الناس اليوم من أكلها لعدم استطابة نفوسهم لها لم يكن ذلك دليلاً على التحريم لورود النصوص المصرحة بالحل فمن طابت نفسه بالأكل أكل ومن عافته نفسه امتنع. .. والله تعالى أعلم،،،

المسألة الثانية حكم أحل لحم البغال^(١).

كما اختلف الفقهاء في حكم الخيل اختلفوا في حكم البغال أيضاً وحاصل خلافتهم على النحو التالي :-

١- ذهب ابن حزم الظاهري^(٢). والحسن البصري^(٣) إلى القول بحل أكل لحم البغال بغير كراهة.

(١) البغال جمع كثرة لبغل وجمع القلة بغال والانشئ بغله بالهاء والجمع بغلات مثل سجدة وسجدات مركب من الفرس والحمار وهو عقيم لا يولد له، له صبر الحمار وقوة الفرس، حياة الحيوان ٢/٢٢٦، شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٩٩.

(٢) المحلى ٧/٤٠٩، ٤١٠.

(٣) المجموع ٨/٩، الحاوي للماوردي ١٥/١٤٣، البحر الزخار ٥/٣٣٠.

وقد استدلووا لمذهبهم هذا بعمومات القرآن الكريم :

- أ- قوله تعالى : ﴿ كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً ﴾ .
 ب- قوله تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ .

فعمومات هذه النصوص تدل على حل البغل حيث أنه لم يفصل تحريمه ولا ورد نص يعتد به بتحريمه^(١) فالنصوص جاءت بتحريم الحمار والبغل ليس حماراً وما جاء من نص بتحريمه كحديث جابر الآتى فهو منقطع لا يصلح للاحتجاج به على تحريم البغال ثم إنه مروي عن طريق أبى الزبير أنه سمع من جابر ولم يذكر البغال فلم يكن فيه دلالة على تحريم البغال فبقى البغل داخلاً فى عمومات القرآن القاضية بالإباحة.

- ٢- وذهب المالكية فى رواية^(٢) إلى القول بكراهته قياساً على الحمير الأهلية حيث عندهم قول بكراهتها.

ويستدل لهذه الرواية بما استدلووا به على كراهة الحمر الأهلية وسيأتى ذلك مفصلاً عند الحديث عن الحمر.

- ٣- وذهب جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين والفقهاء^(٣) إلى القول بحرمة لحوم البغال بل قد اعتبره البعض من الأمور المجمع عليها^(٤).

(١) يقول ابن حزم فى المحلى ٤٠٩/٧، لو صح عندنا فى البغل نهى لقنا به.

(٢) الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٧/٢، المنتقى ١٣٣/٣، بداية المجتهد ٤٦٩/١.

(٣) البدائع ٣٧/٥، الهداية مع الفتى ٥٠١/٩، المنتقى ١٣٣/٣، المجموع ٨/٩، المغنى

٥٨٧/٨، شرح منتهى الإرادات ٣٩٧/٣، السيل الجرار ٩٧/٤، البحر الزخار

٣٣٠/٥.

(٤) البدائع ٣٨/٥.

وقد استدلل الجمهور لمذهبهم هذا من القرآن والسنة والمعقول ، أما القرآن فقد استدلوا بقوله تعالى : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ﴾

فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل، فلما لم يذكر الأكل في البغال والحمير دل على أنه لم يخلقها لذلك وإلا بطلت فائدة التخصيص^(١). وأما السنة فقد استدلوا :

بما روى عن جابر قال: " حرم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحمير إلا نسية ولحوم البغال " وفي رواية " ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ولم ينهنا عن الخيل^(٢) .

دل الحديث على حرمة لحم البغال حيث نهو عنها والنهي يفيد التحريم.

وأما المعقول فقد استدلوا به على النحو التالي :
أن البغال متولدة من الحمير حيث إنها نتاج الخيل مع الحمير والمتولد من الشيء له حكمه في التحريم.
قال قتادة ما البغل إلا شيء من الحمار^(٣).

(١) وهذا دليل الحنفية والمالكية وكل من قال بكراهة لحم الخيل أو حرمة وقد سبق.

(٢) سنن أبي داود رقم ٣٧٩٩، رقم ٣٨٠٩، الحاكم في المستدرک ٢٣٥/٤، وقال صحيح على شرط مسلم، نيل الأوطار ١١٦/٨، نصب الراية ١٩٧/٤، الطحاوى ٢٠٤/٤.

(٣) المغنى ٥٨٧/٨.

ولأن اجتماع الحظر والإباحة يوجب تغليب الحظر على الإباحة فوجب في البغل أن يغلب تحريم الحمار على إباحة الخيل وهكذا حكم كل متولد من بين مأكول وغير مأكول التحريم تغليباً لحكم التحريم على التحليل^(١).

المناقشة والترجيح:

بعد ذكر الأقوال والأدلة تبين لنا أن السبب في هذا الخلاف راجع إلى أمرين :

الأول : تعارض دليل الخطاب في قوله تعالى : ﴿والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة﴾ وقوله في الأنعام: ﴿لتركبوا منها ومنها تأكلون﴾ مع الآية الحاصرة للمحرمات: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً﴾.

فمفهوم الخطاب منها يدل على أن المباح في البغال هو الركوب مع قياس البغل على الحمار^(٢).

الثاني : هو الخلاف في صحة الأحاديث المروية في النهي عن لحوم البغال.

فمن ترجح عنده صحة بعض هذه الآثار قال بحرمة وقوى الآثار بالقياس على الحمير ومن ترجح عنده عدم صحتها قال بالحل وأهمل النصوص العامة الدالة على الإباحة المطلقة.

وبناء عليه فإنني أرى أن الآثار إن صحت بالنهي عن لحوم البغال فالعمل بها أولى من القياس وحديث جابر الذي

(١) الحاوي الكبير للماوردي ١٤٣/١٥.

(٢) بداية المجتهد ٤٦٩/١.

استدل به الجمهور صححه ابن حبان لكن رده ابن حزم بأنه منقطع كما رده بأنه قد روى من طريق أبي الزبير أنه سمع من جابر فلم يذكر البغال وعلى هذا فلو صح لم يكن فيه حجة لعدم ذكر البغال فيه.

فالذي أميل إليه هو القول الثاني القائل بكرامة لحوم البغال احتياطاً.

... والله تعالى أعلم ،،

المسألة الثالثة : لحوم الحمير

الحمار منه ما هو أهلي، ومنه ما هو وحشي وقد اختلف حكم كل منهما من حيث الحل والحرمة وبيان ذلك على النحو التالي :

أولاً: لحوم حمر الوحش^(١)

لا خلاف بين أهل العلم^(٢) في أن لحم حمار الوحش حلال ولو تأنس إلا ما روى عن طلحة بن مصرف أنه إذا تأنس واعتلف فهو بمنزلة الحمار الأهلي^(٣) قال أحمد وما ظننت أنه

(١) حمار الوحش يسمى الفراء وهو شديد الغيرة قيل إنه يعمر مائتي سنة وأكثر ، وألوانه مختلفة والأحذية أطولها عمراً وأحسنها شكلاً - حياة الحيوان ٣/٤٣٦ .

(٢) البدائع ٥/٣٩ ، الشرح الكبير مع الدسوقي ٢/١١٥ ، الأم ٢/٢٤٢ ، ٢٥١ ، الحاوي ١٥/١٤١ ، شرح المنتهى ٣/٣٩٨ ، المحلى ٧/٤٠٦ ، السيل الجرار ، البحر الزخار ٥/٣٣١ ، ٩٩/٤ .

(٣) يرى المالكية أنه إذا تأنس حرم فإذا توحش بعد ذلك حل نظراً لأصله - الشرح الكبير مع الدسوقي ٢/١١٧ .

روى فى هذا شئ وليس الأمر كما قال وأهل العلم على خلافه لأن الأطباء إذا تأنست لم تحرم والأهلى إذا توحش لم يحل.

أما أدلتهم على حل حمار الوحش فهى كثيرة نذكر منها:

١- من القرآن قوله تعالى: ﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾^(١).

وقوله ﴿ كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾^(٢).

ولحم الحمار الوحشى من الطيبات فكان حلالاً

بنص القرآن.

٢- من السنة أدلة كثيرة منها:

أ- سئل رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر فقال الأهلية

ف قيل نعم فأمرهم بإزالتها. وفى رواية نهى رسول الله ﷺ

يوم خيبر عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية^(٣).

وجه الدلالة أن النبى ﷺ لما سألهم عن الأهلية وأفردها

بالحكم دل على اختلاف بينها وبين الوحشية فى الحكم والأهلية

حكمها الحرمة فكان الوحشى منها حلالاً.

ب- روى أن رجلاً جاء إلى النبى ﷺ ومعه حمار وحش عقره

فقال هذه رميتى يا رسول الله وهى لك فقبله النبى ﷺ وأمر

أبا بكر فقسمه بين الرفاق^(٤) ولو كان محرماً لبين له ذلك

ولما قبله منه ولما أمر أبا بكر بقسمته بين الرفاق.

(١) بعض آية ١٥٧ ، من سورة الأعراف.

(٢) بعض آية ١٧٢ ، من سورة البقرة .

(٣) نصب الراية للزيعنى ١٩٧/٤ ، سبل السلام ١٢٦/٣ ، فتح البارى ٥٥٠/٧ .

(٤) الحديث فى نيل الأوطار ٢١/٦ ، شرح معانى الآثار للطحاوى ١٧٢/٢ ، ابن ماجه

١٠٣٣/٢ .

ج- ما روى عن أبي قتادة قال : بينما أنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية وقد أحرم من أحرم من أصحابي ولم أحرم فإذا أنا بحمار وحشى فحملت عليه فطعنته برمحى فصرعته فأكلنا من لحمه ثم لحقت رسول الله ﷺ فقالت أصبت حماراً وحشياً وعندي منه فأكله وقال للقوم وهم محرمون كلوا فأكلوا^(١).

فهذا الحديث نص فى حل الحمار الوحشى لأن النبى ﷺ أكل منه وهذا يبطل كل احتمال^(٢).

ثانيا : لحوم الحمر الإنسية^(٣).

اختلفت الفقهاء فى حل أكل لحم الحمر الأهلية - الإنسية على قولين :

القول الأول: وذهب إليه مالك فى رواية^(٤) وهو قول بشر المريسي^(٥). وهو مروي عن عائشة وابن عباس^(٦) وهو قول عكرمة وأبو وائل ويروى عن غالب بن الحر^(٧) وروى

(١) قال أبو عيسى حسن صحيح الترمذى ٢٣٥/٢، فتح البارى ٤٥٧/٩.

(٢) الحاوى ١٤١/١٥.

(٣) الحمر الإنسية - الحمر جمع حمار ويجمع أيضاً على حمر وأحمره والأنثى أتان وحماره بالهاء نادر والإنسية بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة إلى الإنسى ويقال فيه أنسية بفتحتين وقيل هى بضم ثم سكون من الأنس الذى هو ضد الوحشة- وسميت بذلك لأنها تألف البيوت . حياة الحيوان ٤٠٨/٣، شرح الزرقانى على النوطأ ٩١/٣، فتح البارى ٥٧٠/٩.

(٤) المنتقى ١٣٣/٣.

(٥) المبسوط ٢٣٢/١١، العناية ٥٠١/٩ البدائع ٣٣/٥.

(٦) المجموع ٦/٩، المغنى ٥٨٦/٨، البحر الزخار ٣٣١/٥.

(٧) المغنى ٥٨٦/٨.

عن سعيد بن جبير ^(١) لا بأس بأكل لحم الحمر الإنسية وروى عن مالك أنه يجيزها مع الكراهة . أدلتهم على الجواز : القرآن والسنة والقياس .
أولاً القرآن:

استدلوا بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ... أَلَخ . فلم يذكر في الآية الحمر الإنسية فكانت حلالا بظاهر الآية

روى عن ابن عباس أنه تلا الآية وقال ما خلا هذا فهو حلال .

ثانياً: استدلالهم من السنة :

استدلوا من السنة بما يأتي :

أ- روى عن غالب بن الحر قال: أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر فأتيت رسول ﷺ فقلت إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابتنا سنة قال أطعم أهلك من سمين حمرك فإنما حرمتها من أجل أنها جوالى القرية ^(٢) يعنى الجلالة فقد دل هذا الحديث على حل أكل لحم الحمر الإنسية حيث أباح له النبي ﷺ أن يطعم أهله منها ثم بين أن علة التحريم هى أنها تأكل العذرة فعند انتفاء العلة تحل .

(١) الحاوى ١٥/١٤١ .

(٢) فتح البارى ٩/٥٧٣ ، سبل السلام ٤/٧٣ ، نصب الرأية ٤/١٩٧ .

ب- وروى عن أم نصر المحاربية أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن الحمر الأهلية فقال أليس ترعى الكلاً وتأكل الشجر؟ قال نعم قال فأصب من لحومها^(١).

ثالثاً: استدلالهم من القياس :

استدلوا لقولهم من القياس بما يلي :

أ- قياس الحمار الأهلي على الحمار الوحشي فإنه مأكول بالاتفاق وكل حيوان وحشي مأكول فالأهلي من جنسه مأكول كالإبل والبقر وغيرها وما لا يكون أهليه مأكول فوحشيه لا يكون مأكولاً كالكلب والسنور^(٢).

ب- أن هذا حيوان مركوب ذو حافر فلم يكن محرماً كغيره من ذوى الحافر من الحيوان^(٣).

القول الثانى : وذهب إليه أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(٤).

إن لحوم الحمر الأهلية حرام حتى قال ابن عبد البر لا خلاف بين علماء المسلمين اليوم فى تحريمها.

أدلتهم :

وقد استدلل الجمهور لما ذهبوا إليه بأدلة من السنة نذكر منها:

(١) فتح البارى ٥٧٣/٩، سبل السلام ٧٤/٤.

(٢) المبسوط ٢٣٢/١١.

(٣) المنتقى ١٣٣/٣.

(٤) البدائع ٣٧/٥، ٣٨، بداية المجتهد ٤٦٩/١، الأم ٢٥١/٣، المجموع ٨٠٧/٦، ٨٠٧/٩.

المغنى ٥٨٦/٨، ٥٨٧ المبدع ١٩٤/٩، المحلى ٤٠٦/٧، ٤٠٧، ٤٠٨، السيل

الجرار ٩٨/٤، فتح البارى ٥٧٣/٩، سبل السلام ٧٣/٤.

أ- روى عن أبي ثعلبة الخشني قال حرم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية (١).

ب- عن البراء بن عازب قال : نهانا رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الإنسانية نضيجاً ونيئاً.
وفي رواية أمرنا النبي ﷺ في غزوة خيبر أن نلقى الحمر الأهلية نيئة ونضيجة (٢).

ج- عن ابن عمر قال : إن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية (٣).

د- عن ابن أبي أوفى قال نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر (٤).
هـ- عن علي قال نهى رسول الله ﷺ عن المتعة عام خيبر ولحوم الحمر الإنسانية (٥).

كل هذه الروايات وغيرها كثير يدل على تحريم أكل لحم الحمر الأهلية بل إن في بعض الروايات أن رسول الله ﷺ أمرهم بإراقة ما في القدور من لحوم الحمر.

روى عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ جاءه جاء فقال أكلت الحمر ثم جاءه جاء فقال أكلت الحمر ثم جاءه جاء فقال أفنيت الحمر فأمر منادياً فنادى في الناس إن الله ورسوله ينهانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس فأكفنت القدور وإنها لتفبور باللحم (٦).

(١) نيل الأوطار ١١٣/٨، فتح الباري ٥٧٠/٩.

(٢) نيل الأوطار ١١٣/٨، ابن ماجه ١٠٦٥/٢، الفتح ٥٥١/٧.

(٣) فتح الباري ٥٥٠/٧، ٥٦٩/٩.

(٤) المصدرين السابق ٧٥٠/٩، ابن ماجه ١٠٦٥/٢.

(٥) فتح الباري ٥٧٠/٩، الترمذی ٣١٠/٣، وقال حسن صحيح .

(٦) ابن ماجه ١٠٦٦/٢، سبل السلام ٣٥/١، فتح الباري ٥٣٤/٧، ج ٩ ص ٥٧٠.

وروى عن زاهر الأسلمي قال إنني لأوقد تحت القدور بلحوم الحمر إذ نادى مناد أن رسول الله ﷺ ينهاكم عن لحوم الحمر^(١).

فألنهي في هذه الرواية دليل على أن تحريمها لعينها وليس لسبب آخر كقلة الظهر لأنه أمرهم بإكفاء القدور بعد ما صار لحماً وذلك ليس فيه منفعة الظهر وليس لأنها تهبة لم تخمس كما قال البعض فإنه للقائمين على الغنيمة حق تناول منها قبل التخميس كالطعام وليس التحريم لأنها حوالى القرية لأن الدجاج أكل منها للعذرة ولم يحرم .

فإذا ثبت هذا علمنا أنها حرمت البتة ويؤيد هذا قوله ﷺ إنها رجس^(٢).

قال ابن عبد البر^(٣) روى عن النبي ﷺ تحريم الحمر الأهلية على وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر والبراء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الأسلمي بأسانيد صحاح وحسان وقال أحمد^(٤) خمسة عشر من أصحاب النبي ﷺ كرهوها والمراد كراهة تحريم .

من هذه الروايات التي بلغت مبلغ التواتر تبين لنا جليا حرمة أكل لحوم الحمر الإنسية يقول ابن حزم^(٥) بعد أن ساق العديد من الروايات فهذا نقل تواتر لا يسع أحد خلافه ويقول

(١) يراجع نيل الأوطار ١١٣/٨.

(٢) المبسوط ٢٣٢/١١.

(٣) المغنى ٥٨٧/٨، نيل الأوطار ١١٥/٨.

(٤) المغنى ٥٨٦/٨.

(٥) المحلى ٤٠٦/٧، ٤٠٧.

الشوكاني^(١): "ولحوم الحمر الأهلية حرام بالسنة المتواترة والقائل بطلها مخالف لما تواتر عن رسول الله ﷺ".

ويقول الطحاوي^(٢) لولا تواتر الحديث عن رسول الله ﷺ بتحريم الحمر الأهلية لكان النظر يقتضى حلها لأن كل ما حرم من الأهلي أجمع على تحريمه إذا كان وحشياً كالخنزير والحمار الوحشى حلال باجماع فكان النظر يقتضى حل الحمار الأهلي .

المناقشة والترحيع :

بعد أن ذكرنا الآراء والأدلة يتبين لنا واضحاً وجلياً أن الرأي الأولى بالاتباع هو قول الجمهور القائل بحرمة أكل الحمار الأهلي لما ساقوه من أدلة من السنة بلغت حد التواتر مما يجعلها صالحة لتخصيص عموم الآية التي استدل بها ابن عباس. ولهذا يقول الشوكاني^(٣) إذا لم يصلح لتخصيص عموم الآية ما ثبت في السنة تواتراً لم يصلح شئ من السنة للاستدلال به للقطع بأن المتواتر منها هو أرفع درجاتها وأعلى مراتبها وما استلزم الباطل المجمع على بطلانه باطل بالإجماع.

وأما أدلة الفريق الأول فيمكن مناقشتها على النحو التالي:

أ- إن الاستدلال بعموم الآية إنما يتم في الأشياء التي لم يرد النص بتحريمها وأما الحمر الإنسانية فقد تواترت النصوص

(١) السيل الجرار ٩٨/٤.

(٢) فتح الباري ٥٧٣/٩، شرح معاني الآثار ٤/

(٣) السيل الجرار ٩٨/٤.

على تحريمها والتتصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس^(١).

ب- إن الآية: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مُحَرَّمًا﴾ مكينة وأحاديث التحريم متأخرة جداً فهي مقننة عليها

ج- إن نص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها فإنه حينئذ لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر وكتحريم ما أهل لغير الله به والمنخقة ... الخ^(٢).

د- إن ابن عباس المروي عنه القول بالحل روى عنه أنه توقف في النهي عن الحمر هل كان لمعنى خاص أو للتأيد؟ فقد روى عنه أنه قال لا أدري أنهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم أو حرمتها البتة يوم خيبر؟ قال في الفتح^(٣) وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة.

هـ- قولهم إن التحريم لكونها حمولة الناس مردود بأن الصحابة كانوا إلى الخيل أحوج منهم إلى الحمر ومع ذلك أباح لهم أكلها إذ كانت حلالاً.

و- حديث غالب بن الحر لا يصلح للاستدلال لأن سنده ضعيف ومثته شاذ مخالف للأحاديث الصحاح ثم لو صح لحمل على الأكل منها حال الاضطرار أو يحمل على معنى بعه وأنفق

(١) نيل الأوطار ١١٤/٨، فتح الباري ٥٧٢/٩.

(٢) فتح الباري ٥٧٣/٩، المبدع ١٩٤/٩.

(٣) فتح الباري ٥٧٢/٩.

من ثمنه كما يقال أكل فلان عقاره أى من ثمنه ، ثم إنها واقعة عين لا عموم لها فلا حجة فيها ^(١) وهذا التردد أصح من الخبر الذى جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة .
 ز- أما حديث أم نصر المحاربية فلا يصح الاستدلال به أيضاً لأن فى سنده مقال ثم لو صح لحمل على أن ذلك كان قبل التحريم ^(٢) .

ج- أما ما روى عن عائشة أنها استدلت على الحل بالآية فيحتمل أنه لم يبلغها التحريم ولو بلغها لقاتلته به .
 لا - أما استدلالهم بالقياس فمردود لأنه قياس فى مقابلة النص فكان باطلاً إذ لا قياس مع النص ، ولأنه لا مشابهة بينهما معنى والمشابهة صورة لا تكون دليلاً على الحل .
 مما سبق يترجح لنا قول الجمهور بحرمة أكل لحم الحمار الأهلى لقوة أدلتهم وسلامتها عن المعارضة وضعف ما تمسك به المبيحون .

ألبان الحمر الأهلية :

بناء على قول الجمهور بحرمة أكل لحم الحمر الأهلية فإنه يحرم شرب ألبانها ولا يحل شئ منها إذ هى كلها محرمة ورخص فيها عطاء وطاؤوس والزهرى والأول أصح لأن حكم الألبان حكم اللحم ^(٣) كما يحرم التداوى بألبانها لأن الله لم يجعل شفاءنا فيما حرم علينا ^(٤) .

.. والله تعالى أعلم ،،،

-
- (١) فتح البارى ٥٧٣/٩ ، نصب الرأية ١٩٨/٤ ، المجموع ٨/٩ ، المبسوط ٢٣٢/١١ .
 (٢) فتح البارى ٥٧٣/٩ ، نيل الأوطار ١١٥/٨ .
 (٣) المحلى ٤٠٤/٧ ، المغنى ٥٨٧/٨ ، شرح الكنز للعيني ٢٠٦/٢ ، الحاوى ١٤٣/١٥ .
 (٤) المغنى ٦٠٥/٨ .

المبحث الثالث

بهيمة الأنعام^(١)

غلب استعمال الفقهاء للفظ النعم أو الأنعام على الإبل والبقر والغنم - سواء كانت مجتمعة أو منفردة ثم إنهم عندما يتحدثون عن الغنم فهي شاملة للضأن والماعز وعندما يتحدثون عن البقر فإنهم يعنون به البقر والجاموس أيضاً إذ لا فرق بين النوعين في كثير من الأحكام وبهيمة الأنعام سواء كانت من ذوات الخف أو من ذوات الظلف حلال كلها بلا خلاف بين أهل العلم^(٢) وسواء في ذلك الأهلى منها والوحشى الكل حلال بالاتفاق .

الأدلة :

أولاً: أدلة حل الأهلى من الأنعام . هى القرآن والإجماع .

(١) البهيمة واحدة البهائم - وهى كل ذات أربع قوائم وكل حى لا يميز لعدم وجود عقل له وعدم قدرتها على النطق يقال استبهم الأمر استغلق : التفسير الكبير ٥/٥٤٦، مختار الصحاح ٦٨، سبل السلام ١/٢٨، النظم المستعذب ١/٢٤٦، والنعم واحدة الأنعام وهى المال الراعية - وهى جمع لا واحد له من لفظه وأكثر ما يقع على الإبل ويجمع نعم على نعمان أيضاً مثل حمل وحملان - وقيل النعم الإبل خاصة والأنعام ذوات الخف والظلف وهى الإبل والبقر والغنم - وقيل الأنعام تطلق على هذه الثلاثة مجتمعة فإن أفردت الإبل فهي نعم - وإن انفردت البقر والغنم لم تسم نعماً - وسميت الأنعام بذلك للين مشيتها، المصباح ٢/٨٤٣، المعجم الوسيط ٢/٩٧٣، الجامع لأحكام القرآن ٣/١٣٣..

(٢) المبسوط ١١/٢٢٠، البدائع ٥/٣٧، الشرح الكبير مع التسوى ٢/١١٥، المجموع ٩/٣، المهذب ١/٢٤٦، المبدع ٩/١٩٩، المغنى ٨/٥٩٠، البحر الزخار ٥/٣٣٤.

أ- أدلة القرآن : كثيرة نذكر منها :

١- قوله تعالى : ﴿أولم يرو أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لهم مآلكون وذللناها لهم فمنها ركوبهم ومنها يأكلون﴾^(١).

٢- قوله تعالى : ﴿ومن الأنعام حمولة وفرشاً كلوا مما رزقكم الله﴾^(٢) وفي الحمولة والفرش وجهان :-

الأول: الحمولة ما تحمل الأتقال والفرش ما يفرش للذبح أو ينسج من وبره وصوفه وشعره للفرش.

الثاني : الحمولة الكبار التي تصلح للحمل والفرش الصغار كالفصان والعجاجيل لأنها دانية من الأرض بسبب صغر جرمها^(٣).

وقد امتن الله على عباده أن خلق لهم من الأنعام الحمولة والفرش وجعله لهم رزقاً وأباح لهم الأكل منه.

٣- ﴿الله الذي جعل لكم الأنعام لتركبوا منها ومنها تأكلون﴾^(٤).
فقد بينت الآية أن الله جعل لنا الأنعام لننتفع منها بالركوب والحمل وغير ذلك من المنافع ولو لم تكن حلالاً ما امتن الله بها.

(١) سورة يس ٧١، ٧٢.

(٢) الأنعام ١٤٢.

(٣) التفسير الكبير ٦/٦٠٦.

(٤) غافر ٧٩.

٤- ﴿أحلت لكم بهيمة الأنعام﴾ (١).

هذه الآية وإن كانت محتملة لأن يكون المراد إحلال الانتفاع بجلدها أو عظمها أو صوفها أو لحمها أو إحلال الانتفاع بالأكل إلا أنه إذا أضيفت إلى قوله تعالى: ﴿والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون﴾ (٢). تبيّن أن المراد بقوله تعالى: ﴿أحلت لكم بهيمة الأنعام﴾ هو إباحة الانتفاع بها من كل هذه الوجوه (٣).

٥- ﴿ويذكرون اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير﴾ (٤). دلت الآية على إباحة الأكل من بهيمة الأنعام التي ذكر عليها اسم الله عند تبيحها.

والآيات في إباحة وإحلال الأكل من بهيمة الأنعام كثيرة .

الإجماع :

أجمعت الأمة من لدن رسول الله ﷺ إلى اليوم على حل الأكل من هذه الحيوانات ولم يخالف في ذلك أحد. كما أن الناس لا يزالون يأكلون لحومها ويبيعونها في الجاهلية والإسلام (٥).

(١) بعض آية رقم ١ من سورة المائدة .

(٢) النحل آية ٥ .

(٣) التفسير الكبير ٥/٤٨٠ .

(٤) الحج آية ٢٨ .

(٥) المصادر السابقة .

ثانيا : أدلة حل الوحشى من بهيمة الأنعام :-

استدل الفقهاء على حل الوحشى من الأنعام بالقرآن والسنة :
فمن القرآن :

أ- دخول الوحشى فى عموم الأدلة السابقة والدالة على حل بهيمة الأنعام حيث لم تفرق بين ما هو أهلى منها وما هو وحشى.

ب- كما استدلوا على حل الوحشى من الأنعام بما يلى :

١- ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ﴾ ^(١).

٢- قوله تعالى : ﴿ ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾.

٣- قوله تعالى : ﴿ كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ ^(٢).

وجه الاستدلال من كل هذه النصوص هو أن لحوم هذه الحيوانات من الطيبات فكانت داخلة فى عموم الآيات فتكون مما أحله الله تعالى .

ومن السنة :

استدلوا بما روى أن رجلاً جاء إلى النبی ﷺ ومعه حمار وحشى عقره فقال هذه رميتى يا رسول الله وهى لك فقبله النبی ﷺ وأمر أبا بكر فقسمه فى الرفقة.

فهذا الحديث وإن كان وارداً فى حمار الوحش لكن إحلال الحمار الوحشى احلال للطيبى ولبقدر الوحش ولإبلى الوحش من طريق الأولى لأن الحمار الوحشى ليس من

(١) بعض آية ٤ من سورة المائدة .

(٢) بعض آية ١٧٢ من سورة البقرة .

جنسه من الأهلئ ما هو حلال بل هو حرام وهذه الأشياء من جنسها من الأهلئ ما هو حلال فكانت حلال من باب الأولى (١).

وبناء على ماسبق فإن ما كان من جنس بهيمة الأنعام وهو وحشئ فهو حلال كله إذ لا فرق فبقر الوحش بجميع أنواعه من الإبل والتيتل والوعل والمها وغيرها من الصيود كلها مباحة وتقضى فى الإحرام. والجاموس الوحشئ كله حلال إذ لا فرق. كما إن إبل الوحش كلها حلال وسواء ما كان منها عراباً أو بختاً الكل حلال إذ لا فرق والظبا كلها حلال وإن استؤنست وهذا كله مجمع عليه ليس فيه خلاف (٢).

بعد أن فرغنا من الحديث عن بهيمة الأنعام - المستأنس منها والوحشئ أردنا أن نتبعها بالحديث عن الزرافة والأرنب وغيرها من ذوات الأربع وإن لم تكن من بهيمة الأنعام إتماماً للفائدة ولمعرفة الحكم الشرعى فيها من حيث الحل والحرمة.

١- الزرافة: (٣)

للفقهار فى الزرافة قولان :

الأول: ذهب إليه الشافعية فى الأصح ورواية أبى الخطاب عن أحمد (٤). إن الزرافة محرمة .

(١) بدائع الصنائع ٣٩/٥.

(٢) المصدر السابق ، الشرح الكبير ١١٥/٢، الام ٢٤٢/٢، شرح المنتهى ٣٩٨/٣.

(٣) الزرافة حيوان عشبئ ثديئ من رتبة الحافريات عنقها طويل ورجلاها أقصر من يديها، ويحمل الرأس قرنين قصيرين ويغطيها الجلد - فى الذكر والإنثئ - وجسمها مبقع ببقع كبيرة محمرة أو مصفرة أو دكناء تجتر وتبعر . حياة الحيوان ٦٦٠، المعجم الوسيط ٤٠٦/١.

(٤) المجموع ٢٧/٩، قليوبى ٢٥٨/٤، المغنى ٥٩١/٨، المبدع ٢٠٠/٩، شرح المنتهى ٣٩٨/٣.

ووجهه أنها متولدة بين مأكول وغير مأكول فيغلب فيها جانب الحرمة .

الثانى وهو قول للشافعية والحنابلة فى المذهب ^(١) أن الزرافة حلال.

واستدلوا : بعموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَىٰ مُحَرَّمًا ﴾ وقوله ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَلَمْ يَفْصَلْ تَحْرِيمَ الزَّرَافَةِ فَكَانَتْ حَلَالًا ﴾ .

ولأنها دابة تشبه البعير إلا أن عنقها أطول من عنقه وجسمها ألطف من جسمه وأعلى منه وذلك لا أثر له فى تحريمها.

والقول بالحل هو ما أميل إليه حيث لم يرد فى الزرافة نص بالتحريم فكانت باقية على أصل الحل داخلة فى عموم الأدلة المبيحة .

ثانياً : حكم الأرنب ^(٢)

يرى عامة العلماء من الصحابة والتابعين والفقهاء حل أكل الأرنب سواء البرى منه والداجن ولم يحك تحريمها أو القول بكرهتها إلا عن عمرو بن العاص ^(٣) وعبد الله بن عمر

(١) ولأحمد رواية ثالثة بالتوقف فى حكم الزرافة - يراجع المصادر السابقة .

(٢) هو حيوان ثديى منه البرى والداجن كثير التوالد سريع الجرى يدهأ أقصر من رجليه جمعه أرانب والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى ويقال للذكر أيضاً الخرز وللأنثى عكرشة والصغير خرنق يطأ الأرض على مؤخر قوائمته ، ينام مفتوح العين، المعجم لوسيط ١/١٨٨، فتح البارى ٩/٥٧٨، حياة الحيوان ٤/٥٠.

(٣) يروى عن عمرو بن العاص القول بالتحريم - المغنى ٨/٥٩١.

من الصحابة وعكرمة من التابعين وابن أبي ليلي من الفقهاء (١)
وهو قول الزيدية (٢) والهادوية (٣).

وقد احتج من قال بالكراهة أو التحريم بما يلي :-

أ- روى عن خزيمة بنت جزء قالت قلت يا رسول الله ما تقول
في الأرنب قال لا آكله ولا أحرمه قلت ولم يا رسول الله قال
نبئت أنها تدمى (٤).

فامتناع النبي ﷺ عن أكلها دليل على تحريمها أو
كراهيتها وهو المدعى .

ب- روى عن جرير بن أنس أنه سأل النبي ﷺ عن الأرنب فقال
لا آكلها أنبئت أنها تحيض (٥).

فقد دل الحديث على ما دل عليه الحديث السابق وهو
حرمة أو كراهة الأرنب بدليل امتناع النبي ﷺ عن الأكل.
ويستدل لما ذهب إليه عامة العلماء (٦) على حل الأرنب
بغير كراهة بما يلي :

(١) يروى عنهم القول بالكراهة - فتح الباري ٥٧٩/٩، المحلى ٤٣٣/٧، نيل الأوطار
١٢٢/٨، سبل السلام ٧٦/٤.

(٢) يقولون بالكراهة أيضاً . السيل الجرار على حقائق الأزهار ١٠١/٤، ١٠٢.

(٣) سبل السلام ٧٦/٤.

(٤) قال في الفتح ٥٧٩/٩، سنده ضعيف ، ابن ماجة ١٠٨١/٢.

(٥) المحلى لابن حزم ٤٣٣/٧.

(٦) المبسوط ٢٣٠/١١، الهداية وفتح القدير ٥٠٢/٩، الشرح الكبير مع حاشية
الدسوقي ١١٥/٢، الحاوي الكبير ١٣٩/١٥، المذهب ٢٤٧/١، شرح المحلى مع
قليوبي ٢٥٨/٤، المغنى ٥٩١/٨، ٥٩٢، المبدع ٢٠٠/٩، المحلى لابن حزم
٤٣٣/٧، السيل الجرار ١٠١/٤، وما يليها .

أ- قوله تعالى: ﴿ويحل لهم الطيبات﴾ والأرنب حيوان مستطاب ليس بذى ناب اشبه الظبى فكان داخلا فى عموم الآية ولقوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ والأرنب ليس مما حرم علينا فكان حلالا.

ب- وبما روى عن أنس قال أنفجنا - أى أثرنا - أرنبا ونحن بمر الظهران فسعى القوم فلغبوا ودركتها فأخذتها فجئت بها إلى أبى طلحة فذبحها فبعث بوركها أو قال بفخذها إلى النبى ﷺ فقبلها (١).

ج- روى عن عائشة قالت أهدى إلى رسول الله ﷺ أرنب وأنا نائمة فخبأ لى منها العجز فلما قمت أطعمنى (٢).

د- روى عن محمد بن صفوان أنه صاد أرنبين فذبحهما بمروتين فأتى رسول الله ﷺ فأمر بأكلهما (٣).

هـ- روى عن أبى هريرة قال جاء أعرابى إلى رسول الله ﷺ بأرنب قد شواها ومعها صناياها وأدمها فوضعها بين يديه فأمسك رسول الله ﷺ فلم يأكل وأمر أصحابه أن يأكلوا (٤).

(١) حديث حسن صحيح - الترمذى ٣/٣٠٧، ٣٠٨، السنن لأبى داود رقم ٣٧٩١، السنن للنسائى رقم ٤٣٢٣، ابن ماجه ١/١٠٨٠، التلخيص للذهبى مع المستدرک ١١٢/٤.

(٢) ضعيف بيزيد بن عياض - فتح البارى ٩/٥٧٩، نصب الراية ٤/٢٠١، سنن الدارقطنى .

(٣) سنن الترمذى ٣/١٤٨، النسائى برقم ٤٣٢٤، المستدرک للحاكم ٤/٢٣٥، صححه، ابن ماجه ٢/١٠٨٠.

(٤) نيل الأوطار ١٢١٨، فتح البارى ٩/٥٧٩، نصب الراية ٤/١٩٩.

فقد دلت كل هذه الروايات وأكثرها صحيح على حل أكل الأرنب حيث إن في بعضها التصريح بأكل النبي ﷺ منها ولو كانت حراماً ما أكل وفي بعضها أنه أمر أصحابه بالأكل ولو كان حراماً ما أباح لهم ذلك . كما استدلوا لحل أكل الأرنب من المعقول بأنه ليس من السباع ولا من آكلات الجيف أشبه الطيبي فكان حلالاً.

والذي أميل إليه وأراه راجحاً هو ما ذهب إليه عامة العلماء من القول بحل أكل الأرنب لقوة أدلتهم وضعف ما تمسك به القائلون بالكراهة أو التحريم .

وبيان ضعف ما تمسكوا به على النحو التالي :-

أ- حديث خزيمة بنت جزء لا يصلح للاحتجاج قال ابن حجر (١) سنده ضعيف .

ثم لو سلم صحته لم يكن فيه دليل على الكراهة لأن إمساك النبي ﷺ يمكن أن يكون راجعاً لسبب من الأسباب كعدم الإلف لأكلها أو عدم انبعاث الشهية للأكل.

ب- أما حديث جرير فلا يصلح للاحتجاج أيضاً قال ابن حزم (٢). حديث جرير من طريق عبد الكريم أبو أمية وهو هالك.

ثم لو صح لم يكن فيه دليل على الكراهة فضلاً عن التحريم لأن النبي ﷺ قد يكرهها خلقاً لا لإثم فيها، أو أن عدم أكله ﷺ راجع لأن نفسه عافته، فلم يكن في امتناعه ﷺ دليل على ما قالوه والله تعالى أعلم ،،،

(١) فتح الباري ٥٧٩/٩ .

(٢) المحلى ٤٣٣/٧ .

الوبر : (١).

اختلف الفقهاء في حل الوبر وحرمة على قولين:
القول الأول : وهو للشافعية في وجه (٢) ورواية
 القاضى من الحنابلة (٣) وقد حكاه صاحب المغنى عن أبى
 حنيفة ومحمد (٤).

أن الوبر حرام ويستدلون لذلك بقياسه على السنور ، وبأنه
 من المستخبات وقد قال الله تعالى : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ .
القول الثانى : وبه قال الجمهور من العلماء - المالكية (٥) :
 والشافعية فى أصح الوجهين (٦) والحنابلة فى المذهب (٧) وبه
 قال أبو يوسف من الحنفية (٨) وابن حزم (٩) وعطاء وطاووس
 ومجاهد وغيرهم (١٠).

أن الوبر حلال بغير كراهة وبه قال الزيدية (١١).

- (١) الوبر دويبة على قدر السنور مثل الجرذ إلا أنه أنبل منها وأكبر طحلاء اللون
 وهى كحلاء نجلاء من جنس بنات عرس ليس لها ذنب - شرح الكنز ٢/٢٠٣ ،
 الشرح الكبير ١١٥/٢ ، النظم المستعذب ١/٢٤٧ .
- (٢) المجموع ١١/٩ ، ١٢ ، المذهب ١/٢٤٧ .
- (٣) المغنى ٥٩٢/٨ ، المبدع ١٩٨/٩ ، ١٩٩ .
- (٤) وقد خالف صاحب الكنز ٢/٢٠٣ ، ابن قدامة فى هذا النقل حيث قال - ولم يرو
 فيه شئ عن أبى حنيفة .
- (٥) الشرح الكبير ١١٥/٢ .
- (٦) المجموع ١١/٩ ، ١٢ ، الام ٢/٢٤١ .
- (٧) المبدع ١٩٨ ، ١٩٩ ، المغنى ٥٩٢/٨ .
- (٨) شرح الكنز ٢/٢٠٣ .
- (٩) المحلى ٧/٤١٠ .
- (١٠) المغنى ٨/٥٩٢ .
- (١١) البخر الزخار ٥/٣٣١ .

وأدلتهم على ذلك ما يلي :

- أ- قوله تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم ﴾ .
- ب- قوله تعالى : ﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾ والوبر من الطيبات ولا يزال الناس يصيدونه ولو كان مستخبثاً ما صادوه فإذا ثبت أنه من الطيبات كان حلالاً وهو المطلوب.
- ج- أن الأصل الإباحة وعموم النصوص يقتضيها ولم يرد في الوبر تحريم فيجب إباحته.
- د- أنه يفدى في الحرم والإحرام وما يفدى إذا صيد في الحرم والإحرام فهو حلال لأن المحرم لا يفدى إذا قتل أو صيد في الحرم.
- هـ- أنه يشبه الأرنب في أنه يعتلف البقول والنبات والأرنب حلال فيقاس عليه.
- و- أنه ليس من ذوات الأنبيات التي تفرس فلا يقاس عليها. والذى أميل إليه هو قول الجمهور القائل بحل الوبر لقوة أدلتهم ولم يرد نص بالتحريم فيبقى على أصل الحل ويكون داخلاً في عموم قوله تعالى : ﴿ كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ﴾ .

... والله تعالى أعلم ،،،

المبحث الرابع

أكل ذى الناب من السباع^(١).

ذوات الناب أنواع كثيرة منها ما يعدوا بنابه ويفترس به الإنسان والحيوان، ومنها ما لا يعدوا على الناس ولا يفترس ومنها ما قل جسمه كالهر واليربوع، ومنها ما ضخم جسمه كالفيل والدب والأسد، وقد اختلفت آراء العلماء فى أكل لحوم السباع عامة ما بين مبيح ومحرم ومكروه.

ثم بعد ذلك اختلفوا فى بعض الحيوانات هل هى داخلة فى جملة السباع أو هى خارجة عنها حسب اختلافهم فى العلة التى من أجلها نهى عن أكل لحوم هذه الحيوانات.

وذلك يقتضينا أن نتحدث أولاً عن آراء العلماء فى لحوم السباع ثم ثانياً فى خلاف الفقهاء فى العلة التى نهى عن السباع من أجلها ثم ثالثاً نذكر آراءهم فى بعض الحيوانات على سبيل التفصيل .

فنقول وبالله التوفيق:

(١) الناب هو السن الذى خلف الرباعية، وجمعه أنياب، قال ابن سينا لا يجتمع فى حيوان واحد ناب وقرن معاً. نيل الأوطار ١١٦/٨، شرح الزرقانى على الموطأ ٩٠/٤.

أما السبع بضم الباء واسكانها فهو واحد السباع وجمعه أسبع وسباع وهو الحيوان المفترس قيل سمي سباعاً لأنه يمكث فى بطن أمه سبعة أشهر ولا تلد الأنثى أكثر من سبعة أولاد، ولا ينزو الذكر على الأنثى إلا بعد سبع سنين من عمره. حياة الحيوان ٦٧٢، مختار الصحاح ٢٨٣.

أولاً: آراء العلماء فى أكل لحوم السباع:

اختلفت آراء العلماء فى أكل لحوم السباع على ثلاثة أقوال:

القول الأول : وهو مروى عن ابن عباس وعائشة وابن عمر وبه قال الشعبي وسعيد بن جبير^(١) أن لحوم السباع حلال. واستدلوا لقولهم هذا بعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ﴾.

فقد دلت الآية على أن المحرم هو ما ذكر فيها فيبقى ما عداها على أصل الحل ومن جملة ذلك السباع. كما استدلوا بقوله تعالى ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ وَمَا أَحَلَّ بِهِ لغير الله﴾.

فقد حصرت الآية المحرمات فى هذه الأربعة بأنما التى تفيد الحصر فكان ما عداها غير محرم ومن جملة ذلك السباع. القول الثانى : وذهب إليه المالكية فى المشهور^(٢).

إن لحوم السباع كلها على الكراهة^(٣). أدلتهم : استدلوا لما ذهبوا إليه بأدلة منها:

(١) نيل الأوطار ١١٦/٨، فتح البارى ٥٧٤/٩، سبل السلام ٧٢/٤، المغنى ٥٨٧/٨.
(٢) المنقى ١٣٠/٣، ١٣١، الدسوقي والشرح الكبير ١١٧/٢، بداية المجتهد ٥٦٨/١.
(٣) ولأصحاب مالك المدنيين قول ثالث بالتفريق بين ما يعدوا كالأسد والنمر فيحرم وبين ما لا يعدوا كالضبع والهر والثعلب فيكره - شرح الزرقانى على الموطأ ٩١/٣.

١- قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا ... الْآيَةَ﴾ ولحوم السباع ليست مما تضمنته الآية فوجب أن لا يكون محرماً لكن نفى الحرمة لا يقتضى الحل عيناً بل يحتمل الكراهة أيضاً فأحتيط لذلك.

٢- روى أن رسول الله ﷺ نهى عن كل ذى ناب من السباع^(١). أن النهى فى الحديث محمول على الكراهة جمعاً بينه وبين الآية منعاً للتعارض ولأن الحديث لا دليل فيه على التحريم لاحتمال أن أكل مصدر مضاف إلى الفاعل فيكون كقبوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلِ السَّبْعُ﴾ فيكون المراد النهى عن أكل ما تبقى مما أكله السبع من الحيوان.

القول الثالث: وبه قال الجمهور من أهل العلم^(٢).

أن لحوم السباع ذوات الأنياب حرام^(٣).
أدلتهم : واستدلوا لما ذهبوا إليه بما يلى :

أ- روى عن أبى ثعلبة الخشنى أن رسول الله ﷺ قال كل ذى ناب من السباع فأكله حرام^(٤).

(١) شرح الزرقانى على الموطأ ٩٠/٣، ٩١، صحيح البخارى مع الفتح ٥٧٣/٩، الترمذى ١٥٢/٣، وقال حسن صحيح.

(٢) الهداية مع الفتح ٤٩٩/٩، المبسوط ٢٢٠/١١، المجموع ٩/٩، ١٧، شرح المحلى على المنهاج ٢٥٩/٤، الحاوى ٩٣٦/١٥، المبدع ٩٤/٩، ١٩٥، المغنى ٥٨٧/٨، ٥٨٨، المحلى ٣٩٩/٧، وما بعدها، السيل الجرار ٩٤/٤، سيل السلام ٧٢/٤، فتح البارى ٥٧٤/٩، نيل الأوطار ١١٦/٨، البحر الزخار ٣٢٩/٥.

(٣) وهى رواية ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك نصاً وهى ظاهر مذهب الموطأ - ورجحها ابن عبد البر . الزرقانى على الموطأ ٩١/٣، بداية المجتهد ٤٦٨/١.

(٤) الموطأ مع شرح الزرقانى ٩٠/٣، الطبرانى الكبير ٥٤٩/٢٢، ٥٦٦، المسند لأحمد ١٧٥٠ ان البيهقى ٣١٥/٩.

ب- عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير^(١).

ج- عن جابر قال : حرم رسول الله ﷺ يعنى يوم خيبر الحمر الإنسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير^(٢).

د- روى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "أكل كل ذي ناب من السباع حرام"^(٣).

دللت هذه الروايات على حرمة أكل ماله ناب من السباع- إذ ورد بعضها بصيغة النهى وهو يفيد التحريم ما لم يصرفه صارف وفى بعضها نص على تحريم الأكل بما لا يدع مجالاً للشك ولا يسمح بالتأويل.

ثم إن هذه الروايات وإن كان فى بعضها مقال إلا أن منها ما هو صحيح ثابت مجمع على صحته فيصلح لتخصيص عموم الآيات التى يتمسك لها المبيحون أو القائلون بالكراهة.

هـ- أن هذه الحيوانات مستخبئة إذ من طبعها الانتهاب فلا بد من ظهور أثر ذلك فى خلق أكلها وإذا ثبت أنها مستخبئة كانت حراماً بنص قوله تعالى ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾.

و- أن هذه السباع تأكل الجيف ولا تستطيبها العرب فكانت محرمة لذلك.

(١) نصب الرأية ١٩٢/٤ ابن حبان فى صحيحه رقم ٥٢٧٨، الترمذى ١٥٢/٣.

(٢) حسن غيرب الترمذى ١٥٢/٣، صحيح مسلم ١٩٤١.

(٣) الموطأ مع شرح الزرقانى ٩١/٣، نصب الرأية ١٩٣/٤، صحيح مسلم ١٤٧/٢.

المناقشة والترجيح:

رد الجمهور^(١) استدلال القولين الأول والثاني بالآية بما يلي:

أ- أن آية الأنعام مكية وحديث أبي هريرة بعد الهجرة - فهو ناسخ لها عند من يرى جواز نسخ القرآن بالسنة.

ب- أن الآية خاصة بالثمانية الأزواج من الأنعام حيث خرجت مخرج الرد على من حرم بعضها كما ذكر الله قبلها من قوله تعالى ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا..﴾ الآية فقيل في الرد عليهم ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً..﴾ الآية .

أى أن الذى أحللتموه هو المحرم والذى حرمتموه هو الحلال وأن ذلك افتراء على الله.

وعلى هذا تكون الآية واردة فى الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيراً مما أباحه الشرع فكأنه قيل ما حرم إلا ما أحللتموه مبالغة فى الرد عليهم^(٢).

ج- وإن سلم أن الآية ليست فى الرد على الكفار وأنها خطاب مع المؤمنين فهي محمولة على أنه لم يكن محرماً فى ذلك الوقت إلا ما ذكر فيها ثم حرم الله بعد ذلك غير ما ذكر فيها

(١) فتح البارى ٥٧٤/٩، سبل السلام ٧٢/٤، الزرقانى على التوطأ ٩١/٣.

(٢) يمكن أن يجاب عن هذا بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب نيل الأوطار

فليس في الآية نفى تحريم ما سيأتي كتحريم كل ذي ناب من السباع وغيره مما ورد النهي عنه بعدها.

أما ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أن النهي في الحديث محمول على الكراهة لأنه نهى تنزيه.

فقد أجاب الجمهور عنه بما يلي :

أ- أن حمل النهي على التنزيه ضعيف لا يعضده دليل؛ لأن النهي للتحريم مالم يصرفه عنه صارف وهنا لم يأت ما يصرفه عن التحريم .

ب- ثم إن النهي يعرف المراد به عند النظر فيما ورد فيه فإن ورد على ما في ملكك فهو نهى إرشاد كالنهي عن الأكل بالشمال وإن ورد على ما ليس في ملكك فهو نهى تحريم كالنهي عن قليل ما أسكر كثيره واستباحة الحيوان من هذا القسم فكان النهي عن أكل كل ذي ناب على التحريم وليس على التنزيه أو الإرشاد فحملة على الكراهة ضعيف لا يعضده دليل.

الترجيح :

مما سبق من عرض الآراء وأدلتها ومناقشة ما أمكن مناقشته منها يتبين لنا أن سبب الخلاف في تحريم لحوم السباع من ذوات الأربع هو معارضة الكتاب للآثار فظاهر قوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه ﴾ .. الآية يقتضى أن ما عدا المذكور فيها حلال وظاهر أحاديث النهي عن لحوم السباع يقتضى أنها محرمة فمن حمل أحاديث

النهي على الكراهة جمع بين الآية وبين حديث نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع بأن النهي المذكور للكراهة. لكن يمنع من هذا الجمع ما ورد في حديث أبي هريرة أن كل ذي ناب من السباع حرام حيث لا يمكن حمله على الكراهة^(١) فالراجح الذي أميل إليه هو ما ذهب إليه الجمهور من أن لحوم السباع حرام لأن أحاديث النهي قد تضمنت زيادة على ما في الآية فوجب العمل بها.

إذ كثير من الأحكام قد ثبتت بالسنة زيادة على ما ورد به القرآن وهذا منها.

ثانياً: الخلاف في علة التحريم :

بعد أن رجحنا ما ذهب إليه الجمهور من القول بحرمة لحوم السباع بقى أن نبين خلافهم في علة التحريم هل هي مجرد الناب أم هي الافتراس والتعدى فنقول وبالله التوفيق:

اختلف الفقهاء في ذلك على عدة أقوال وبيانها كالتالي :

القول الأول : وذهب إليه الظاهرية^(٢)

كل ذي ناب من السباع فأكله حرام كان مما يعدوا على الناس ويفترس أولاً كان مما يعيش بأنياه ويعتمد عليها أولاً لحديث أكل ذي ناب من السباع حرام.

ولم يستثنوا من ذلك إلا الضبع حيث وردت النصوص بحلها.

(١) بداية المجتهد ٤٦٨/١.

(٢) المحلى ٤٠٠/٧، وما بعدها.

ولعل السبب في مسلك الظاهرية هذا أنهم لا يقولون بالقياس فلا يبحثون عن علل الأحكام فما دل ظاهر النص على حرمة فهو حرام وما دل ظاهر النص على حله فهو حلال.

القول الثاني الحنفية (١).

وذهبوا إلى أن السبع هو كل مختطف أو منتهب (٢) جارح قاتل عاد عادة

فالمراد بذى الناب هو ما يقصد بنابه ويدفع به وإن لم يبتد بالعدوى أو عاش بغير أنيابه، وعلى هذا فالأسد والذئب والضبع والنمر والفهد والثعلب والنسور والكلب والدب والقرود والفيل واليربوع وغيرها من ذوات الناب من السباع داخلة في عموم النهي.

القول الثالث: وذهب إليه الشافعية (٣) والحنابلة (٤) وبه قال الليث وأصحاب مالك المدنيين (٥).

أن السبع هو ماله ناب يعدو به ويصول على غيره ويصطاد ويعدو بطبعه غالباً لأنه لو كان المراد تحريم السباع كلها لقال أكل السباع حرام فذكر الناب في الحديث قرينة على أن المراد به ناب يعدو به ويفترس وإلا لما كان لذكر الناب فائدة إذ جميع السباع ذات أنياب وعلى

(١) المبسوط ٢٢٥/١١، فتح القدير ٢٠٠/٩.

(٢) المختلف هو السبع من الطير والمنتهب هو السبع من البهائم، المصادر السابقة.

(٣) المذهب ٢٤٨/١، الحاوري الكبير ١٣٧/١٥.

(٤) المغني ٥٨٧/٨.

(٥) شرح الزرقاني على الموطأ ٩٠/٣.

هذا فالذى يحرم من السباع هو العادى كالأسد والفهد والنمر أما غير العادى كالضبع والثعلب فلا يحرم.
القول الرابع : وهو للمروزي^(١).

أن السبع هو ما كان عيشه بأنياه.
فلا يحرم عنده إلا الأسد والفهد والنمر لأنها التى تعيش بأنياها.

مما سبق يتضح لنا أن أعم العلل علة أبى حنيفة وأوسطها علة أصحاب القول الثالث وأخصها علة المرووى.
ثالثاً آراء الفقهاء فى بعض السباع تفصيلاً

ذكرنا خلاف الفقهاء فى حكم السباع عامة وما اعتبر علة التحريم عند من حرّمها.
وهاك ذكر بعض السباع وآراء الفقهاء فيها على جهة التفصيل:

أولاً: الأسد والفهد والنمر والذئب :

لا خلاف بين العلماء القائلين بتحريم كل ذى ناب من السباع فى تحريم هذه الحيوانات لأنها قد اجتمع فيها العلل الثلاث^(٢).

فهى تعدو بأنياها وتصول على غيرها من الحيوان والإنسان وتعيش بفريسة أنياها ولأنها داخلة فى عموم النهى عن كل ذى ناب من السباع.

(١) الحاوى الكبير ١٥/١٣٧.

(٢) البدائع ٥/٣٩، شرح المحلى على المنهاج ٤/٢٥٩، المجموع ٩/٢، ٣ المغنى ٨/٥٨٨، المحلى ٧/٤٠٠، البحر الزخار ٥/٣٢٩.

ومما يلحق بهذه الحيوانات فى الحرمة الكلب غير أن المالكية لهم رواية بكرامة السباع عامة بما فيها الذئب والكلب والراجح عندهم فى الكلب التحريم^(١) أما أدلة الجمهور على التحريم فهى عموم أدلة النهى عن أكل كل ذى ناب وقد سبق بيانها تفصيلاً.

وفى تحريم الكلب نفس أدلة النهى عن أكل كل ذى ناب من السباع إذ هو سبع ذو ناب فكان داخلاً فيها وهناك أدلة أخرى فى تحريم الكلب نوردها فيما يلى :-

أ- روى عن النبى ﷺ قال : " خمس يقتلن فى الحل والحرم " وذكر منها الكلب العقور^(٢).

فالأمر بقتله دليل على حرمة؛ لأن النبى ﷺ قد نهى عن إضاعة المال فلو جاز أكلها ما حل قتلها كما لا يحل قتل ما يؤكل كالأنعام .

ب- روى عن عثمان بن عفان قال اقتلوا الكلاب وانبحوا الحمام فقد فرق بينها فأمر بقتل ما لا يؤكل وذبح ما يؤكل^(٣).

ج- روى عن النبى ﷺ قال ثمن الكلب خبيث^(٤) فإذا ثبت أنه خبيث كان حراماً بقوله تعالى : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾.

د- روى عن الشعبي أنه سئل عن رجل يداوى بلحم كلب فقال لا شفاه الله وهذا يدل على أنه يرى حرمة^(٥).

(١) حاشية النسوى والشرح الكبير ١١٧/٢.

(٢) قال الترمذى حسن صحيح ٢٣١/٢ ، ابن ماجه ١٠٣١/٢ .

(٣) المحلى ٤٠٠/٧ .

(٤) الحديث قال عنه الترمذى ٣٨/٣ ، ٣٩ ، حسن صحيح ، مسلم رقم ٤٠ .

(٥) المغنى ٥٨٨/٨ .

الضبع : (١).

وهو من السباع ذات الناب اختلف الفقهاء فى حكمه على النحو التالى :

أولاً: الحنفية^(٢) ورواية عن مالك^(٣) وبه قال الثورى وسعيد بن المسيب^(٤) والهادوية^(٥) والزيدية^(٦) أن الضبع حرام لا يؤكل .

أدلتهم : استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأدلة نذكر منها:

أ- روى عن خزيمة بن جزء قال : سألت رسول الله ﷺ عن أكل الضبع فقال أو يأكل الضبع أحد فيه خير وفى رواية ومن يأكل الضبع^(٧).

(١) الضبع اسم يقع على المذكر والمؤنث فإذا أفردت المذكر قلت ضبعان بكسر الصاد والأنثى ضبعانة والجمع ضبعان وضباع وهو جنس من السباع من الفصيلة الضبية ورتبة اللوامح، أكبر من الكلب وأقوى، كبير الرأس قوى الفكين، مولع بنش القبور لكثرة شهوته للحم بنى آدم يضرب العرب به المثل فى الفساد . المعجم الوسيط ٥٥٤/١، النظم المستعذب ٢٤٧/١، حياة الحيوان ٧٩٣/٥، وما بعدها.

(٢) المبسوط ٢٢٥/١١، العناية مع فتح القدير ٤٩٩/٩، البدائع ٣٩/٥.
(٣) سبق أن ذكرنا أن عن مالك ثلاث روايات فى السباع عموماً هذه إحداها والمشهور عنهم كراهة السباع بما فى ذلك الضبع. الزرقانى على الموطأ ٩١/٣، المنتقى لتباجى ١٣٠/٣، ١٣١.

(٤) المغنى ٦٠٤/٨.
(٥) سبل السلام ٧٧/٤.
(٦) البحر الزخار ٣٣٠/٥.
(٧) قال الترمذى ٣٠٩/٣، ٣١٠، ليس إسناداه بالقوى ولا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن مسلم عن عبد الكريم بن أمية وهما ضعيفان، ابن ماجه ١٠٧٨/٢، نصب الراية ١٩٣/٤.

دل الحديث على أن الضبع غير مأكل النعم حيث أن النبي ﷺ تعجب ممن يأكل الضبع وأن من يأكله لا خير فيه، ولو كان حلالاً ما تعجب الرسول ﷺ من ذلك.

ب- روى أن رجلاً من بني سعد بن بكر قال سألت سعيد بن المسيب أن ناساً من قومي يأكلون الضبع فقال إن أكلها لا يحل وكان عنده شيخ أبيض الرأس واللحية فقال الشيخ يا عبد الله ألا أخبرك بما سمعت من أبي الدرداء يقول فيه قلت: نعم قال: سمعت أبا الدرداء يقول: نهى الرسول ﷺ عن الخطفة والنهبة والمجثمة^(١) وأكل كل ذي ناب من السباع^(٢).

ج- ما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع^(٣).

والضبع سبع ذو ناب فكان داخلاً في عموم الأدلة القاضية بالنهاى عن لحوم السباع وتحريمها.
د- أن الضبع سبع ذو ناب يقاتل فكان كالذئب.
هـ- أن الضبع مستخبث باعتبار ما فيه من القصد إلى الأذى فكان داخلاً في عموم قوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾.

(١) المجثمة بضم الميم وفتح الجيم وتشديد المثناة هي كل حيوان ينصب ويقتل فهو نوع من المثلة . نيل الأوطار ١١٥/٨، الآثار للطحاوى ٨٥/٢.
(٢) نصب الراية ١٩٣/٤، المسند لأحمد ، وعند الترمذى ٣١١/٣، حرم رسول الله ﷺ يوم حبيب كل ذي ناب من السباع والمجثمة. الآثار للطحاوى ٨٥/٢.
(٣) الحديث سبق تخريجه .

ثانياً: الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) وبه قال الظاهرية^(٣) والشوكاني^(٤).
وهو مروى عن علي بن أبي طالب وابن عباس وسعد
وابن عمر وأبي هريرة وعروة بن الزبير وعكرمة وإسحاق
وأبو ثور وغيرهم^(٥) أن الضبع حلال.
أدلتهم : استدلت أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه
بأدلة منها:

أ- روى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة قال قلت
لجابر الضبع أصيد هي قال: نعم، قلت: أكلها قال: نعم، قلت:
أقاله رسول الله ﷺ قال: نعم^(٦).

وفى رواية عن جابر سألت رسول الله ﷺ عن الضبع
فقال: هي صيد ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم^(٧) ففى
الروايتين دليل على حل أكل الضبع.
أما الرواية الأولى ففيها التصريح بجواز الأكل وجواز
الأكل دليل الحل.

وأما الرواية الثانية ففيها التصريح بأن الضبع صيد وأنه
يفدى بكبش إذا صاده المحرم .

(١) المجموع ٩/٩، الأم ٢/٢٤٩.

(٢) شرح المنتهى ٣/٣٩٦، المبدع ٩/١٩٦، المغنى ٨/٦٠٤، ٦٠٥.

(٣) المحلى ٧/٤٠١، وما بعدها.

(٤) انيسيل الجرار ٤/٩٥.

(٥) المغنى ٨/٦٠٤، المجموع ٩/٩، المحلى ٧/٤٠١.

(٦) قال أبو عيسى حسن صحيح ، الترمذى ٢/٢٣٧، ابن ماجه ٢/١٠٧٨، أبو داود
٣٨٠١.

(٧) صححه الحاكم فى المستدرک، ابن ماجه ٢/١٠٣١، شرح معانى الآثار ٢/١٦٤.

فإيجاب الفدية على المحرم إذا صاده دليل على حل أكله لأن الصيد اسم للمأكول لأن غير المأكول لا يسمى صيدا.
ب- روى عن أبي هريرة أنه سئل عن الضبع فقال: نعمة من الغنم^(١).

ج- روى عن عروة قال ما زالت العرب تأكل الضبع ولا ترى بأكلها بأساً^(٢).

د- روى عن عطاء قال ضبع أحب إلى من كبش^(٣).

هـ- روى عن الشافعي قال ما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير^(٤).

و- أن العرب تستطيبه وتمدحه والمستطاب حلال لقوله تعالى: ﴿ويحل لهم الطيبات﴾.

ز- ولأنها ليست من ذوات الأنياب حتى تدخل في عموم النهي عن كل ذي ناب فقد قيل إن جميع أسنانها عظم واحد كصفحة نعل الفرس^(٥).

ح- وإن سلم أنه سبع ذو ناب فهو لا يعدو على الناس مكابرة فلم يتحقق فيه علة النهي^(٦).

(١) المحلى ٤٠١/٧.

(٢) المغنى ٦٠٤/٨.

(٣) المحلى ٤٠١/٧.

(٤) نيل الأوطار ١٢٢/٨، الأم ٢٤٩/٢.

(٥) المغنى ٦٠٥/٨، نيل الأوطار ١٢٢/٨.

(٦) هذا الاستدلال يتمشى مع تعريف الحنابلة والشافعية للسباع المحرمة وقد سب (الأم ٢٤٩/٢).

المناقشة :

بعد هذا العرض للآراء والأدلة كان لزاماً علينا أن نذكر اعتراضات كل فريق على أدلة الفريق الآخر حتى يتبين لنا القول الراجح ووجه رجحانه فنقول:

مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور :

ناقش الحنفية ومن وافقهم أدلة الجمهور بما يلي :

أ- أما حديث جابر فيناقش من أوجه:

الأول: أنه حديث غير مشهور عورض بحديث النهي عن كل ذي ناب من السباع وهو خبر مشهور فكان العمل بالمشهور أولى لأنه أقوى.

الثاني : قال ابن عبد البر هذا الحديث معلول بعبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة فلا ينتهض للاحتجاج به على حل الضبع خاصة وقد عورض بما هو أقوى منه.

الثالث: ثم إنه لو سلم بصحته فإنه يحمل على أن ذلك كان في زمن الابتداء ثم انتسخ بعد ذلك لأن الحرمة ثابتة شرعاً فما يروى من الحل يحمل على أنه كان قبل ثبوت الحرمة.

ب- أما استدلالهم على حل أكله بأنه صيد فيجاب عنه:

بأنه لا خلاف في كونه صيد لكن الصيد اسم للممتنع المتوحش في أصل الخلقة ولو لم يكن مأكولاً.

ج- أن حديث النهي عن أكل كل ذي ناب محرم وحديث جابر في حل الضبع مبيح والمحرم يقدم على المبيح عند التعارض احتياطاً وتغليياً لجانب الحرمة .

مناقشة الجمهور لأدلة الحنفية :

أما الجمهور فقد ناقشوا أدلة الحنفية ومن وافقهم بما يلي :

أ- أما حديث خزيمة بن جزء والذي جاء فيه أو يأكل الضبع أحد ومن يأكل الضبع فهو مردود لا يصلح قال ابن حزم: (١) وأما الخبر فروى عن إسماعيل بن مسلم وهو ضعيف وابن أبي المخارق ساقط وحبان بن جزء مجهول وبمثل هذا قال الشوكاني والصنعاني (٢).

وإن سلم أنه صالح للاحتجاج لم يكن فيه حجة على التحريم لأنه ليس فيه تحريم أصلاً، وإنما فيه تعجب ممن يأكل الضبع فقط (٣).

ب- أما حديث النهى عن السباع فيجاب عنه بما يلي :

١- أن الذي نهى عن السباع هو الذي أحل الضباع وهذا وذاك لا تحل مخالفته (٤).

٢- قولهم إن حديث النهى عن السباع مشهور قوى وحديث إباحة الضبع لا يقوى على معارضته مردود بأن ذلك ليس معارضة بل تخصيص ولا يعتبر في التخصيص كون المخصص في رتبة المخصص بدليل تخصيص عموم الكتاب بأخبار الآحاد.

ثم إن حديث النهى عام وحديث الحل خاص والخاص يقدم على العام.

(١) المحلى ٧/٤٠٠، وما بعدها.

(٢) نيل الأوطار ٨/١٢٢، سبل السلام ٧٧/٤.

(٣) المحلى ٧/٤٠٠، وما بعدها.

(٤) المحلى ٧/٤٠٠.

ج- قولهم إن حديث جابر معلول بعبد الرحمن بن أبي عمارة
مردود قال الشوكاني^(١) وهم ابن عبد البر فإن عبد الرحمن
بن عبد الله بن أبي عمارة ثقة مشهور وثقة جماعة من
الحفاظ ولم يتكلم فيه أحد.

ذكر الذيلعي^(٢) بعد أن ساق الحديث قال الترمذي حديث
حسن صحيح وقال في علله قال البخاري حديث صحيح.

الترجيح :

بعد ذكر الأقوال والأدلة تبين لنا أن الحنفية ومن وافقهم
يستدلون بعموم الأدلة القاضية بالنهي عن كل ذي ناب من
السباع وبأنها من المستحبات.

والشافعية ومن وافقهم يستدلون بحديث جابر
والقاضي بحل أكل الضبع وبأن الضبع من الحيوانات
المستطابة عند العرب.

والذي أميل إليه وأرجحه هو ما ذهب إليه أصحاب القول
الثاني القائلين بحل الضبع حيث صح به الحديث كما سبق أن
ذكرنا ولقول ابن حجر^(٣) بعد أن ذكر الحديث رواه أحمد
والأربعة وصححه البخاري وابن حبان وإذا صح الحديث صلح
أن يكون مخصصا لعموم الأدلة المحرمة للحوم السباع.

(١) السيل الجرار على حدائق الأزهار ٩٥/٤.

(٢) نصب الرأية ١٩٤/٤، الترمذي ٢٣٧/٢.

(٣) بلوغ المرام بشرح سبل السلام ٧٧/٤.

فيحرم أكل كل ذي ناب من السباع إلا ما خص بدليل والضبع قد خرج من عموم النهى بهذا الحديث فحل. وأما الإستطابة فإن أصحاب القول الثانى قد ذكروا عن عروة قوله ما زالت العرب تأكل الضبع وعن الشافعى قوله ما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفا والمروة من غير نكير ولو كان مستخبثا ما أكلوه ولا باعوا لحمه وهؤلاء هم من تعتبر استطابتهم وإذا ثبت أنه مستطاب عند العرب الذين تعتبر استطابتهم رجح لنا القول بالحل لدخوله فى قوله تعالى: ﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾ . والله تعالى أعلم ،،،

ثالثاً الفيل: (١).

من الحيوانات ذات الناب وقد اختلف الفقهاء فى حكمه على النحو التالى :-

أ- المالكية فى رواية (٢).

يكره أكل الفيل لأنه سبع ذو ناب وقد نهى النبى ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع فدخل فى عموم النهى إلا أن هذا النهى ليس نهى تحريم بل هو نهى تنزيه فيحمل على الكراهة. وقد سبق تقرير مذهب المالكية فى كراهة أكل كل ذي ناب من السباع.

(١) الفيل جمعه افيال وفيول وفيلة والفيلة ضربان فيل ووزندبيل وبعضهم يقول الفيل الذكر والذندبيل الأنثى والذكر ينزوا إذا مضى له من العمر خمس سنين وزمان نزوه الربيع والأنثى تحمل سنتين ولا ينزوا عليها إلا بعد ثلاث سنين من الوضع ولا تلد إلا فى الماء لأنها تلد قائمة . حياة الحيوان ١٠٤٩/٦ .

(٢) الدسوقى والشرح الكبير ١١٧/٢ .

٢- الحنفية ^(١) والمالكية في رواية ^(٢) والشافعية في المذهب ^(٣) والحنابلة ^(٤).

وذهبوا إلى أن الفيل حرام لا يحل أكله.

واستدلوا لمذهبهم هذا بما يلي:

أ- أنه سبع ذو ناب فدخل في عموم النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع والنهي للتحريم كما هو قول الجمهور.

ب- أنه مستخبط فيدخل في عموم قوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾.

ج- روى عن الحسن أنه قال هو مسخ والمسخ من الخبائث فكان محرماً.

وقال الإمام أحمد ليس هو من أطعمة المسلمين وكأنه يريد بذلك أنه ليس من الطيبات والله يقول: ﴿ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴾.

٣- المالكية في الرواية الثالثة ^(٥) وبه قال الظاهرية ^(٦) وهو قول الشعبي وابن شهاب ^(٧) وهو وجه عند الشافعية ^(٨) وذهبوا إلى أنه حلال.

واستدلوا لقولهم هذا بما يلي :

(١) الهداية مع فتح القدير ٤٩٩/٩، البدائع ٣٩/٥.

(٢) حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٣) المجموع ١٤/٩، وما بعدها.

(٤) المغنى ٥٨٩/٨.

(٥) حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٦) المحلى ٤٠٣/٧.

(٧) المجموع ١٧/٩، المغنى ٥٨٩/٨.

(٨) قليوبي وشرح المحلى على المنهاج ٢٥٩/٤.

أ- أنه لا يعدو على الناس والحيوان ولا يتقوى بنابه فلم تتحقق فيه علة النهى .

ب- قال ابن حزم أنه ليس سبعاً ولا جاء فى تحريمه نص فيبقى على أصل الحل فيكون داخلاً فى عموم الآيات القاضية بالحل كقوله تعالى: ﴿خلق لكم ما فى الأرض جميعاً﴾ وقوله: ﴿قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً﴾ وقوله: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ فكل شئ حلال إلا ما جاء نص بتحريمه ولم يأت فى الفيل نص يحرمه فهو حلال.

الترجيح :

مما سبق يتبين لنا أن خلاف الفقهاء فيه مرجعه إلى عدم ورود نص صريح يحله أو يحرمه وكل منهم قد اعتمد على عموم النصوص فالمحرمون له اعتمدوا على عموم حديث النهى عن كل ذى ناب من السباع والمبيحون اعتمدوا على عموم النصوص القاضية بحل ما فى الأرض جميعاً ما لم يفصل تحريمها.

وبناء عليه، فإننى أميل إلى ترجيح القول الثالث القائل بحل أكل الفيل لعدم ورود نص يحرمه وأما حديث النهى عن السباع فهو وإن كان صحيحاً إلا أنه لم يثبت أن الفيل من السباع فهو وإن كان ذا ناب إلا أنه لا يعيش به ولا يعدو به على الحيوان فهو يأكل العشب ولا يأكل اللحم فلم تتحقق فيه علة النهى التى سبق أن ذكرنا خلافهم فيها.

وأما قولهم: إنه ليس من أطعمة المسلمين فلأن ذلك مرجعه إلى أنه لا يعيش في جزيرة العرب فلم يأكلوه لذلك لا يكون حراماً.

وأما قولهم إنه مسخ فقد سبق أن عرفنا أن المسخ لا نسل له فيكون قولاً غير صحيح.

والله تعالى أعلم ،،

رابعاً الدب : (١).

ومن الحيوانات التي اختلف الفقهاء في حكمها الدب وحاصل اختلافهم ينحصر في الأقوال الآتية :-
أ- المالكية في المشهور من المذهب (٢).

أنه مكروه كغيره من السباع وقد سبق ذكر أدلتهم على كراهة السباع عموماً.

ب- الحنابلة (٣) إن كان ذا ناب يفترس به فهو محرم وإلا فهو مباح، لأن الأصل الإباحة ولم يتحقق وجود المحرم فيبقى على الأصل وشبهه بالسباع إنما يعتبر في وجود العلة المحرمة وهي كونه ذا ناب يصيد به ويفرس فإذا لم يوجد ذلك كان داخلاً في عموم النصوص المبيحة.

(١) الدب سبع ذو شعر أسود طويل يكاد يصل الأرض أكبر من الكلب ومنه الأبيض أيضاً والأنثى دبة وهو حيوان يحب العزلة فإذا جاء الشتاء دخل ولا يخرج حتى يطيب الهواء وهو مختلف الطباع فهو يأكل ما تأكله السباع وما ترعاه البهائم وما يأكله الناس وفي طبعه فطنة عجيبة فيقبل التأديب لكنه لا يطيع معلمه بسهولة ،
النظم المستعجب ١/١٤٨، حياة الحيوان ٥٧٠.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٣) المغنى ٨/٥٨٩.

ج- الحنفية^(١) ورواية عن مالك^(٢) وبه قال الشافعية^(٣) أنه محرم لا يؤكل.

- ١- لأنه يأكل الجيف ولا تستطيه العرب فكان من الخبائث فيدخل في عموم قوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾
- ٢- أنه سبع ذو ناب يعدو به على الناس فدخل في عموم النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع.

الترجيح :

بعد العرض لآراء الفقهاء وبعض ما استدلوا به أرى أن الراجح منها هو القول الثالث القائل بتحريم الدب لأنه سبع ذو ناب يعدو به على الإنسان والحيوان غالباً فيدخل في عموم النهي عن أكل كل ذي ناب.

أما قول الحنابلة بالإباحة فهو بسبب ترددهم فيه هل هو سبع أو لا وإذا ثبت أنه سبع فإن قولهم فيه هو التحريم. أما قول المالكية في المشهور أنه مكروه كبقية السباع فقد سبق الرد عليه فلا حاجة إلى إعادته.

.. والله تعالى أعلى وأعلم ،،،

خامساً: السِّنور^(٤)

هو الهر أو القط منه البرى - المتوحش - والأهلى - المستأنس، وقد اختلفت آراء الفقهاء في حكمه على النحو التالى:

(١) البدائع ٣٩/٥.

(٢) الدسوقي ١١٧/٢.

(٣) شرح المحلى على المنهاج ٢٥٩، المذهب ٢٤٨/١.

(٤) هو بكسر السين وفتح النون وهو الهر ويسمى القط أيضاً وسمى هرا لما يحدثه من صوت عندما يكره الشيء؛ منه أهلى وبرى وجمعه سنائير وهو من الفصيلة السنورية ورتبة اللواحم من خير مأكله الفأر والأهلى منه حيوان أليف. النظم المستعذب ٢٤٧/١، حياة الحيوان ٧١٤، المعجم الوسيط ٤٧٢/١.

أ- المالكية فى المشهور^(١).

ان الهر يكره البرى والأهلى منه سواء.
وقد استدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى
إِلَىٰ مُحَرَّمًا ..﴾ الآية

فليس الهر مما تضمنته الآية فوجب أن لا يكون محرماً
وإنما كرهه لمكان الخلاف بين العلماء.

ب- الحنفية^(٢) والمالكية فى رواية^(٣) وابن حزم الظاهرى^(٤)
والزيدية^(٥).

الهر حرام - البرى منه والأهلى سواء.
وقد استدلوا لذلك بما يلى :

١- روى عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن أكل الهر
وثمنها^(٦).

فهذا الأثر إن صحته نسبتة إلى النبى ﷺ كان نصاً فى
محل الخلاف وهو يدل على التحريم وإن لم تصح نسبتة إلى
النبى ﷺ فأقل أحواله أن يكون موقوفاً على جابر فيكون قولاً
لصحابى والصحابى عندما يقول أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا فهو
فى حكم المرفوع إلى النبى ﷺ.

(١) المنتقى ١٣٠/٣، وما بعدها شرح الزرقانى على الموطأ ٩١/٣.

(٢) البدائع ٣٩/٥.

(٣) شرح الزرقانى على الموطأ ٩١/٣.

(٤) المحلى ٤٠٠/٧.

(٥) البحر الزخار ٣٣١/٥.

(٦) قال الترمذى حديث غريب ٤١/٣، ابن ماجه ١٠٨٢/٢، أبو داود ٣٤٨٠ بلفظ

نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الهر.

٢- أنه سبع ذو ناب فيكون داخلاً في عموم النهي عن أكل كل ذى ناب من السباع فيكون حراماً.

ج- الشافعية^(١) والحنابلة^(٢).

يوافقون أصحاب القول الثانى فى تحريم الهر الأهلئ ولهم فى البرئ قولين:

الأول: بالحل والثانى وهو الأصح التحريم. وأدلتهم على التحريم هى أدلة القول الثانئ ويزاد عليها ما يلى :

١- أن الهر سبع ذو ناب فيكون داخلاً فى عموم النهئ عن كل ذئ ناب من السباع.

٢- أن الهر يصطاد بأناباه فتكون علة النهئ متحققه فيه.

٣- أنه يأكل الجيف فيكون من الخبائث والخبائث حرام لقوله تعالى: ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾

الترجيح :

بعد هذا العرض لأقوال الفقهاء تبين لنا أن الجمهور منهم على تحريم الهر البرئ منه والأهلئ سواء فى الراجع عندهم لدخوله فى عموم النهئ عن السباع وهذا هو ما أميل إليه وأرجحه؛ لأن استدلال المالكية على الكراهة بعموم الآية سبق أن بينا أنه مردود لأن الآية خصت بحديث النهئ عن السباع فلم يكن فى الآية حجة لهم وقد سبق تقرير ذلك ، أما التفريق بين الأهلئ والبرئ فلم يأت به دليل صحيح والكل ذو ناب فيبقى داخلاً فى

(١) الحاوى ١٥/١٤٠، المذهب ١/٢٤٧.

(٢) شرح المنتهى ٣/٣٩٦، المبدع ٩/١٩٥.

عموم النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع ولأن الكل يفترس بنابه ويصطاد فتكون علة النهي متحققة فيهما على السواء.

والله تعالى أعلم ،،،

سادساً : الثعلب (١):

من الحيوانات التي لها ناب وقد اختلف الفقهاء في حله وحرمته على النحو التالي :-
المالكية في مشهور المذهب (٢).

يكره كغيره من السباع لأنه لا يعد على غيره ولا يصطاد فلا يحرم وإنما كره لمكان الخلاف أما الشافعية (٣) وهو رواية عن أحمد (٤) وبه قال عطاء وطاووس وقتادة والليث وسفيان بن عيينة (٥) وقالوا.

يحل أكل الثعلب لما يلي :

أ- أنه يفدى في الإحرام والحرم وما يفدى إذا أصابه المحرم فإنه يؤكل.

ب- أنه من الطيبات كانت العرب تستطيبه وتصيد ما كان مستطاباً عند العرب كان حلالاً لدخوله في عموم قوله تعالى : ﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾ .

(١) الثعلب معروف والأنثى ثعلبة والجمع ثعالب وكنيته أبو الحصين وهو سبع جبان، مستضعف ذو مكر وخديعة ومن حيله أنه يتماوت وينتخبطه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه مات فإذا قرب الحيوان وثب عليه وصاده، حياة الحيوان ٢/٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٣) المجموع ١٠/٩، الأم ٢/٢٤٤، الحاوي ١٥/١٣٩.

(٤) المبدع ٩/١٩٨، المغنى ٨/٥٨٨.

(٥) المصدرين السابقين .

ج- أنه لا يتقوى بنابه فأشبهه الأرنب، حيث لم تتحقق فيه علة النهى عن أكل كل ذى ناب من السباع.

أما الحنفية^(١) والمالكية في رواية^(٢) وأكثر الروايات عن أحمد^(٣) والظاهرية^(٤) وهو مروى عن أبي هريرة^(٥) والزهرى^(٦) والزيدي^(٧).

أن الثعلب حرام لأنه ذو ناب يتقوى به ويعدو على غيره من الحيوان فكان داخلًا في عموم النهى عن كل ذى ناب من السباع.

روى عن الزهرى قال الثعلب سبع لا يؤكل.

الترجيح :

بعد أن ذكرنا الأقوال والأدلة فإننى أميل إلى ترجيح القول الثالث القائل بتحريم الثعلب لدخوله في عموم النهى.

أما قول الشافعية أنه لا يتقوى بنابه فغير مسلم إذ كثيراً ما يعدو الثعلب على الطيور ويفترسها وهذا أمر معلوم بالمشاهدة لا يحتاج إلى دليل.

أما قولهم أنه مستطاب فإنه يرجع إلى الاستطابة وعدمها عندما لا يكون هناك دليل بالحل أو بالتحريم وهنا دليل بالتحريم وهو حديث النهى عن كل ذى ناب من السباع فلا أثر للاستطابة هنا.

(١) تكملة فتح القدير ٤٩٩/٩، البدائع ٣٩/٥.

(٢) حاشية الدسوقي ١١٧/٢.

(٣) المغنى ٥٨٨/٨.

(٤) المحلى ٤٠٠/٧.

(٥) المغنى ٥٨٨/٨.

(٦) المحلى ٤٠٠/٧.

(٧) البحر الزخار ٣٣٠/٥.

أما قولهم أنه يفدى إذا صاده المحرم فليس ذلك دليلاً على الحل أو الحرمة فالمحرم لو قتل سبعاً أو نحوه مما لا يؤكل يجب عليه الجزاء عند الحنفية فالصيد عندهم اسم للممتنع المتوحش فإيجاب الجزاء على المحرم لقتل الحيوان مطلقاً لا لكونه قتل حيواناً مأكولاً.

... والله تعالى أعلم ،،،

سابعاً: اليربوع : (١).

من السباع التي اختلف الفقهاء في حكمها اليربوع وحاصل خلافهم كالتالي :-

أ- المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة في المذهب وهو قول عطاء وأبو ثور وابن المنذر^(٤) والزيدية^(٥) يحل أكل اليربوع وقد استدلوا لذلك بأنه من الطيبات تصطاده العرب وتأكله فيكون داخلاً في عموم قوله تعالى : ﴿ويحل لهم الطيبات﴾.

١- أن عمر حكم فيه بجفرة^(٦) على المحرم إذا صاده ، وذلك يدل على أنه صيد مأكول.

٢- أن الأصل الإباحة ما لم يرد فيه تحريم ولم يرد في اليربوع تحريم فيكون باقياً على الأصل.

(١) اليربوع بفتح الياء حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جداً وله ذنب كذنب الجرذ قيل أنه من نوع الفأر ، حياة الحيوان ١٣٥٩/٨ ، النظم المستعذب ٢٤٧/١ .

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١١٥/٢ .

(٣) الحاوي ١٣٩/١٥ ، المجموع ١٠/٩ ، ١١ .

(٤) المبدع ١٩٩/٩ ، المغنى ٥٩٢/٨ .

(٥) البحر الزخار ٣١١/٥ .

(٦) الجفرة من المعز ماله أربعة أشهر وهو الذي قوى على الأكل واتسع جوفه . النظم المستعذب ٢٤٧/١ .

٣- أن الله قد فصل لنا ما حرم علينا ولم يفصل لنا تحريم اليربوع فيكون باقياً على الأصل.

ب- الحنفية^(١) وهو رواية عن أحمد ويروى عن ابن سيرين والحكم وحماد^(٢) وذهبوا إلى تحريم اليربوع.

واستدلوا لذلك بأنه من المستحبات لاستبعاد الطباع السليمة إياه وإذا ثبت أنه من الخبائث كان محرماً لدخوله في عموم قوله تعالى: ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ .

ولأنه من السباع الهوام التي تتقوى بنابها فكان داخلاً في عموم النهي عن كل ذي ناب من السباع ولأنه يشبه الفأر والفأر محرر فكان مثله .

الترجيح :

بعد أن ذكرنا الأقوال والأدلة فإنني أميل إلى القول الثاني القائل بالتحريم؛ لأن اليربوع سبع مفترس ويتقوى بنابه فيعدو به على غيره من الحيوان فيكون داخلاً في عموم النهي عن السباع لتحقيق العلة.

ثم إن الطباع السليمة تستبعده وتتقذره فكان داخلاً في عموم ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ ... والله تعالى أعلم،،،
ثامناً : النمـس : (٣).

يرى المالكية في المشهور كراهته^(٤) كغيره من السباع التي تتقوى بنابها وتعدو به على غيرها من الحيوان ويرى

(١) المبسوط ٢٥٥/١١، الهداية مع فتح القدير ٤٩٩/٩، ٥٠٠.

(٢) المغنى ٥٩٢/٨.

(٣) النمـس بنون مشددة مكسورة وبالسین المهملة في آخره دويبة عريضة كأنها قطعة قنيد تكون بأرض مصر تقتل الثعالب وتأكله قصيرة اليدين والرجلين وفي ذنبها طول تصيد الفأر وتأكله قيل إن النمـس هو ابن عرس - حياة الحيوان ١٢٨٩/٨، وما بعدها.

(٤) الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٧/٢.

الجمهور^(١) حرمة لأنه ينهش بنابه ويعدو به على الدجاج فكان داخلا في عموم النهي عن كل ذي ناب من السباع فيحرم ولأنه مستخبت غير مستطاب فيحرم.
وهذا هو ما أميل إليه وأرجحه عملاً بعموم حديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع.
... والله تعالى أعلم،،،

تاسعاً : القرد (٢)

من الحيوانات التي ألحقها الفقهاء بالسباع ذوات الناب القرد وقد اختلف الفقهاء في حكمه على قوليه:
القول الأول : المالكية في أظهر القولين^(٣).

أنه مكروه وقد احتجوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ ... الآية ، فالآية تدل على عدم حرمة لأنه لم يذكر في المحرمات لكن مراعاة خلاف العلماء القائلين بالحرمة يقتضي كراهته.

القول الثاني: وذهب إليه جمهور العلماء من الحنفية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) والظاهرية^(٧) والقول الثاني للمالكية^(٨)

(١) الهداية مع الفتح ٢٠٠/٩، حاشية عميره على شرح المحلى ٢٥٩/٤، المغنى ٥٨٨/٨.

(٢) القرد حيوان معروف وهو بكسر القاف وسكون الراء جمعه قروود وهو حيوان ذكى سريع الفهم يتعلم الصنعة تلد القردة في البطن الواحد العشرة والأنثى عشر والذكر ذو غيره شديدة على الإناث وهو شبيه بالإنسان في غالب حالاته . حياة الحيوان ١٠٧٧/٧.

(٣) ولهم قول ثالث بإباحته مطلقاً - أو بإباحته إن أكل الكلاً وإلا كان مكروهاً الدسوقي مع الشرح الكبير ١١٨/٢.

(٤) البدائع ٣٩/٥.

(٥) شرح المحلى مع قليوبى ٢٥٩/٤ المجموع ١٥/٩، ١٧.

(٦) المبدع ١٩٥/٩، المغنى ٥٨٨/٨.

(٧) المحلى ٤٢٩/٧، ٤٣٠.

(٨) المنتقى ١٣٢/٣، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١١٧/٢، ١١٨.

وهو مروي عن عمر وعطاء ومجاهد ومكحول والحسن وعكرمة^(١) أن القرد حرام لا يؤكل ولا يجوز بيعه. واستدلوا لذلك بما يلي :

أ- روى عن الشعبي أن النبي ﷺ نهى عن لحم القرد^(٢). والنهي يفيد التحريم فكان القرد حراماً أكله وبيعه لأن الله إذا حرم شيئاً حرم ثمنه.

ب- أن القرد سبع فيدخل في عموم النهي عن أكل كل ذي ناب من السبع ولأنه قد تحققت فيه علة النهي وهي كونه ذو ناب يعدو به على غيره.

ج- أنه ليس من بهيمة الأنعام.

د- أن الله قد مسح ناساً عصاة عقوبة لهم على صورته والله لا يمسح عقوبة في صورة الطيبات من الحيوان فصح أنه ليس منها، وإذا لم يكن من الطيبات كان من الخبائث لأنه ليس إلا طيباً أو خبيثاً فإذا لم يكن القرد طيباً كان خبيثاً والخبث محرم بقوله تعالى : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾.

الترجيح :

بعد أن ذكرنا القولين وما استدل به كل فريق يتضح لنا أن متمسك المالكية في القول الأول بكراهة القرد هو عموم الآية وأنه ليس مما فصل تحريمه ومتمسك الجمهور هو حديث الشعبي في النهي عن القرد وأنه ليس من الطيبات بل من الخبائث.

(١) المغنى ٥٨٨/٨، المجموع ١٥/٩.

(٢) الحديث لم أعثر عليه فيما وصلت إليه يدي من مراجع.

فإن صح حديث الشعبي وجب المصير إليه والقول به ويكون مرجحاً لما ذهب إليه الجمهور من تحريم القرد وإن لم يصح فيرجح مذهب الجمهور أيضاً حديث النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع والقرد من السباع التي تتقوى بالناب وتعدو به فيكون الحديث مخصصاً لعموم الآية .

ثم إن القرد مما تستخبثه الطباع السليمة فيكون داخلًا في عموم الآية « ويحرم عليهم الخبائث » فالذي أميل إليه وأرجحه هو ما ذهب إليه الجمهور من القول بتحريم أكل لحم القرد. ومما يؤيد هذا الترجيح ما روى عن ابن عبد البر قال^(١) لا أعلم بين علماء المسلمين خلافاً أن القرد لا يؤكل ولا يجوز بيعه.

... والله تعالى أعلم،،،

(١) المغنى ٥٨٨/٨.

المبحث الخامس

فى الطير

من الحيوان ما يطير بجناحيه ويرتفع فى الهواء، وهذه الطيور أنواع كثيرة منها ما يعدو على غيره من الطيور ويفترسه ومنها ما لا يعدو ومنها ما يأكل الجيف ويخبث غذاؤه، ومنها ما لا يأكل الجيف وإنما يأكل الحب أو العشب فلم يخبث غذاؤه ولا لحمه، ومنها ما هو مستخبث ومنها ما هو مستطاب.

ولكى نعرف الحكم الشرعى فى كل هذه الأنواع فإبنى ساقسم الطيور إلى قسمين : القسم الأول: ما يعدو على غيره وهو ذو المخلب ، والقسم الثانى : ما لا يعدو على غيره.

القسم الأول : ذو المخالب من الطير : (١).

وهى التى تعلق بمخالبها الشئ وتصيد بها.

وقد اختلف الفقهاء فى حكمها على قولين :

القول الأول : المالكية (٢) والليث والأوزاعى ويحيى بن

سعيد (٣) ان الطيور بجميع أنواعها حلال فلا يحرم من الطير شئ ذو المخلب وغيره فى ذلك سواء.

(١) المخلب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المخلب للطيور بمنزلة الظفر للإنسان لكنه أشد منه وأغلظواحد، قال فى القاموس المخلب ظفر كل سبع من الماشى والطيائر أو هولما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد وهو بمثابة الناب للسبع . فتح البارى ٥٧٤/٩/ مختار الصحاح ١٨٤، سبيل السلام ٧٣/٤، نيل الأوطار ١١٦/٨.

(٢) المنتقى ١٣٢/٣، الشرح الكبير ١١٥/٢.

(٣) المغنى ٥٨٩/٨.

- أدلتهم : استدل المالكية ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بأدلة منها:
- ١- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحًى إِلَىٰ مُحَرَّمٍ عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ الْآيَةُ ﴾ .

فهذه الآية تدل على أنه لا محرم إلا ما ذكر فيها وهي عامة فتحمل على عمومها إلا ما خصه الدليل.

 - ٢- عموم قوله تعالى: ﴿ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ .

والطيور مما في الأرض لم يرد فيها ما يحرمها فتبقى داخلة في هذا العموم.

 - ٣- عموم قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ .

والطيور عامة لم يفصل لنا تحريمها فكانت باقية على الحل.

 - ٤- قوله تعالى في الجوارح: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . ولم يفرق بين ذى مخلب وغيره .
 - ٥- روى عن أبي الدرداء يرفعه ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسى شيئاً وتلا: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾^(١)، والطيور مسكوت عنها فكانت مما عفا الله عنه فهي باقية على أصل الحل.
 - ٦- أن ذا المخلب يشمله لفظ طائر فلم يكن حراماً كغيره من الطيور التي لا مخلب لها مثل الأوز والدجاج.

(١) نيل الأوطار ١٠٧/٨، ابن ماجة ١١١٧/٢.

القول الثاني : وذهب إليه جمهور أهل العلم .

الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) والظاهرية^(٤) والزيدية^(٥) والهادوية^(٦) أن سباع الطير من ذوات المخلب محرمة.

أ- روى عن ابن عباس قال نهى رسول الله ﷺ عن كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير^(٧).

ب- روى عن جابر قال حرم رسول الله ﷺ يوم خيبر لحوم الحمر الإنسية ولحوم البغال وكل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير^(٨).

دل الحديثان على حرمة ذى المخلب من الطير لأن النبي ﷺ لا ينهى عما هو حلال، فهذه الأخبار الدالة على حرمة ذى المخلب من الطير تصلح لتخصيص عموم الآيات الدالة على الإباحة والتي استدل بها الفريق الأول وتقدم على ما ذكروه.

ج- روى عن النبي ﷺ أنه قال : " خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم وذكر منها الحديا^(٩) وهى من ذوات المخالب من الطير وقد أمر رسول الله ﷺ بقتلها في الحل والحرم ولو

(١) البدائع ٣٩/٨، المبسوط ٢٢٥/١١.

(٢) الام ٢٥٠/٢، المجموع ١٨/٩، ٢٢.

(٣) المغنى ٥٩٨/٨، ٥٩٠، شرح المنتهى ٣٩٦/٣.

(٤) المحلى ٤٠٣/٧، ٣٠٥.

(٥) حقائق الأزهار مع السيل ٩٤/٤.

(٦) سبل السلام ٧٣/٤.

(٧) نصب الراية ١٩٢/٤، صحيح مسلم ٦٠٠/٤.

(٨) سبق تخريجه .

(٩) سبق تخريجه .

حل أكلها لما أمر بقتلها مع قوله تعالى: ﴿ لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ ﴾ ولأنها مما لم تكن العرب تأكلها. ولأن النبي ﷺ سماها فواسق والفسق محرم لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَسَقًا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ فلو ذبح ما فيه فسق لكان مما أهل لغير الله به لأن ذبح ما لا يحل أكله معصية والمعصية قصد إلى غير الله تعالى .

الترجيح :

بعد أن ذكرنا أدلة الفريقين فإنني أميل إلى ترجيح القول الثاني القائل بحرمة ذى المخلب من الطير لما ذكره من أدلة - ولأن ما استدلل به أصحاب القول الأول مردود بما يلي .

١- استدلالهم بعموم قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَى مُحَرَّمًا الْآيَةِ ﴾ . قد سبق الرد عليه عند الحديث عن أكل كل ذى ناب من السباع^(١).

٢- أما استدلالهم بعموم الآيات الأخرى فيجواب عنه بأن هذه الآيات عامة قد ورد من السنة الصحيحة ما يخصها - كحديث ابن عباس وجابر فتبقى على عمومها في غير محل التخصيص.

٣- أما حديث ما أحل الله في كتابه فهو حلال ... إلخ فيجواب عنه من وجهين :

(١) انظر ١٠٥، من هذا المبحث.

الأول : أن ما أحل رسول الله ﷺ وما حرم ، مما أحله الله أو حرمه أيضاً.

الثاني : أن ذوات المخلب من الطير ليست من قسم المسكوت عنه بل من المنصوص على حرمة فهي من الحيوانات التي نهى عنها رسول الله ﷺ والنهي يفيد التحريم.

٤- قولهم ذو المخلب طائر والطيور حلال فمردود بأنه قياس في مقابلة النص وهو حديث النهي عن ذى المخلب من الطير فكان فاسداً.

وبناء على ما سبق من ترجيح القول الثاني القائل بحرمة ذوات المخالب من الطير فإن الصقر والبازي والعقاب والشاهين والباشق والنسر والحدأة واليوم^(١). وأشباهاها حرام لا يحل أكلها إذ هي من ذوات المخلب من الطير .

ولم يختلف القائلون بالتحريم في شيء من ذلك إلا ما روى عن ابن حزم الذي قال بحل النسر حيث لم يعتبرها من ذوات

(١) الصقر جمعه أصقر وهو من جوارح الطير من الفصيلة الصقرية، وأما العقاب فجمعه أعقب والكثير عقبان حاد البصر وهونوعان عقاب وزمج، منه الأسود والأبيض والأشقر، منه ما يأوى الجبال وما يأوى الصحارى ومنه ما يأوى الفياض وحول المدن ، وأما الشاهين فهو طائر جارح من جنس الصقر جمعه شواهين وأما البازي فهو نوع من الصقور لفظه مشتق من النزوان أى الوثب وهو من أشد الحيوانات تكبراً أضييقها خلقاً وأما النسر فهو من أطول الطيور عمراً سمي نسرًا لأنه نسر لأنه ينسر الشيء ويبتلعه وهو والباري يسفدان كما يسفد الديك وهو ذو منسر وليس بذى مخلب، حاد البصر، وأما الحدأة فهي أخس الطير وهي تبيض بيضتين وتحضن عشرين يوماً ومن ألوانها السود والرمد تخطف وتصيد، وأما البومة فهي طائر ليلى لا تصيد إلا بالليل ولا تظهر بالنهار وهي أصناف تحب الخلوة بأنفسها وفي أصل طبيعتها عداوة الغربان يراجع في كل ذلك حياة الحيوان كل في بابيه.

المخالب فكانت خارجة عنده عن محل النهي^(١) أما غيره من القائلين بالتحريم فقد حرموها لاستخبائها حيث تأكل الجيف.

القسم الثاني : مالا عدوى فيه :

من الطيور مالا يعدو على غيره ولا يتقوى بمخلبه فكان خارجاً عن محل النهي عن ذى المخلب فما الذى يحرم منه وما الذى يحل؟

من الصعب الوصول إلى حكم واحد لهذه الطيور مجتمعة لاختلاف آراء الفقهاء فيها اختلافاً بيناً لذا فإننى سأحاول الحديث عن هذه الطيور فى مجموعات أو فرادى عندما يتعذر الجمع بينها ولنبدأ الحديث بالمجموعة الأولى :

أ- الرخم والبلغاث وأبو قردان^(٢).

وهذه الطيور قد اختلف الفقهاء فى حكمها على النحو التالى :

١- الملكية^(٣) والظاهرية^(٤) أنها حلال .

(١) المحلى ٤١٠/٧.

(٢) الرخم طائر غزير الريش أبيض اللون مبقع بسواد له منقار طويل قليل النقوس له جناح طويل، والقدم ضعيفة والخالب متوسطة الطول سوداء اللون والأنثى منه لا تمكن من نفسها غير ذكرها وتبيض بيضه واحدة وهى من لئام الطير . أما البلغاث بفتح الباء والغين المعجمة فهو طائر أغبر دون الرخمة بطئ الطيران وهو من شرار الطير وهى نوع من البوم، يراجع حياة الحيوان ٦٤٧، ٢٢٦، قلوبى مع شرح المحلى ٢٥٩/٤.

(٣) المنقلى ١٣٢/٣، الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٥/٢.

(٤) المحلى ٤١٠/٧.

أما المالكية فقد مضوا على مذهبهم القائل بحل الطيور بجميع أنواعها. وقد سبق الاستدلال لهم، أما ابن حزم فرغم أنه من القائلين بتحريم كل ذي مخلب من الطير إلا أنه قال بحل هذه الطيور لأنها ليست من ذوات المخالب فكانت خارجة عن محل النهي وإذا خرجت عن محل النهي كانت باقية على أصل الحل داخلة في عموم قوله تعالى: ﴿كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً﴾ ولأن الله قد فصل لنا ما حرم علينا ولم يفصل لنا تحريم هذه الطيور.

كما استدل على حل الرخمة بأن ابن عباس نهى المحرم عن قتلها وجعل فيها الجزاء.
٢- وذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى القول بتحريم هذه الطيور.

واستدلوا لذلك بأن هذه الطيور تتغذى على الجيف وما هو مستخبث فكانت مستخبثة لأن لحمها نبت من الحرام والمستخبث محرم بقوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾.

الترجيح:

مما سبق تبين لنا أن هذه الطيور على القول بأنها ليست من ذوات المخالب خارجة عن محل النهي فهي إذاً من المسكوت عنه فالأصل أن تكون من قسم الحلال إلا أن قوله تعالى:

(١) المبسوط ١١/٢٢٥.

(٢) قليوب مع شرح المحلى على المنهاج ٤/٢٥٩.

(٣) المغنى ٨/٥٩٠.

«ويحرم عليهم الخبائث» يقتضى أن تحرم هذه الأنواع لاستخبث الطباع لها فإن لم نقل بالحرمة فلا أقل من أن تكون مكروهة لخبث غذائها فتقاس على الجلالة.

ب- الغراب : (١).

الغراب أنواع منه ما يتغذى بالجيف ومنه ما يتغذى بالحب لذا اختلف الفقهاء فى حكمه على النحو التالى :

١- المالكية :

الغراب حلال بجميع أنواعه لأنه طائر ومن مذهبهم إحلال جميع الطيور كما تقدم (٢).

٢- الظاهرية وهو مروي عن عائشة وابن عمر وعروة بن الزبير (٣).

الغراب حرام بجميع أنواه وبمثله قال الزيدية (٤) إلا أنهم استثنوا الصغير من غراب الزرع فأحلوه لعدم الإيذاء.

واستدلوا لمذهبهم هذا بما يلي :

أ- روى عن النبي ﷺ أنه قال : خمس فواسق يقتلن فى الحل والحرم وذكر منها الغراب (٥).

ويستدل بالحديث من ثلاثة أوجه :

(١) الغراب طائر معروف سمي بذلك لسواده جمعه غربان وأغربه وهو أصناف الغداق والزراغ والأكل وغراب الزرع، منها ماهو أسود حالك ومنها الأبلق، تبيض الأنثى أربع بيضات ، يأكل الجيف : حياة الحيوان ٩٥٥، وما يليها .

(٢) يراجع ص ١٤١ من البحث.

(٣) المحلى ٤٠٣/٧، ٤٠٤.

(٤) البحر الزخار ٣٣١/٥.

(٥) سبق تخريجه

الأول : أن الرسول ﷺ سماها فواسق والفسق محرم بقوله تعالى: ﴿فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به﴾ فلو ذبح ما فيه فسق لكان مما أهل لغير الله به.

الثاني : أن الرسول ﷺ قد أذن في قتله في الحل والحرم وما أمر النبي ﷺ بقتله فلا زكاة له والنبي ﷺ نهى عن إضاعة المال، فلا يحل قتل شيء يؤكل لأن فيه إضاعة للمال.

الثالث: أنه ﷺ لم يفرق بين غراب وغراب، الكل فواسق والكل يقتل في الحل والحرم فاستويا.

ب- روى عن عائشة قالت: إني لأعجب ممن يأكل الغراب بعد ما سماه الرسول ﷺ فاسقاً وأذن بقتله والله ما هو من الطيبات.

وقد روى مثل هذا عن ابن عمر وهشام بن عروة عن أبيه^(١).

٣- أما الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) فقد فرقوا بين أنواع الغراب فحرموا بعضها وأحلوا البعض الآخر وحاصل خلافهم على النحو التالي :

(١) المحلى ٤٠٤/٧.

(٢) الهداية وفتح القدير والعناية ٤٩٩/٩، ٥٠٠، المبسوط ٢٢٥/١١، ٢٢٦.

(٣) المجموع ٢٢، ١٨/٩، ٢٣، الحاوى ١٥/١٤٥٠، ١٤٦.

(٤) المغنى ٥٩٠/٨، ٥٩٢، ٥٩٣، المبدع ١٩٦/٩.

١ - الغراب الأبقع وغراب البين ^(١)

حرام عندهم بالاتفاق لأنها من المستخبثات فهي تأكل الجيف وكل مستخبث يدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾ .

ولعموم حديث " خمس يقتلن في الحل والحرم " وذكر فيه والغراب الأبقع حيث نص على قتله، ولقول عائشة إني لأعجب ممن يأكل الغراب وقد أذن النبي ﷺ في قتله.

٢ - الزاغ ^(٢)

حلال باتفاقهم إلا ما ورد عن الشافعي في أحد قوليه أنه لا يحل لأنه غراب ودليلهم على الحل أنه يلتقط الحب فكان غير مستخبث طبعاً وقد يألف الأدمى كالحمام.

وحديث خمس يقتلن في الحل والحرم وقول عائشة ومن يأكل الغراب .. الخ فالمراد بها ما يأكل الجيف دون غيره.

العقعى ^(٣)

فعند أبي حنيفة ووجهه للشافعي :

(١) هو الغراب الأبقع الذي فيه سواد وبياض سمي بذلك لأنه بان عن نوح لما وجهه لنظر الماء فذهب ولم يرجع ولذلك تشاءموا وهو نوعان غراب صغير معروف باللوم والضعف والأخير يسقط في منازل الناس إذا ساروا منها - حياة الحيوان ٩٥٨/٦.

(٢) من أنواع الغربان يقال له غراب الزرع وهو صغير نحو الحمامة أسود برأسه غبرة ولا يأكل الجيف ويستوطن شرق أوروبا والتركستان وإيران ويهاجر إلى مصر وفلسطين . حياة الحيوان ٦٥٤، المعجم الوسيط ١/٤٩٢.

(٣) طائر على قدر الحمامة وهو على شكل الغراب وجناحه أكبر من جناحي الحمامة وهو ذو لونين أسود وأبيض، طويل الذنب . حياة الحيوان ٩١١.

يحل لأنه يخلط فيأكل الحب تارة والجيف تارة أخرى وإذا تردد بين الحل والحرمة غلب جانب الحل، ولأن النبي ﷺ قد أكل الدجاج مع أنه يخلط.

وعند أبي يوسف وهو الوجه الثاني للشافعية .

لا يحل لأن غالب أكله الجيف فاجتمع فيه الموجب للحل والحرمة فيغلب جانب الحظر، ولأن كل مستخبث يدخل تحت قوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾ .
ولأن ما يأكل الجيف غالباً يصير كالجلالة.

الترجيح :

مما سبق يتبين لنا أن القائلين بالتحريم المطلق كالظاهرية أو القائلين بحرمة الغراب الأبقع دون غيره يستندون في أقوالهم إلى حديث خمس يقتلن في الحل والحرم، ويستنبطون من الأمر بالقتل القول بالتحريم فإن صح لهم هذا يكون ما ذهب إليه الظاهرية أرجح حيث إن الحديث لم يفرق بين غراب وغراب فتحريم الأبقع وتحليل غيره تحكم لا يعضده دليل .

فإن قيل إن الحديث نص على قتل الغراب الأبقع فيكون هو المحرم وغيره لا يحرم قيل لهم إن الحديث ورد من طرق فمرة جاء بقتل الغراب عامة ومرة بقتل الأبقع، فالخبر الذي فيه عموم ذكر الغراب هو الزائد حكماً فيعمل به.

لكنني أرى أن الاستدلال على التحريم بالأمر بقتله استدلال ضعيف لأن الفقهاء مرة يستدلون بالقتل على التحريم

ومرة يستدلون بالنهي عن القتل على التحريم أيضاً، فكان في هذا الاستدلال نظر.

والذي أميل إليه هو أن الغراب لم يأت فيه نص بتحليل أو تحريم فيرجع فيه إلى عادة العرب فما كان منه مستطاباً كان حلالاً، وما كان منه غير مستطاب كان حراماً.

لقله تعالى: ﴿ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث﴾. والله تعالى أعلم،،

ج- الخفاش - الوطواط (١)

اختلف الفقهاء في حله وعدم حله على قولين:
الأول: المالكية في قول (٢) وهو وجه للشافعية (٣) وبه قال الظاهرية (٤).

يحل أكله لعموم قوله تعالى: ﴿كلوا مما في الأرض حلالاً﴾ وقوله: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ والوطواط لم يفصل تحريمه فيكون حلالاً.

الثاني الشافعية في الأصح (٥) وبه قال الحنابلة (٦). أنه حرام لا يحل أكله وللحنابلة وجه آخر بالكرهية.

(١) بضم الخاء وتشديد الفاء واحد الخفافيش التي تطير في الليل قيل من أسمائه الخطاف والوطواط والخشاف - يقات البعوض والذباب وبعض الفاكهة، حياة الحيوان ٥١٤ وما يليها.

(٢) ولهم قول آخر وهو الأرجح أنه يكره - الشرح الكبير ١١٥/٢، المنتقى ١٣٢/٣.

(٣) المجموع ١٩/٩، ٢٢.

(٤) المحلى ٤١٠/٧.

(٥) الحاوي ١٤٥/٥، قلوبى وشرح المحلى ٢٦٠/٤.

(٦) المغنى ٥٩٠/٨، المبدع ١٩٧/٩.

واستدلوا بما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً : ولا تقتلوا الخفاش فإنه لما خرب بيت المقدس قال يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم^(١) فالنهي عن قتله دليل على تحريمه، لأنه لو حل أكله ما نهى عن قتله ولأنه من المستحبات ولا تستطيه العرب ولا تأكله وما كان خبيثاً كان محرماً.

وإنني أميل إلى ترجيح القول الثاني القائل بالتحريم لكونه غير مستطاب لا لكونه مما نهى عن قتله، لما سبق أن ذكرنا أن النهي عن القتل أو الأمر بالقتل لا يصلح للاستدلال على الحل أو الحرمة.

د- الهدد والصرد : (٢)

اختلف الفقهاء على قولين :

الأول: المالكية (٣) ووجه للشافعية (٤) ورواية عن أحمد (٥). أنها حلال لعموم الأدلة القاضية بالإباحة مع قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾. والهدد والصرد لم

(١) قال الشوكاني : في نيل الأوطار ١٢٥/٨، ناقلاً عن الفتح قال الحافظ وإن كان أسناده صحيحاً إلا أن عبد الله بن عمرو كان يأخذ عن الإسرائيليات.

(٢) الهدد بضم الهائين واسكان الدال طائر معروف ذو خطوط منتن الريح، قيل إذا غابت أنثاه لم يأكل ولم يشرب حتى تعود . حياة الحيوان ١٣٠٩/٨، والصرد طائر أكبر من العصفور ضخيم الرأس والمنقار يصيد صغار الحشرات وربما صاد العصفور وكانوا يتشاءمون به، المعجم الوسيط / ٥٣١، حياة الحيوان ٧٥٧/٥.

(٣) المنتقى ١٣٢/٣.

(٤) روى عن الشافعي أنه أوجب فيهما الجزاء على المحرم إذا قتلها ولا يجب الجزاء إلا في قتل ما هو مأكول، نيل الأوطار ١٢٦/٨، المجموع ١٨/٤، ٢٢.

(٥) المبدع ١٩٩/٩.

يفصل لنا تحريمهما فتبقى الآيات القاضية بالإباحة على عمومها، ولأنهما ليسا من ذوات المخالب وغير مستخبتان.
الثاني : الشافعية ^(١) في الأصح والحنابلة في رواية ^(٢) وابن حزم ^(٣).

أنهما حرام لا يحل أكلهما.
 واستدلوا على ذلك بما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدد والصرد ^(٤).
 فاستفيد من النهي عن قتلها تحريمهما لأن ما يوكل لا ينهى عن قتله كما سبق.

الترجيح :

كما سبق أن ذكرنا أن الاستدلال بالنهي عن القتل على التحريم استدلال فيه نظر.
 وعلى هذا فإن الحديث لا يصلح للاحتجاج به على تحريم الهدد والصرد، ثم إن سلم صحة الاستدلال به فهو مردود من وجه آخر، قال ابن العربي ^(٥). إنما نهى النبي ﷺ عن قتل الصرد لأن العرب كانت تتشائم به فنهى عن قتله ليزول ما في قلوبهم من اعتقاد التشاؤم وعلى هذا فلا يكون النهي عن قتله دليلاً على أنه غير مأكول.

(١) الحاوي ١٥/١٤٥.

(٢) شرح المنهجي ٣/٣٩٧.

(٣) المحلى ٧/٤٠٦، ٤٠٧.

(٤) نيل الأوطار ومنقلى الأخبار ٨/١٢٤، وقال الحافظ رجاله رجال الصحيح،

الترغيب والترهيب للمندري ٤/٤٠٠، ابن ماجه ٢/١٠٧٤.

(٥) نيل الأوطار ٨/١٢٦.

لذا فإننى أرى أن الهدهد لا يحرم للنهى عن قتله وإنما يكره لاستخباته لأنه يأكل الحود والحشرات المستقذرة فكان مكروها لقذارة طعامه وأما الصرد فإن لم يكن غذاؤه مستخبثا فهو حلال لعدم ورود نص صريح بالتحريم .

..... والله تعالى أعلم ،،،،

هـ- بقية الطيور غير ما ذكر :

ما ليس بذى مخلب ولم يخبث غذاؤه ولا لحمه من الطيور فهو حلال بغير خلاف ^(١) ويدخل فى هذا جميع أنواع الطيور غير التى سبق الحديث عنها .

فالحمام ^(٢) على اختلاف أنواعه الجوازل والفواخت والقطا والحجل والقنابر والكركى والكروان حلال بغير خلاف.

والعصافير ^(٣) كلها حلال الصعوة والزرزور والنغر والبلبل والنعامة ^(٤) حلال قضى الصحابة فيها بالفدية إذا قتلها المحرم

(١) المبسوط ٢٢٦/١١، البدائع ٣٩/٥، المنتقى ١٣٢/٣، الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٥/٢، شرح المحلى مع قليوبى ٢٦/٤، المجموع ٢١/٩، المبدع ٢٠١/٩، شرح المنتهى ٣٩٩/٣، المحلى ٤١٠/٧، البحر الزخار ٣٣٤/٥.

(٢) الحمام عند العرب هو ذات الأطواق نحو الفواخت والقمارى والقطا والوراشين ويقع على الذكر والأنثى وهو جمع مفردة حمامة والفرق بينه وبين اليمام أن أسفل ذنب الحمامة مما يلى ظهرها فيه بياض وأسفل ذنب اليمامة لا بياض فيه. حياة الحيوان ٤٤١، وما بعدها، المعجم الوسيط ٢٠٧/١.

(٣) العصافير مفردة عصفور بضم العين والأنثى عصفورة سمي بذلك لأنه عصى وفر وهى أنواع منها ما يطرب بصوته ومن أنواعه عصفور الشوك والقبرة والبلبل والصعوة والحمرة والغندليب واليراقش . حياة الحيوان ٨٧٦، ٨٧٧.

(٤) النعامة تجمع على نعلمات ويقال للأنثى قلووس وهى من الحيوان الذى يزواج ويعاقب الذكر الأنثى فى الحضان قليل ليس لها حاسة السمع وإنما لها شم بليغ وقيل إنها ليست بطائر وإن كانت تبيض ولها جناح وريش ومن أمرها أنه إذا دميت لها رجل واحدة لم تنتفع بالأخرى. حياة الحيوان ١٢٧٣/٨، وما بعدها.

فدل على أنها صيد مأكول، والبط والأوز وطير الماء كله مباح الأكل والدجاج^(١) حلال ولو أكل العذرة. والحبارى^(٢) والطواويس والبيغاء حلال إلا في وجه للشافعية أنها حرام^(٣).

أما الأدلة على حل هذه الطيور : فكثيرة منها :

١- قوله تعالى : ﴿كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً﴾ مع قوله: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ .

وهذه الطيور مما لم يفصل تحريمها فكانت حلالاً لدخولها في عموم أدلة الحل.

٢- قوله تعالى : ﴿ويحل لهم الطيبات﴾ وهذه الطيور من الطيبات.

٣- روى عن سفينة قال: أكلت مع رسول الله ﷺ لحم حبارى^(٤).

ولو كان حراماً لما أكله النبي ﷺ ولما أقر الصحابة على أكله.

(١) الواحدة دجاجة الذكر والأنثى فيه سواء سميت دجاجة لإقبالها وإببارها يقال دج القوم يدجون دجاً ودجيجاً إذا مشوا مشياً رويداً . وهو يأكل اللحم والذباب والخبز ويلتقط الحب . حياة الحيوان ٥٧٥، وما يليها.

(٢) الحبارى مقصور طائر يقع على الذكر والأنثى واحداً وجمعها سواء وإن شئت قلت حباريات يضرب به المثل في عدم المحبة تسميه العامة اللوان ويسميه أهل مصر الحبرج وهو طائر طويل العنق رمادي اللون في منقاره بعض الطول. حياة الحيوان ٣/٣٨٣، المنظم المستعنب ١/١٤٩.

(٣) شرح المحلى على المنهاج ٤/٢٦٠.

(٤) اسناد ضعيف سنن أبو داود ٣٧٩٧، قال الترمذى حديث غريب ٣/٣٢٦.

٤- روى عن عبد الله بن عمر مرفوعاً " ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها إلا سأل الله عنها قال : يا رسول الله وما حقها قال يذبحها ويأكلها ولا يقطع رأسها ويطرحها" (١).

فهذا الحديث يدل على حل أكل العصفور وينهى عن قتله لغير ذلك.

٥- روى عن أبى موسى قال: رأيت رسول الله ﷺ يأكل دجاجاً (٢).

فقد دل الحديث على جواز أكل الدجاج إنسيه ووحشيه وقد استثنى بعضهم الجلالة وهى التى تأكل الأقدان حتى تحبس وفعل أبى موسى يدل على أنه لم يبال بذلك.

٦- أن هذه الطيور مما يلتقط الحب فكانت من الطيبات.

٧- أنها تفدى إذا قتلها المحرم ولا يفدى فى الإحرام إلا المأكول.

٨- أنها ليست من ذوات المخالب من الطير فكانت خارجة عن عموم النهى عن كل ذى مخالب من الطير. والله أعلم،،،

(١) الترغيب والترهيب ١٠٤/٢، نيل الأوطار ١٢٥/٨، الحاكم فى المستدرك ٤/ (٢) قال أبو عيسى حسن صحيح - الترمذى ٢٣٥/٣، ٢٣٦، فتح البارى ٥٦١/٩، صحيح مسلم رقم ١٦٤٩، الدارمى ١٠٣/٢.

حكم الجلالة

الجلالة بفتح الجيم وتشديد اللام من أبنية المبالغة وهي الحيوان الذي يأكل العذرة، يقال جلت الدابة الجلة واجتلتها فهي جالة وجلالة والجللة بفتح الجيم هي البقرة وتجمع على جلالات على لفظ الواحدة^(١).

وقد اختلف العلماء فيما يسمى جلالة من الحيوان. فالجمهور^(٢) على أن الجلالة هي كل حيوان يأكل القذر وسواء أكان من ذوات الأربع - الإبل والبقر والغنم - أم من غيرها كالدجاج والأوز وغيرهما ويستدلون لذلك باللغة وبفعل ابن عمر حيث كان يحبس الدجاجة ثلاثاً قبل ذبحها أما ابن حزم^(٣) فيرى أنه لا يسمى جلالة إلا ما يأكل العذرة من ذوات الأربع خاصة فلا يسمى الدجاج والأوز وغيرهما من الطير جلالة وإن أكل العذرة.

ويستدل لذلك بعموم قوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم﴾ ولم يفصل لنا تحريم شيء من أجل ما يؤكل إلا الجلالة.

كما يستدل لذلك بما روى عن القاسم عن زهدم قال: كنا عند أبي موسى الأشعري فأتى بطعام فيه لحم دجاج وفي القوم

(١) مختار الصحاح ١٠٧، ١٠٨، حياة الحيوان ٢/٢٣٢.

(٢) الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٥/٢، المهذب ٢٥٠/١، المغني ٥٩٤/٨، سبل السلام ٧٧/٤.

(٣) المحلى ٤١٠/٧، ٤٢٩، فتح الباري ٥٦٤/٩.

رجل جالس أحمر فلم يدين من طعامه فقال ابن فقد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه قال إني رأيته يأكل شيئاً فقذرتة فحلفت ألا آكله فقال ابن أحدثك إلى أن قال: فقال والله إني لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحللتها^(١).

فظاهر هذا الفعل من أبي موسى أنه لم يبال بذلك ولم يعتبر الدجاج من الجلالة ثم يأمر الرجل بالدنو والأكل وأن يكفر عن اليمينية ولو كان الدجاج جلالة لما أكله أبو موسى ولما أمر غيره بأكله.

وما يروى عن ابن عمر من أنه كان يعتبر الدجاج جلالة فيحبسها ثلاثة أيام قبل ذبحها فيرده ابن حزم بأنه لا يلزم لأنه إن كان حبسها من أجل ما في قانصتها فهو رגיע لا يحل أكله، وإن كان من أجل استحالة المحرمات التي أكلت فلا يستحيل لحمها في ثلاثة أيام ولا في ثلاثة أشهر بل قد صار ما تغذت به من ذلك لحماً من لحمها ولو حرم من ذلك إحرمان الثمار والزرع ما ينبت على الزبل وهذا خطأ.

ويوافق الحنفية^(٢) والليث^(٣) ابن حزم فيما ذهب إليه من أن الدجاج وغيره لا يسمى جلالة لكن ليس لأنها غير داخلية في تعريف الجلالة السابق ولكن لسبب آخر وهو أنها مما يخلط في غذاءه فهي مع أكلها للعذرة تأكل الحب وغيره مما ليس

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٥٦١/٩، ٥٦٢.

(٢) المبسوط ٢٥٥/١١، ٢٥٦.

(٣) المغنى ٥٩٣/٨.

مستقذرا، والحيوان إذا خلط في طعامه لا يسمى جلالة، فالجلالة عندهم هي التي تعتاد أكل الجلة ولا تخلط.

ويستدلون لما ذهبوا إليه من أن ما يخلط في طعامه لا يسمى جلالة إذا لم يتغير لحمه بما روى عن النبي ﷺ أنه كان يأكل لحم الدجاج^(١). ويقولون لو كان فيه أدنى خبث لامتنع النبي ﷺ عن تناوله.

أما جمهور العلماء^(٢). فكل حيوان يأكل العذرة يسمى جلالة وإن خلط في طعامه إذا كان أكثر علفه النجاسة أما إن كان أكثر علفه الطاهر فلا يسمى جلالة.

ويعضهم يقول إنه لا اعتداد بالكثرة وإنما المعول عليه هو الرائحة والنتن فان تغير اللحم في الريح أو الطعم أو اللون فهي جلالة وإلا فلا وهذا هو الصحيح إذ هو سبب النهي .

أما عن حكم الجلالة :

فهي إما أن تذبح قبل أن تحبس حتى يطيب لحمها وإما أن تذبح بعد حبسها وزوال الرائحة من لحمها ولكل واحد حكم.

أ- ذبح الجلالة قبل الحبس:

إذا ذبحت الجلالة من غير أن تحبس فوجد للحمها رائحة أو نتن فقد اختلف الفقهاء في حل أكلها أو حرمتها على ثلاثة أقوال:

(١) صحيح البخارى مع الفتح ٥٦١/٩، وقد سبق تخريجه.

(٢) المجموع ٢٨/٩، المغنى ٥٩٣/٨.

الأول: وهو مروي عن الحسن^(١) وينسب إلى الإمام مالك^(٢) أن لحوم الجلالة وألبانها حلال ولا كراهة في ذلك فيجوز نجحها قبل أن تحبس لأن الحيوانات لا تتجسس بأكل النجاسات بدليل أن شارب الخمر لا يحكم بتجسس أعضائه والكافر الذي يأكل الخنزير والمحرمات لا يكون ظاهره نجساً، ولو نجس لما طهر بالإسلام ولا الاغتسال ولو نجست الجلالة لما طهرت بالحبس.

الثاني: وبه قال المالكية^(٣) والشافعية في الأصح^(٤) والحنابلة في رواية^(٥) أن لحوم الجلالة وألبانها تكره ولا تحرم فالكرهية تنزيهية.

وقد استدلوا لذلك بفعل أبي موسى الأشعري حيث أكل لحم الدجاج رغم أنه يأكل العذرة فلو فهم من النهي التحريم ما أكله ولكنه فهم من النهي التقذر فقط فكانت الجلالة مكروهة لا محرمة لهذا.

ولأن النهي عنها وارد لأجل ما تأكله من الأنجاس وهي تغتذيه في كرشها، والعلف الطاهر إذا صار في كرشها تتجسس

(١) المغني ٥٩٣/٨.

(٢) سبل السلام ٧٨/٤، نيل الأوطار ١٢٤/٨، فتح الباري ٥٦٤/٩.

(٣) كثير من الكتب ينقل عن مالك الإباحة إلا أن ابن رشد في بداية المجتهد ج ١ ص ٦٦٤، ينقل عنه الكراهة.

(٤) الحاوي ١٤٧/١٥، المجموع ٢٨/٩، ٣٠.

(٥) المغني ٥٩٣/٨، المبدع ٢٠٢/٩، ٢٠٣.

فلا تتغذى إلا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة فكذا هذا .

ولأن الجلالة حيوان أصله الإباحة لا يتجس بأكل النجاسات كشارب الخمر لا يحكم بنجاسة أعضائه ولأن النهى الوارد فى الجلالة إنما هو لتغير اللحم فيقاس على اللحم المذكى إذا انتن فإنه يكره ولا يحرم فكذا هذا .

الثالث: أن لحوم الجلالة وألبانها حرام .

ذهب إلى هذا الحنفية ^(١) والشافعية فى وجه ^(٢) والحنابلة فى المذهب ^(٣) ورجحه الشوكانى ^(٤) وبه قال الثورى ^(٥) وهو مذهب أهل الظاهر ^(٦) والزيدية ^(٧).

واستدلوا لمذهبهم بأدلة منها:

أ- روى عن ابن عمر قال نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجلالة وألبانها ^(٨).

(١) المبسوط ٢٥٥/١١، شرح الكنز ٢٠٦/٢.

(٢) المجموع ٢٨/٩، ٢٩، الحاوى ١٤٧/١٥.

(٣) المغنى ٥٩٣، ٥٩٤، شرح المنتهى ٥٩٣/٣ وما يليها.

(٤) السيل الجرار ١٠٢/٤، ١٠٣، نيل الأوطار ١٢٣/٨.

(٥) سبل السلام ٧٨/٤.

(٦) المحلى ٤١٠/٧، وما بعدها.

(٧) البحر الزخار ٣٣/٥.

(٨) منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ١٢٣/٨، مختصر السنة للمنذرى ٣٠٦/٥، سنن

ابن ماجه ١٠٦٤/٢ كما رواه الترمذى وقال حسن غريب ٣٢٤/٣، أبو داود رقم

٣٧٨٥.

ب- روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الجمر الأهلية وعن الجلالة عن ركوبها وأكل لحومها (١).

ج- روى عن جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحمها أو يشرب لبنها (٢).

فظاهر هذه الأحاديث تحريم أكل لحم الجلالة وشرب لبنها وركوبها لأن النهى حقيقة فى التحريم فلا يجوز ذبحها قبل الحبس فإن فعل كان أكلها حراماً.

د- أن اعتياد هذه الحيوانات على أكل الجيف يغير لحمها ويجعله منتناً فيحرم الأكل منه لأنه من الخبائث والخبائث حرام بقوله تعالى: ﴿ويحرم عليهم الخبائث﴾.

هـ- أن لحمها يتولد من النجاسة فيكون نجساً كرماد النجاسة.

الترجيح :

بعد أن ذكرنا الآراء والأدلة فإننى أميل إلى ترجيح القول الثالث القائل بحرمة لحم الجلالة وألبانها والركوب عليها لما ذكره من أدلة ولما يلى :-

أ- أن ما ذكره القائلون بالإباحة أن الحيوانات لا تتجس بأكل النجاسات قياساً على شارب الخمر مردود بأنه قياس مع الفارق فشارب الخمر لا يتغذى بها. وليس ذلك أكثر غذائه وإنما يتغذى الطاهرات ، وكذلك القياس على الكافر مردود لهذا .

(١) سبل السلام ٧٧/٤.

(٢) فتح البارى ٥٦٤/٩.

ب- أما استدلال القائلين بالكراهة فمردود من أوجه:

- ١- أن ما قالوه قياس في مقابلة النص فلا يصح.
- ٢- أن حمل النهي على التنزيه لا ينهض عليه دليل والأصل في النهي هو التحريم .
- ٣- قولهم أنها تتغذى من النجاسة لأن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تتجس مردود بأن العلف الطاهر إذا تتجس بالمجاورة جاز إطعامه للدابة ولأنها إذا أكلته لا تتغذى بالنجاسة وإنما تتغذى بالعلف بخلاف الجلالة .
- غير أنى أميل إلى ترجيح ما ذهب إليه الحنفية والظاهرية من عدم اعتبار الدجاج وغيره من الطيور جلالة لأنها تخلط في غذائها فليس كل طعامها هو العذرة .
- ولأن النبي ﷺ أكل لحم الدجاج وأكله أبو موسى وبين للسائل حله ودعاه إلى أكله وإن كان قد رآه يأكل العذرة وبين له أن من حلف على يمين فوجد غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه، ولأن الدجاج وغيره من الطيور لا يتغير لحمه بأكل العذرة بخلاف البقرة والشاة والإبل، وأما فعل ابن عمر من حبسه للدجاج ثلاثة أيام فإنما ذلك منه على سبيل الورع والنتزه من غير أن يكون ذلك شرطاً في الدجاج ولا في غيره مما يخلط.

ذبح الجلالة بعد حبسها :

إذا قلنا بكراهة الجلالة أو بتحريمها فإنها إذا حبست وعلفت طاهراً حتى طاب لحمها وزالت الرائحة ثم ذبحت بعد ذلك فهي حلال ولا كراهة فيها بالإتفاق^(١).

(١) المبسوط ٢٥٦/١١، الحاوى ١٤٧/١٥، المغنى ٥٩٤/٥ من المحلى ٤١١/٧، نبيل الأوطار ١٢٤/٨، البحر الزخار ٣٣٤/٥.

غير أن الفقهاء اختلفوا في مقدار المدة التي يحبسها الحيوان حتى يحل على النحر التالي :

أ- تحبس الجلالة ثلاثاً سواء أكانت من نوات الأربع أم من غيرها.

ذهب إلى ذلك أحمد في رواية وأبو ثور^(١).

لأن ما طهر حيواناً طهر الآخر كالذي نجس ظاهره ولأن ابن عمر كان إذا أراد أكلها حبسها ثلاثة .

ب- تعلف الجلالة علفاً طاهراً الناقة والبقرة أربعين يوماً والشاة سبعة أيام والدجاجة ثلاثة .

ذهب إلى ذلك أحمد في الرواية الأخرى والشافعية وقول عطاء^(٢) والزيدية^(٣) .

واستدلوا لذلك بما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عمرو بن العاص نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة وألبانها وقال حتى تعلف أربعين ليلة^(٤).

فإن صحت هذه الزيادة كانت نصاً في محل النزاع فلا تجوز مخالفته^(٥).

(١) المغنى ٥٩٤/٨.

(٢) المغنى ٥٩٤/٨، الحاوى ١٤٧/١٥.

(٣) البحر الزخار ٣٣٤/٥.

(٤) سبل السلام ٧٧/٤.

(٥) قال في الفتح ٥٦٥/٩، أخرجه البيهقي بسند فيه نظر.

ج- أن الجلالة تحبس وتعلف طاهراً إلى أن تزول الرائحة المنتنة عنها وليس لذلك حد ولا زمان ذهب إلى ذلك الحنفية (١) والشافعية في الأصح (٢) والظاهرية (٣).
لأن الحرمة أو الكراهة إنما هي لوجود الرائحة المنتنة التي وجدت فيها بسبب أكلها للعذرة والقذر وهي شئ محسوس فالتحديد بالمدة التي ذكرها أصحاب القولين السابقين ليس توقيفاً بل يمكن أن يزداد عليها أو ينقص منها فالظاهر أنهم قد روها بذلك لأن الأغلب أنها تزول بهذه المقادير، لكن المعتبر هو زوال الضرر فإذا زال حل أكلها والعمل عليها وركوبها.

(١) البدائع ٤٠/٥.

(٢) المجموع ٢٩/٩.

(٣) المحلى ٤١١/٧.

المبحث السادس

الحشرات وهوام الأرض^(١)

الحشرات وهوام الأرض أنواع كثيرة منها ما يطير كالنحلة والجراد والذباب والزنابير ومنها ما لا يطير كالضب والقنفذ والوزغ والديدان والجعلان ونبات وردان. ومنها ما هو سام كالعقارب والثعابين وسام أبرص، ومنها غير السام إلى غير ذلك من الأمور التي تميز كل نوع منها عن الآخر.

وإذا أردنا أن نعرف الحكم الشرعي في كل هذه الأنواع جملة واحدة ما أستطعنا لاختلاف الفقهاء فيها ما بين مبيح مطلق ومكره أو محرم لها لذلك فإنني أذكر هنا بعض الحشرات أو الدويبات مستقلة إذا أتفقت هذه الأنواع في الحكم حتى لا يطول بنا المقام. ولنبدأ بالحديث عن حكم الجراد^(٢).

(١) هي صغار دواب الأرض وصغار هوامها الواحدة حشرة وتسمى حيوان الأرض لأنها لا تفارقها إلى الهواء ولا إلى المياه ومن الحشرات الأفاعي والجرذان الأهلية والبرية واليربوع والضب والجرذون والقنفذ والعقرب والخنفساء والوزغ والنمل والنحل وغيرها. حياة الحيوان ٤٠٠.

(٢) الجراد بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف، الواحدة جرادة والذكر والأنثى سواء كالحمامة، ويقال إنه مشتق من الجرد لأنه لا ينزل على شئ إلا جردة، وخلقة الجراد عجيب، وهو صنفان طيار ووثاب ويبيض في الصخر فيتركه حتى يبيض، وينتشر فلا يمر بزرع إلا اجتاحه وهو من صيد البر وإن كان أصله بحريا وقيل إنه بحري، منه ما هو كبير الجثة ومنه الصغير الأحمر والأصفر والأبيض. فتح الباري ٥٣٥/٩، ٥٣٦، حياة الحيوان ٣١٠/٢.

الجراد حلال بإجماع أهل العلم^(١) ولم يخالف فى هذا أحد. ودليل ذلك ما روى عن عبدالله بن أبى أوفى قال غزونا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غزوات نأكل معه الجراد^(٢).

فجملة نأكل معه يحتمل أن يراد بالمعية مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ويحتمل أن يريد مع أكله ومما يؤيد الثانى ما ورد فى رواية - ويأكله معنا^(٣)

وإذا أكله الصحابة فى وجوده صلى الله عليه وسلم ولم ينكره عليهم فهو حلال، وإذا ثبت أكله صلى الله عليه وسلم معهم كان أكد فى الحل.

كما يستدل لحل أكل الجراد أيضا بما روى عن ابن عمرو قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - " أحل لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال"^(٤).

والصحيح فى هذا الحديث أنه موقوف على ابن عمر وهو فى حكم المرفوع لأن الصحابى إذا قال أحل لنا كذا أو حرم علينا كذا فهو مثل قوله أمرنا أو نهينا عن كذا.

(١) الهداية مع الفتح ٥٠٣/٩، المنتقى ١١٠/٣، المجموع ٢٣/٩، المغنى ٥٧٢/٨، السيل الجرار ١٠٠/٤، المحلى ٤٣٧/٧، احكام القرآن للجصاص ١٥٤/١، البحر الزخار ٢٩١/٥.

(٢) حديث حسن صحيح الترمذى ٣٢٣/٣٥، الدارمى ٩١/٢، صحيح البخارى مع الفتح ٥٣٥/٩.

(٣) فتح البارى ٥٣٧/٩.

(٤) سبق تخريجه.

وبناءً عليه فإنه يحصل الاستدلال بهذا الحديث على حل أكل الجراد.

كما يستدل على حل الجراد بما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان مولعاً بأكل الجراد حتى قال في مجلسه لئيت لنا قصعة من جراد فنأكله.^(١)

كما يستدل لذلك أيضاً بما روى عن أنس قال كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يتهاين الجراد في الأطباق^(٢) وقد روى أن مريم سألت لحماً هشاً فرزقت الجراد^(٣) فكل هذا يدل على حل أكل الجراد وهو قدر متفق عليه بين العلماء^(٤) غير أنهم اختلفوا في نكاته فمنهم من أباحه ولو أخذ ميتاً ومنهم من قال لا يحل إلا بذكاة وحاصل خلافهم كالاتي:-

أ - المالكية^(٥) وهو رواية عن أحمد ويروى عن سعيد بن المسيب^(٦) وبه قال ربيعة والزهرى^(٧) لا يؤكل الجراد إلا بذكاة وذكاته أن يفعل به ما لا يعيش معه ويتعجل موته كقطع رأس أو

(١) المبسوط ٢٢٩/١١.

(٢) سنن ابن ماجه ١٠٧٣/٢، سبل السلام ٧٥/٤ وفي اسناده ضعف.

(٣) المبسوط ٢٢٩/١١.

(٤) قال ابن العربي أن جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض فإن ثبت أنه يضرر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثناءه. فتح الباري ٥٣٧/٩، نيل الأوطار ١٤٨/٨.

(٥) الشرح الكبير ١١٤/٢، المنتقى ١١٠/٣.

(٦) راجع المغنى ٥٧٢/٨.

(٧) أحكام القرآن للجصاص ١٥٤/١.

رجل أو إلقائه في ماء حار أو يشوى، فإن مات من غير سبب منه بعد أن أصطيد لم يؤكل فمجرد أخذه لا يكون زكاة له.

وقد أستدلوا لمذهبهم هذا بما يلي:

١- قوله تعالى " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ " ، وهي ما مات من الحيوان حتف أنفه أى بغير زكاة.

٢- أن هذا من حيوان البر فلم يجر أكله بغير زكاة أصل ذلك سائر حيوان البر. فلا يكون مجرد أخذه زكاة.

ب- وذهب الجمهور من أهل العلم^(١) وبه قال مطرف من المالكية^(٢).

إلى القول بحل الجراد مطلقا مات بسبب أو بغير سبب، أخذ حيا ثم مات أو أخذه ميتا، وقد احتجوا لذلك بحديث عبدالله بن عمر أحل لنا ميتتان وهما السمك والجراد.

وهو نص في محل الخلاف حيث لم يفرق بين ما مات بسبب أو بغير سبب وقد استعمل الناس هذا الخبر في إباحة أكل الجراد فوجب استعماله على عمومته من غير شرط القتل.

إذ لم يشترطه النبي صلى الله عليه وسلم.

كما احتجوا بما روى عن عمر لا بأس بالجراد وبما روى عن ابن عمر الجراد ذكى كله وبما روى عن ابن عباس

(١) المبسوط ١١ / ٢٢٠، المذهب ١ / ٢٤٩، المجموع ٩ / ٢٣، ٢٤، المغنى ٨ / ٥٧٢، المحلى ٧ / ٤٣٧، البحر الزخار ٥ / ٢٩١، السيل الجرار ٤ / ١٠٠، فتح البارى ٩ / ٥٣٦.

(٢) المنتقى ٣ / ١٢٩، فتح البارى ٩ / ٥٣٨.

فى الجراد لا بأس بأكله^(١) فهؤلاء جميعاً لم يستثنوا فيه حالاً من حال فكان قولهم دليلاً على حل الجراد مطلقاً.

كما احتجوا بأن الذكاة إنما تعتبر فى الحيوان المقدور عليه وهذا غير مقدور عليه فلم تعتبر فيه ذكاة قياساً على السمك، ولأنه لو أفترق إلى ذكاة لأفترق إلى ذبح وذابح وآلة كبهيمة الأنعام.

ولأنه مما تباح ميتة فلم يعتبر له سبب لموته. كما يستدل للجمهور بمجموع الأحاديث الواردة فى حل الجراد مطلقاً من غير تفريق بين ما مات بسبب أو بغير سبب.

الترجيح:-

مما سبق تبين لنا رجحان ماذهب إليه الجمهور من القول بحل الجراد بأى سبب مات وعلى أى حالة أخذ لقوة أدلتهم ولأن احتجاج المالكية بأية " حُرْمَةُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةِ " مردود بأن هذه الآية مخصوصة بالحديث (أحل لنا ميتتان) وتخصيص القرآن بالسنة جائز.

فإن قيل إن هذا الحديث الأصح أنه موقوف على ابن عمر فلا يصلح لتخصيص الآية،

قلنا : إنه وإن كان موقوفاً إلا أنه فى حكم المرفوع لأن قول الصحابى أحل لنا كذا أو حرم علينا كذا مثل قوله أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا وإذا ثبت أنه فى حكم المرفوع حكم لتخصيص الآية كما يؤيده حديث عبدالله ابن أبى أوفى السابق.

(١) المحلى ٧ / ٤٣٧، نصب الرأية ٤ / ٢٠٥.

إذا ثبت إباحة أكل الجراد سواء أخذ حيا أو ميتا، مات بسبب أو بغير سبب كما هو قول الجمهور فإنه يحل أكله بما فيه فلو أخذه إنسان فقلاده من غير أن يشق بطنه كان ذلك جلتزا ولا شئ فيه.

والله أعلم

ثانيا : النحلة والنملة (١)

يحرم النمل لنهى النبی صلى الله عليه وسلم عن قتله فيما روى عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدد والصرر (٢) .
وجه الاستدلال : أنه لو حل أكلها لما نهى عن قتلها ولأن ما نهى عن قتله لا تحل ذكاته وقد ذكر الصنعاني في سبل السلام ٤ / ٧٦ - ان تحريم النملة إجماع.
أما النحلة : -

فالجمهور على القول بتحريمها (٣)
مستدلين بالنهى عن قتلها كما فى النملة.

(١) النحلة ذباب العسل، واحدة النحل وسميت نحلا لأن الله تعالى نحل الناس بالعسل الذى يخرج منها إذ النحلة العطية وهو حيوان فهم ذو كيس وشجاعة ونظر بالمواقب ومعرفة بفصول السنة قيل إنه تسعه اصناف. أما النمل فواحدة نملة والجمع نمل وأرض نملة ذات نمل وسميت نملة لتتملها وهو كثرة حركتها وقلة قوائمها وهو لا يتزوج ولا يتناكح إنما سقط منه شئ حقير فى الأرض فينمو حتى يصير بيضا وهو عظيم الحيلة فى طلب الرزق . يراجع حياة الحيوان ١٢٤٩، ١٢٩٠.

(٢) سبل السلام ٤ / ٧٦، نيل الأوطار ٨ / ١٢٦.

(٣) المصدرين السابقين، المجموع ٩٤ / ١٩، شرح المنتهى ٣٩٧ / ٣ المحلى ٤٠٥ / ٧.

ولأنها والنملة من المستخبات فدخلتا في عموم قوله تعالى " وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ " .
وروى عن بعض السلف إباحة أكلها وهو ظاهر مذهب مالك.

لعموم قوله تعالى : " قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا الآية .

ثالثاً : القنفذ (١) :-

من دواب الأرض وهو امها .
وللفقهاء في حكم أكله قولان :
أولهما : ما ذهب إليه الحنفية (٢) والحنابلة (٣) والزيدية (٤)
والإمامية (٥) .

أن القنفذ حرام لا يؤكل .

أدلتهم: وقد استدلل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بما يلي:
أ- روى عن عيسى بن نميلة الفزارى عن أبيه قال كنت عند
ابن عمر فسئل عن أكل القنفذ فتلا هذه الآية - " قُلْ لَا
أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا " - الآية فقال شيخ عنده سمعت

(١) القنفذ هو واحد القنفاذ والأنثى الواحدة قنفذة وهو بضم القاف وسكون النون وضم الفاء، وهو نوعان قنفذ يكون بأرض مصر قدر الفأر الكبير وآخر يكون بأرض الشام في قدر الكلب وهو مولع بأكل الأفاعي ولا يتألم بها كله شوك إلا رأسه وبطنه ويديه ورجليه. الشرح الكبير مع الدسوقي ١١٥ / ٢، نيل الأوطار ١١٧ / ٨، حياة الحيوان ١١١٣ / ٧.

(٢) البدائع ٣٦ / ٥، المبسوط ٢٥٥ / ١١.

(٣) المبدع ١٩٧ / ٩، المغنى ٥٨٦ / ٨.

(٤) حقائق الأزهار مع السيل الجرار ٤ / ١٠٦، ١٠٧، البحر الزخار ٣٣١ / ٥.

(٥) سبل السلام ٧٧ / ٤، نيل الأوطار ١١٨١ / ٨.

أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال خبيثة من الخبائث فقال ابن عمر إن كان قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال^(١).

دل الحديث على تحريم القنفذ حيث سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - خبيثة والخبائث محرمة بنص القرآن فيكون هذا الحديث مخصصاً لعموم الآية السابقة.

ب- أن القنفذ يشبه الجرذ والجرذ محرم، فكان مثله لأنه يأكل الحشرات.

ج- أن القنفذ مما تستخبثه الطباع والخبائث حرام بالنص.

د- أنه لما مسخ على صورته دل على تحريمه؛ لأن المسخ لا يكون على صورة الحلال.

ثانيهما: ما ذهب إليه المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والظاهرية^(٤) وهو قول الليث وأبو ثور^(٥) وابن أبي ليلى^(٦) أن القنفذ حلال بغير كراهة.

أدلتهم : وقد استدلوا لقولهم هذا بما يلي:

أ-سئل ابن عمر عن القنفذ فتلا قوله تعالى [قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوْحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا]

(١) المصدرين السابقين وإسناده ضعيف.

(٢) الشرح الكبير مع السوقي ١١٥ / ٢.

(٣) المهذب ١ / ٢٤٧.

(٤) المحلى ٧ / ٤١٠.

(٥) نيل الأوطار ٨ / ١١٨.

(٦) سبل السلام ٤ / ٧٧.

فكان القنفذ حلالاً لعدم ورود النص بتحريمه ومالم يرد نص بتحريمه يكون باقياً على أصل الحل.

وأما حديث ابن نميلة فهو حديث ضعيف لا تقوم به حجة ولا يقوى على تخصيص عموم الآية،

ووجه ضعفه: أن أهل الحديث أجمعوا على ضعفه قال الخطابي إسناده ليس بذاك وقال البيهقي إسناده غير قوى ورواية شيخ مجهول،

وقال ابن حجر في بلوغ المرام^(١) إسناده ضعيف، ضعف من جهة الشيخ المذكور، إذا ثبت هذا لم يكن الحديث حجة في تحريم القنفذ ولا كراهته.

قال الشوكاني^(٢) : والحاصل أن القول بكراهته فقط غير صواب لأنه إن كان الدليل على ذلك حديث ابن نميلة فهو يدل على التحريم وإن كان غيره فما هو؟

ب- أن الأصل فيما لم يرد فيه نص هو الرجوع إلى العرب فإن كانوا يستطيعونه فهو حلال وإن كانوا لا يستطيعونه فهو حرام والمنقول عنهم أنهم يستطيعون فعل بذلك لقوله تعالى "وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ"

ج- أ، هـ ليس من الحيوانات التي تنقوى بنابها فحل أكله كالأرنب.

(١) سبل السلام ٧٧/٤.

(٢) السبل الجرار ١٠٦/٤، ١٠٧.

الترجيح :-

مما سبق تبين لنا أنه لم يرد في تحريم القنفذ دليل صحيح والأصل فيما لم يرد فيه نص بالتحريم الحل لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:

(الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا لكم عنه) ^(١) لذلك أجدني أميل إلى القول الثاني القائل بحل أكل القنفذ لتمشية مع الأصل ولا تساقه مع عموم قوله تعالى " خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً " وقوله " كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ " .

رابعاً : الضب : ^(٢)

من هوام الأرض وصغار دوابها. وللفقهاء في حكم أكله قولين:

القول الأول:

وذهب إليه الحنفية ^(٣) والثوري ^(٤) وهو مروي عن علي بن أبي طالب ^(٥) وبه قال الزيدية ^(٦) يكره أكل الضب ^(٧).

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو دويبة تشبه الجوزون لكنه أكبر منه قليلاً ويقال للأنتى ضبة وجمعه أضب وضباب وضبان قال ابن خالوية إنه يعيش سبعمئة سنة وأنه لا يشرب الماء ويبول في كل أربعين يوماً قطرة، وهو من جنس الزواحف من رتبة العظا غليظ الجسم خشنة وله ذنب عريض حرش، كثير في صحارى الأقطار العربية، وهو يشبه التمساح الصغير. حياة الحيوان ٧٨٧، المعجم الوسيط ٥٥٢/١، فتح الباري ٥٨٠/٩، نيل الاوطار ٨ / ١١٩، المهذب ٢٤٧/١.

(٣) المبسوط ١١ / ٢٣٢، البدائع ٣٦/٥، العناية على الهداية ٩ / ٥٠٠، ٥٠١.

(٤) المغنى ٨ / ٦٠٣.

(٥) فتح الباري ٩ / ٥٨٢، نيل الاوطار ٨ / ١٢٠.

(٦) السيل الجرار ٤ / ١٠٤، البحر الزخار ٥ / ٣٣٦.

(٧) نقل عن أكثر الحنفية القول بكرامة التنزية وعن بعضهم التحريم نيل الاوطار ٨ / ١٢٠، فتح الباري ٩ / ٥٨٤.

الأدلة:-

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأدلة من القرآن والسنة والآثار.

١- القرآن :-

استدلوا من القرآن بقوله تعالى [وَيَحْضَرُهُمْ عَلَىٰ هَمِّ الْخَبَائِثِ] والضب من الخبائث فكان محرماً بنص القرآن.
٢- من السنة :

استدلوا من السنة بما يلي:

أ- روى عن عائشة أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضب فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت عائشة أن تعطيه فقال لها أتعطينه ما لا تأكلين. (١)

دل الحديث على كراهته لنفسه ولغيره؛ لأنه لو كان امتناعه صلى الله عليه وسلم من أكله لكون نفسه تعافه فقط لما منع عائشة من التصديق به.

ب- روى عن جابر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بضب فأبى أن يأكل منه وقال (لا أدري لعله من القرون التي مسخت) (٢)

ج- روى أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى فى غائط مضبة وإنه عامة طعام أهلى قال فلم يجبه فقلنا عاوده فلم يجبه ثلاثاً ثم ناداه رسول الله -صلى الله عليه

(١) فتح البارى ٩ / ٥٨٤.

(٢) نيل الأوطار ٨ / ١١٩، فتح البارى ٩ / ٥٨٤. سنة أبى داود رقم ٣٧٩٥.

وسلم - في الثالثة فقال يا أعرابي إن الله لعن أو غضب على سبط من بن إسرائيل فمسخهم دوابا يدبون في الأرض، ولا أدري لعل هذا منها فلم أكلها ولا أنهى عنها^(١)

د- روى عن عبدالرحمن بن حسنة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة فأصابتنا مجاعة فوجدنا ضبابا فبينما القدور تغلى بالضباب خرج علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال إن أمة من بنى إسرائيل مسخت وإنى أخاف أن تكون هذه فأكفئوها فآلقينا بها^(٢) .

ه- روى عن عبدالرحمن بن شبل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب^(٣) .

من كل هذه الروايات يستفاد تحريم أكل لحم الضب لأنه نهى عنه والنهي يفيد التحريم، ولأنه من المسوخ والمسخوحرمة.

٣- أما الآثار : فقد روى عن علي أنه كره الضب^(٤) وكذا روى عن أبي الزبير أنه سأل جابر عن الضب فقال لا تطعموه^(٥)

(١) نيل الأوطار ٨ / ١١٩، ابن ماجه ٢ / ١٠٧٩، كما أخرجه الترمذى ٣ / ٣٠٨، بلفظ سئل رسول الله عليه وسلم عن أكل الضب فقال لا آكله ولا أحرمه.

(٢) المحلى ٧ / ٤٣١، فتح البارى ٩ / ٥٨٣، نيل الأوطار ٨ / ١٢٠، سبل السلام ٤ / ٧٩،

٣ المصادر السابقة قال الزيلعى فى نصب الراية ٤ / ١٩٥، ضعيف الإسناد.

(٤) المحلى ٧ / ٤٣١، نيل الأوطار ٨ / ١٢٠.

(٥) المحلى ٧ / ٤٣١.

القول الثاني :-

وقد استدل الجمهور لمذهبهم هذا بما يلي:

١- روى عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضرب محنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا هو ضرب يا رسول الله فرفع يده فقلت أحرام هو يا رسول الله؟ فقال لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجتررتة فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر^(١).

٢- وبما روى عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معه ناس فيهم سعد فأتوا بلحم ضرب فنادت امرأة من نسائه إنه لحم ضرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلوا فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين :-

يستدل من الحديث الأول على حل أكل الضرب من وجوه:
الأول : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفى الحرمة عنه، وما نفى عنه الحرمة فهو حلال.

الثاني: أن الرسول صلى الله عليه وسلم بين السبب الذي ترك أكل الضرب من أجله وهو أن نفسه تعافه، فإذا لم يكن الترك من جهة تحريمه دل ذلك على أنه ترك مباحا عافته نفسه ولم

(١) فتح الباري وصحيح البخاري ٥٨٠/٩، نيل الأوطار ١١٨/٨، نصب الرأية

١٩٥/٤.

(٢) المصادر السابقة.

يشتيه، ولو عاف خبزاً أو لحماً أو تمرًا أو غير ذلك كان ذلك شيئاً من الطباع لا محرماً لما عاف.

أما الحديث الثاني: فهو يدل على ما دل عليه الحديث الأول وزيادة حيث جاء بصيغة الأمر بالأكل وبيان أنه حلال لمن أراد أكله وهذه أوضح صيغة في بيان الحل وهذا هو المطلوب.

٣- روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لخالد وابن عباس حين سأله عن الضب أحرام هو [كلا فإنني يحضرني من الله حاضرة^(١)] ،

قالوا يعنى الملائكة وكان للحم الضب ريح فترك أكله لأجل ريحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً، وعلى هذا يكون لترك النبي صلى الله عليه وسلم الأكل من الضب سببان الأول أنه لم يكن بأرض قومه، الثاني أنه تركه لأجل ريحه، وعلى كلا الحالين فلم يكن الترك بسبب التحريم كما قال البعض وهو المطلوب.

٤- روى عن جابر أن عمر بن الخطاب قال فى الضب إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرمه، وإن عمر قتال إن الله لينفع به غير واحد وإنما طعام عامة الرعاء منه ولو كان عندى طعمته^(٢) .

(١) فتح البارى ٥٨٢/٩، الحاوى الكبير ١٥ / ١٣٩.

(٢) نيل الاوطار ٨ / ١٨.

٥- روى عن أبي سعيد قال كنا معشر أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لأن يهدى إلى أحد ناضب أحب إليه من دجاجة وقال عمر مايسرنى أن مكان كل ضب دجاجة سمينة ولوددت أن فى كل حجر ضب ضبين^(١)

فهذه الآثار تدل على أن معظم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون إباحة الضب ولم ينقل عن أحد منهم الكراهة إلا ما روى عن على بن أبى طالب كما ذكرنا سابقا ولولا ذلك لكان هذا إجماعا من الصحابة على القول بالحل. ٦- أن الأصل الحل ولم يوجد المحرم فبقى على الإباحة.

المناقشة والترحيح: -

إذا أردنا أن نعرف رأى الراجح من الرأين السابقين فعلينا أن نناقش أولا أدلة القولين فنقول وبالله التوفيق. ناقش الحنفية أدلة الجمهور بما يلى:

أ- أن أحاديث الإباحة وإن كانت صحيحة فهي محمولة على أن ذلك كان قبل ثبوت الحرمة، وإذا كانت أحاديث الإباحة سابقة كانت أحاديث الحرمة ناسخة.

ب- وعلى فرض عدم معرفة السابق منهما وأن أحاديث الإباحة معارضة بأحاديث التحريم فالأصل أنه إذا تعارض الدليل الحاضر والمبنيح فإنه يغلب الموجب للحظر ويكون العمل بأدلة الحظر مقدم على أدلة الإباحة وهو المدعى^(٢) أما الجمهور فقد ردوا أدلة الحنفية بما يلى:

(١) المغنى ٨ / ٦٠٣، المحلى ٧ / ٤٣٢.

(٢) المبسوط ١١ / ٢٣١، العناية على الهداية ٩ / ٥٠، ٥٠١.

أ- أما حديث عائشة فلا يدل على كراهته لنفسه ولا لغيره كما قال الحنفية، قال الطحاوي^(١) إن هذا يحتمل أن يكون من جنس ما قال الله تعالى : " لستم بأخذيهِ إلا أن تغمضوا فيه " فقد كره الصدقة بالردئ من المال فهنا مثله يحتمل أن يكون كره لعائشة أن تتصدق به على أنه من الردئ من الطعام لا لكونه محرماً فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب الإنفاق من الجيد ومما يحب من المال.

ب- أما الأحاديث التي يفهم منها النهي عن الضب أو كراهته لأنه مما مسخ فهي محمولة على أن ذلك منه صلى الله عليه وسلم قبل أن يعلم بأن الممسوخ لا نسل له، فلما علم بذلك لم ينه عنه، روى عن عبدالله بن مسعود قال سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن القردة والخنازير أهى مما مسخ فقال إن الله لم يهلك قوما - أو يمسح قوما - فيجعل لهم نسلاً ولا عاقبة^(٢).

ج- حديث عبدالرحمن بن حسنة الذي جاء فيه الأمر بإكفاء القذور بالضباب وإن كان صحيحاً إلا أنه منسوخ بحديث خالد ابن الوليد وابن عباس ووجه ذلك.

أن ابن عباس لم يجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة إلا بعد انقضاء غزوة الفتح وحنين والطائف ولم يغز عليه السلام بعدها الا تبوك ولم تصبهم فيها مجاعة أصلاً.

(١) فتح الباري ٥٨٤/٩، نيل الاوطار ٨ / ١٢٠.

(٢) فتح الباري ٥٨٤ / ٩، سبل السلام ٧٩ / ٤، الطحاوي ٤ / .

فإذا ثبت أن خبرا بن عباس متأخرا عن خبر عبدالرحمن ابن حسنة كان ناسخا له^(١).

د- اما حديث عبدالرحمن بن شبل فهو ضعيف لا تقوم به حجة قال الزيلعي^(٢) قال المنذرى فى مختصره وإسماعيل ابن عياش وضمضم فيهما مقال، وقال الخطابى ليس إسناده بذاك، وقال البيهقى لم يثبت إسناده إنما تفرد به إسماعيل ابن عياش وليس بحجة،

وقال ابن حزم^(٣) حديث ابن شبل فيه ضعفاء ومجهولون فسقط.

الترجيح:-

بعد هذه المناقشة للأدلة يتبين لنا صحة ما استدل به الجمهور على حل أكل الضب، كما يتبين لنا صحة بعض أدلة الحنفية القاضية بالكره كحديث عبدالرحمن بن حسنة، وكذلك حديث ابن شبل وإن ضعفه البعض إلا أن ابن حجر^(٤) قال إن حديث ابن عياش عن الشاميين قوى وهؤلاء شاميون ثقلت، وإن ما ذكر من ضعفه فهو تساهل لأن رواية عياش عن الشاميين قوية عند البخارى وقد صحح الترمذى بعضها، وبهذا تبين صحة بعض أحاديث الحنفية فى النهى عن أكل الضب وبهذا تتعارض

(١) المحلى ٧/ ٤٣٢.

(٢) نصب الراية ٤/ ١١٥.

(٣) المحلى ٧/ ٤٣١.

(٤) فتح البارى ٩/ ٥٨٣.

الأحاديث فلا يبقى إلا الجمع بينها إن أمكن أو الترجيح والقول بالجمع عند إمكانه أولى من الترجيح.

وكيفية الترجيح:

أن يحمل النهى عن أكل الضب على أول الحال عند تجويز أن يكون مما مسح وحينئذ أمر بإكفاء القدر ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه،

ثم يحمل إلان فيه وإباحته على ثانی الحال لما علم أن الممسوخ لا نسل له، وبعد ذلك كان يستقنره فلا يأكله ولا يحرمه، وأكل على مائدتته فدل على الإباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حق من يتقنره وتحمل أحاديث الإباحة على من لا يتقنره^(١).

وبناء على ما سبق فإن آخر الأمرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إباحة الضب فمن استطابته نفسه أكله ولا كراهة في ذلك ومن عاقته نفسه امتنع عن أكله لكن لا لحرمته بل لعدم ميول نفسه إليه.

والله سبحانه أعلم

(١) المصدر السابق.

خامسا : كل حشرات الأرض وهوامها غير ما ذكر :-

سبق أن ذكرنا أن حشرات الأرض وهوامها كثيرة. وقد تحدثنا عن بعضها في مسائل مستقلة لاختلاف الفقهاء في أحكامها.

أما ما عدا ما ذكرنا من الحشرات والهوام ^(١) - كالديدان والجعلان وبنات وردان والخنافس والعظاءة والعقارب والحيات

^(١) الجعلان مفردة جعلل بكسر الجيم وسكون العين والناس يسمونه الجعران وهو أكبر من الخنفساء شديد السواد في بطنه لون حمرة، والديدان جمع دود والتصغير دويد وهو أنواع كثيرة يدخل فيها الارقة ودود الخل والزبل ودود الفاكهة والقذ، ومنه ما يولد في جوف الإنسان.

وأما بنات وردان يفتح الواو دويبة تتولد في الأماكن الندية وأكثرها تكون في الحمامات منها الأسود والأحمر والأبيض وهي تألف الحشوش - أى مكان قضاء الحاجة.

وأما الخنافس فمفردها خنفساء وهي دويبة سوداء أصغر من الجعلان منته الريح تتولد من عفونة الأرض وبينها وبين العقرب صداقة وهي أنواع منها الجعلل وحمار قبان وبنات وردان.

وأما العظاءة بالطاء المعجمة المفتوحة والمد فهي دويبة أكبر من الوزغ تشبه سام أبرص إلا أنها أحسن منه ولا تؤذى وهي أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر بحسب مساكنها. وتسمى في مصر بالسحلية. وأما العقرب فهي دويبة من الهوام واحدة العقارب منها السود والخضر والصفير وهن قوائل وأشدّها بلاء الخضراء وهي كثيرة الولد، لها ثمانية أرجل وعيناها في ظهرها.

وأما الحية فهو اسم يطلق على الذكر والأنثى وهي أنواع منها الرقشاء وهي التي فيها نقط سود وببيض ويقال لها الرقطاء وهي من أخبث الأفاعى ومنها الأزعر ومنها ما هو أزب ذو شعر ومنها نوات القرون ومنها الشجاع ومنها الأصله ومنها الصل ومنها ذو الطفتين والأبتر ومن صفاتها أنها تسليخ جلدها وتبيض ثلاثين بيضة وأما الوزغ فأنواع كثيرة من أكبرها سام أبرص وهو من الحشرات المؤذيات قيل إنه أصم وهو يلحق بفيه ويبيض كالحيات. وأما الدبر فهو الزنابير ويجمع على دبور.

يراجع حياة الحيوان صفحات ٤٠٠، ٤٧٥، ٧٣٦، ٩٧، ٦٧٠، ٨٦٩، ٨٩١٤، ١٣٥٢.

والذباب والفأر والقراد والأوزاغ والعناكب والدبر والقمل والبراغيث والبق وغيرها فللفقهاء فيها قولان.

القول الأول: وذهب إليه المالكية^(١) وابن أبي ليلى وأن الأوشة والحشرات^(٢) والهوام مكروهة غير محرمة^(٣) وعلى هذا يجوز أكلها لكن مع الكراهة التنزيهية. وقد استدلو المذهب بهذا بما يلي:

أ- قوله تعالى: " قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الآية.

فالآية نصت على المحرمات فلا يحرم غير المذكور فيها وحشرات الأرض ليست مما ذكر فيها فكانت خارجة عن محل التحريم.

ب- روى عن ملقام بن تلب عن أبيه قال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أسمع لحشرات الأرض تحريماً^(٤).

فهذا الحديث يؤيد القول بأن الأصل حل ما لم يرد دليل بتحريمه، وحشرات الأرض لم يرد دليل بتحريمها، حيث لم يذكر فيها النبي صلى الله عليه وسلم تحريماً أو تحليلاً فتكون باقية على الأصل وهو الحل حتى يقوم دليل على التحريم.

ج- أنها ليست من بهيمة الأنعام ولا الطير ولا السمك.

(١) الشرح الكبير ١١٥/ ٢، المنقذ ١٣٢/ ٣.

(٢) المغني ٥٨٥/ ٨.

(٣) للمالكية في الفأر ثلاث روايات- إحداهما التحريم مطلقاً، ثانيها الكراهة مطلقاً، ثالثها كراهة ما يصل إلى النجاسة وعدم كراهة ما لا يصل إليها- الشرح الكبير مع اندسوقي ١١٥/ ٢.

(٤) نيل الاوطار ١١٨/ ٨، سنن أبي داود رقم ٣٧٩٨.

د- أنه لم يقم دليل على تحريمها.

أما دليلهم على أنها تكره كراهة تنزيه.

فهو أن هذه الحشرات من الهوام فكره أكلها لغير ضرورة، ولأن الحية والعقرب والدبر في معنى السباع يكره أكلها كما يكره أكل لحوم السباع، ويحتمل أن تكون مكروهة لما فيها من السم مخافة على أكلها.

القول الثاني:-

أن هذه الحشرات محرمة لا يحل أكلها.

وقد ذهب إلى ذلك الجمهور من أهل العلم^(١)

وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بأدلة منها:-

أ- قوله تعالى [ويحرم عليهم الخبائث] وهذه الحشرات والهوام مما تستخبثه العرب فكان داخلًا في عموم الآية فيحرم.

ب- قوله تعالى [حرمت عليكم الميتة] إلى قوله [إلا ما ذكيتم].

وقد صح أن الزكاة في المقدور عليه لا تكون إلا في الحلق أو الصدر، فما لم يقدر على زكاته فلا سبيل إلى أكله إذ هو حرام فامتنع أكله إلا ميتة غير مذكي، كالسمك والجراد.

ج- ما روى عن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه

وسلم أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقا^(٢)، فالأمر بقتله دليل على حرمة، لأنه لو حل أكله لكان في قتله إضاعة للمال

(١) الهداية مع الفتوح ٩ / ٥٠٠، ٥٠١، المجموع ٩ / ١٦، ١٧، ١٩، المبدع ٩ / ١٩٧،

شرح المنتهى ٣ / ٣٩٧، المحلى ٧ / ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦.

(٢) منقلى الأخبار بشرح نيل الأوطار ٨ / ١٢٤، ابن ماجه ٢ / ١٠٧٦.

وهو منهي عنه ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم سماه فويسقا والفسق محرم.

د- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه^(١) ، فقد أمر بطرحه ولو كان حلالا أكله ما أمر بطرحه.

هـ- روى عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحرباء^(٢)

وكل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتله لا تحل ذكاته لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن إضاعة المال، ولو كانت هذه الأشياء من الصيد المباح لم يباح قتلها،

ولأن الله قال- ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم - وقال - وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما"

و- أن الحية مما له ناب فتدخل في عموم النهي عن كل ذي ناب من السباع.

ز- أن ما لم يرد فيه نص بحل أو حرمة يرجع فيه إلى استنباط الطباع أو استنباطها لقوله تعالى : " ويحرم عليهم الخبائث" وهذه الحشرات مما تستنبطها الطباع فكانت محرمة.

الترجيح :

بعد هذا العرض للآراء والأدلة فإنني أجد نفسي أميل إلى ترجيح ما ذهب إليه الجمهور من القول بحرمة هذه الحشرات والهوام لما ذكروه من أدلة ولما يأتي:-

(١) فتح الباري ١٠ / ٢٦١، ابن ماجه ٢ / ١١٥٩.

(٢) سبق تخريجه.

١- أن استدلال أصحاب القول الأول بالآية لا حجة فيه، إذ معناها لا أجد فيما أوحى إلى محرماً مما كنتم تأكلون وتستطيبون قال الشافعي وهذا أولى معاني الآية استدلالاً بالسنة.

٢- أما استدلالهم بحديث القتب فمردود من وجهين:-
الأول : أنه ضعيف قال البيهقي إسناده غير قوى. وقال النسائي ينبغي أن يكون ملقاً بن التلب ليس بالمشهور^(١) وقال ابن حزم^(٢) إن غالب بن حجرة والملق مجهولان.
الثاني: أنه لم سلم بصحته فلا حجة فيه لأنه ليس من لم يسمع حجة على ما قام به برهان النص، فعدم السماع لا يستلزم عدم ورود دليل.

وأما استدلال الجمهور بالأمر بالقتل تارة أو بالنهي عن القتل تارة أخرى على عدم الحل فقد سبق أن ذكرنا أن هذا الاستدلال موضع نظر.

ومما يرجح مذهب الجمهور هو أن هذه الحشرات الهوام مما تستخبئ النفوس، وتستبعد أكلها الطباع السليمة، وما كان كذلك كان داخل في عموم قوله تعالى : " ويحرم عليهم الخبائث - فالحشرات والهوام محرمة لهذا.

والله أعلم

(١) نيل الاوطار ٨ / ١١٨.

(٢) المحلى ٧ / ٤٠٥، ٤٠٦.

المبحث السابع

في الزكاة

مما لا خلاف فيه بين أهل العلم أنه لا يحل أكل شئ مما يحل أكله من حيوان البر طائره ودارجه إلا بزكاة^(١) - حاشا الجراد وحيوان البحر وقد سبق بيان حكمهما.

ودليل ذلك قوله تعالى - [حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتريضة والنطحية وما أكل السبع إلا ما ذكيتم] ، فقد أستثنى سبحانه وتعالى النكى من المحرم والاستثناء من التحريم إباحة فكان المنكى حلالا وغيره حراما.

(١) الزكاة في اللغة الذبح وكذلك التنكية، والزكاة في اللغة تمام الشئ وكماله ومنه الذكاء في الفهم وهو تمامه، ومنه الزكاة في السن ويقال ذكيت للنار أى أتممت إشعالها، وذكى الحيوان ذبحه وكذلك * إلا ما ذكيتم أى نبذتموه على التمام فمعنى ذكيتم أدركتم ذكاته على التمام .

النظم المستعذب ٢٥١/١، التفسير الكبير ٥٥٨/٥. قال القرطبي في تفسيره ٢١٥١/٣، ذكيت الذبيحة أنذيتها مشتقة من التطيب يقال رائحة ذكية فالحيوان إذا أسبل دمه فقد طيب لأنه يتسارع إليه التجفيف، فالزكاة في الذبيحة تطهير لها وإباحة، يراجع حاشية الشيخ عميرة ٢٣٩/٤.

وقد عرف المالكية الزكاة في الشرع بأنها عبارة عن إنهار الدم وفري الأوداج في المذبح، والنحر في المنحور والعقر في غير المقدور مقرونا بنية القصد لله وذكره عليه.

يراجع أحكام القرآن للقرطبي ٢١٥١/٣.

وعرفها الحنفية بأنها تسيل الدم الفاسد النجس المبسوط ٢٢١/١١. وعرفها الشافعية بأنها ذبح في الحلق واللبة إن قدر عليه وإلا فيعقر مزهق حيث كان - شرح المحلى على المنهاج ٤ / ٢٤٠ وعرفها الحنابلة بأنها ذبح أونحر حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر لا جراد ونحوه بقطع حلقوم ومري أو عقر ممتنع. شرح منتهى الإرادات ٣ / ٤٠٤.

ثم إن الحرمة في الحيوان المأكول لمكان الدم المسفوح وأنه لا يزول إلا بالذكاة ولأن الشرع إنما ورد بإحلال الطيبات قال تعالى (قل أحل لكم الطيبات) - وقوله [ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث] واللحم لا يطيب إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بالذكاة.

ولهذا حرمت الميتة لأن المحرم فيها وهو الدم المسفوح قائم ولذا لا يطيب مع قيامه لأنه يفسد في أدنى مدة ما يفسد في مثلها المذبوح.

وقد اشترط الفقهاء الذكاة فيما يحل أكله من حيوان البر؛ لأن ما لا يحل أكله لا تعمل فيه الذكاة فحتى لو نكح لا يحل أكله وهذا محل اتفاق أهل العلم وإن اختلفوا في عمل الذكاة فيها من حيث طهارة جلودها بذلك^(١) ثم إن الفقهاء مجمعون على أن الصيد إذا أدركه صاحبه قبل موته وفيه حياة مستقره فإنه لا يحل

(١) اختلف الفقهاء في طهارة جلود الحيوانات المحرمة بالذكاة فذهب مالك وأبو حنيفة إلى طهارتها بالذكاة ولم يستثوا من ذلك إلا الخنزير لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دباغ الأديم ذكاته أي كذكاته فثبته الدبغ بالذكاة والمثبه به أقوى من المثبه، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يظهر بذلك؛ لأن الدبغ إنما يؤثر في مأكول اللحم فكذلك ماثبه به، ثم إن الدبغ مزيل للخبث والرطوبات ومطيب للجلد على وجه لا يتغير، والذكاة لا يحصل بها ذلك فلا يستغنى بها عن الدبغ. يراجع البدائع ٨٦/١، بداية المجتهد ٤٤١/١، المهذب ١١/١، المغنى ٧١/١.

قال ابن رشد في بداية المجتهد ٤٤١/١ وسبب الخلاف هل جميع أجزاء الحيوان تابعة للحم في الحلية والحرمة أم ليست بتابعة له فمن قال: إنها تابعة للحم قال إذا لم تعمل الذكاة في اللحم لم تعمل فيما سواه، ومن رأى أنها ليست بتابعة قال وإن لم تعمل في اللحم فإنها تعمل في سائر أجزاء الحيوان لأن الأصل أنها تعمل في جميع الأجزاء لكن ارتفع عملها في اللحم بالدليل المحرم فيبقى عملها في سائر الأجزاء إلا أن يدل الدليل على المنع أ هـ.

إلا بذكاة كما اتفقوا على حل أكله بغير ذكاة إن أدركه ميتا لكنهم اختلفوا فيما عدا ذلك^(١)

إذا تقرر أن الذكاة شرط في حل أكل الحيوان المأكول البرى كان لابد من التعرض لدراسة بعض أحكام الذكاة بما يحقق الغرض من هذا البحث وذلك في جملة مطالب.

- المطلب الأول : في أنواع الذكاة.
- المطلب الثاني : في صفة الذكاة.
- المطلب الثالث : في آلة الذكاة
- المطلب الرابع : في التسمية على الذبح
- المطلب الخامس : في ذبائح أهل الكتاب.
- المطلب السادس : في ذكاة الأضطرار
- المطلب السابع : في ذكاة الجنين.

(١) من رمى صيدا أو أرسل عليه كلبه المعلم فعقره ولم يقتله فإن أدركه ولم يبق فيه حياة مستقرة بأن كانت حياته كحياة المذبوح فهذا يباح من غير ذبح بالاتفاق لأن الذكاة في مثل هذا لا تفيد، وكذلك إذا لم يدركه حيا بأن مات قبل إدراكه أما إن أدركه وفيه حياة مستقرة فلم يذبحه حتى مات رغم تمكنه من ذبحه لم يحل في قولهم جميعا لأنه في حكم الحى الذى ترك تنكيته مع القدرة عليها فأشبهه غير الصيد ولما جاء فى حديث عدى بن حاتم (وإن أدركته حيا فأنبحه). وإن كان فيه حياة مستقرة لكن لم يتسع الزمان لذكاته فإنه يحل عند المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية ويقوم عقره مقام الذكاة له. ويرى الحنفية أنه لا يحل لأنه أدركه حيا حياة مستقرة فتعلقت إباحته بتذكيره، كما لو اتسع الزمان ، يراجع البدائع ٥١/٥، بداية المجتهد ١/١٥٨، ١٥٩، المهذب ١/٢٥٤، المغنى ٨/٥٤٧، البحر الزخار ٩٦/٩٦.

المطلب الأول فى أنواع الذكاة

مما لا خلاف فيه أن الذكاة فى الحيوان المأكول إما ذبح وإما نحر^(١) وإما عقر فى غير المقدور عليه وأن الأصل فى الإبل هو النحر وأن الأصل فى البقر والغنم والطير هو الذبح^(٢) وذلك كله فى حالة الاختيار.

ودليل ذلك قوله تعالى " فصل لربك وانحر " - وقوله " إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة " وما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم [حيث ضحى بكبشين أقرنن ذبحهما بيده] فإن ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح ولم يكن هناك ضرورة لذلك فقد اختلف الفقهاء فى جواز ذلك وعدم جوازه إلى ثلاثة أقوال:
القول الأول: وذهب إليه مالك^(٣)

أنه لا يجزئ فى الإبل إلا النحر ولا يجزئ فى الغنم إلا الذبح بمعنى أنه لا يجوز ذبح ما ينحر ولا نحر ما يذبح، فإن فعل ذلك حرمت هذه الذبيحة ولا تؤكل. وقد استدلل لهذا القول بما يلى:-

(١) الذبح هو فرى الأوداج، ومحلّه ما بين اللبة واللحين، والنحر هو فرى الأوداج ومحلّه آخر الحلق وذلك بأن يضربها بحرية أو نحوها فى الوهدة التى بين أصل عنقها وصدرها. البدائع ٤١/٥، المغنى ٥٧٦/٨.

(٢) يرى المالكية أن البقر وشبهه كالجاموس وبقر الوحش إذا قدر عليه وحمّار الوحش والتيتل والخيل على القول بجلها يجوز فيها الذبح والنحر وإن كان يندب فيها الذبح فإن نحرته أذبحت كانت حلالا. الدسوقي والشرح الكبير ١٠٧/٢، بداية المجتهد ١/٤٤٤.

(٣) بداية المجتهد ١/٤٤٤، الشرح الكبير مع الدسوقي ١٠٧/٢.

١- قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة).

فقد ذكر الله الذبح في البقر وهو أمر والأمر يفيد الوجوب. ويمكن أن يناقش هذا بأنهم أول مخالف له حيث يجيزون في البقر النحر والذبح جميعا.

ثم إن هذا أمر لبنى إسرائيل وليس لنا فلا يلزمنا العمل به.
٢- كما استدلوا بقوله تعالى (وفديناه بذبح عظيم) الصافات آية ١٠٧.

فالذبح بمعنى المذبوح وهو الكبش الذي فدى الله به سيدنا إسماعيل ، فدل على أن الأصل في الغنم هو الذبح لا يجوز فيها غيره.

٣- ثم إنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نحر الإبل بمنى ^(١) وذبح الكبشين إذ ضحى بهما ^(٢)

فدل فعله صلى الله عليه وسلم على أن السنة فيهما ذلك فلا تجوز مخالفته إذ نحن مأمورون باتباعه والافتداء به في أفعاله كأقواله صلى الله عليه وسلم إذ الأحكام تؤخذ من جهته.

٤- أن أعناق الإبل طويلة وجلدها غليظ فإذا ذبحت فإنها تعذب بخروج روحها وقد نهينا عن تعذيب الحيوان بقوله صلى الله عليه وسلم " إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة

(١) روى عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال نحرنا ها هنا ومنى كلها منحرفا نحروا في رحالكم. نصب الراية ٣ / ١٦٣، سبل السلام ٢ / ٢٠٣.

(٢) حسن صحيح الترمذى ٣ / ١٦٣، ابن ماجه ٢ / ١٠٤٣، نصب الراية للزيلعي ٣ / ٢١٥، ١٥٢، ١٥١ / ٤.

وليحد أحكم شفرته وليرح نبيحته" ^(١) إذا ثبت هذا كان النحر في الإبل واجبا فلا يجوز غيره.
 القول الثاني: وذهب إليه الحنفية ^(٢) وبه قال أشهب من المالكية ^(٣)
 أنه إن نحر ما يذبح أو ذبح ما ينحر فإنه يؤكل لكن من الكراهة.

وقد استدلووا لذلك بما يلي:-

أ- أن الله ذكر في الإبل النحر وفي البقر والغنم الذبح قال سبحانه (فصل لربك وانحر) الكوثر آية ٢.

قيل في التأويل أى انحر الجزور.
 وقال في البقرة (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً) ٦٧ البقرة وقال في الغنم "وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ".

ب- أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر الإبل وذبح البقر والغنم فدل أن ذلك هو السنة.

ج- أن صحابة النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ينحرون الإبل قياما معقولة الرجل اليسرى.

فدل ذلك على أن النحر في الإبل هو السنة.

د- أن الأصل في الذكاة إنما هو الأسهل على الحيوان، وما فيه نوع راحة له فهو أفضل، والأسهل في الإبل النحر لخلو لبثها عن اللحم واجتماع اللحم فيما سواه من حلقها.

(١) نصب الرأية ٤/ ١٧٨، الترغيب والترهيب ٢/ ١٠٣، ابن ماجه ٢/ ١٠٥٨،

سنن الدرامي ٢/ ٨٢.

(٢) البدائع ٥/ ٤١.

(٣) بداية المجتهد ١/ ٤٤٤.

إذا ثبت هذا كان الأفضل في الإبل هو النحر وفي البقر والغنم الذبح فإن خالف في ذلك لم يؤثر في حل الأكل لوجود فرى الأوداج لكن مع الكراهة لمخالفته للسنة. القول الثالث : وذهب إليه عامة العلماء^(١)

أنه يجوز نحر ما يذبح وذبح ما ينحر بغير كراهة. أدلتهم:-

استدل للجمهور بما يلي :-

- ١- عموم قوله تعالى (إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ) والذكاة في اللغة الشق وسواء كان ذلك بالذبح أو النحر.
- ٢- عموم قوله صلى الله عليه وسلم (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا)^(٢)
- وفي رواية (ما أنهر الدم وفرى الأوداج فكل)^(٣)
- ففي كل هذه الروايات عموم حيث لم يخص ذبحاً من نحر ولا نحرًا من ذبح فصح أن الكل مراد.
- ٣- روى عن أسماء أنها قالت نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة^(٤)

(١) المصادر السابقة، شرح المحلى على المنهاج ٤ / ٢٤٣، المغنى ٨ / ٥٧٧، المحلى ٧ / ٤٤٥، البحر الزخار ٥ / ٣٠٥.

(٢) نصب الراية ٤ / ١٨٦، منتقى الأخبار ٨ / ١٤١، فتح البارى ٩ / ٥٣٨، ٥٣٩.

(٣) روى في الموطأ مع الزرقاني ٣ / ٨٢ موقوفاً على ابن عباس وروى في نصب الراية ٤ / ١٨٦ بلفظ كل ما أنهر الدم وفرى الأوداج.

(٤) وفي رواية عنها ذبحنا فرسا. يراجع فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٩ / ٥٥٦، منتقى الأخبار ٨ / ١٤٣، ابن ماجه ٢ / ١٠٦٤، الدرر ٢ / ٨٧.

٤- روى عن عائشة قالت نبح رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع البقرة عن أزواجه^(١) فقد ثبت من هذه الروايات أن الرسول صلى الله عليه وسلم نبح البقرة وكذلك الصحابة في عهده نحروا الفرس وهو مما ينبح ولو كان غير جائز ما فعله الرسول ولما أقر أصحابه على فعله.

٥- روى عن البراء بن عازب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أول ما نبداً به في يومنا هذا أن نصلى ثم نرجع فننحر فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن نبح قبل ذلك فإنما هو لحم قممه لأهله^(٢)

٦- روى عن طريق ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينبح وينحر بالمصلى^(٣).

فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأضاحي الذبح والنحر عموماً وفيها الإبل والبقر والغنم ولم يخص عليه السلام شيئاً من ذلك بنحر دون نبح ولا بنبح دون نحر ولو كان أحد الأمرين لا يجوز أو يكره لبينه النبي صلى الله عليه وسلم.

٧- روى عن ابن عباس قال قلت للإبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم أن ينحروا البقر^(٤).

الترجيح:-

والذي أميل إليه وأراه راجحاً من هذه الآراء هو ما عليه الجمهور من جواز ذلك بغير كراهة لما استدلوا به ولما يأتي:

(١) ذكر البخاري ٣٠٩/١ قالت فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا قال نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه وعند ابن ماجه ١٥٤٣/٢ - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن آل محمد صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بقر واحدة.

(٢) نصب الرأية ٤ / ٢١٢، فتح الباري ١٠ / ٥.

(٣) فتح الباري ١٠ / ١١، ابن ماجه ١٠٥٥/٢.

(٤) اسناده صحيح ابن ماجه ١٠٤٣/ ٢.

أ- أن الأمر في قوله تعالى "فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ" ليس لعينه بل المراد وبه إنهار الدم وإفراء الأوداج وقد وجد ذلك بالذبح كما وجد بالنحر حيث لا فرق.

ب- أن النحر أو الذبح ذكاة في محل الذكاة فجاز أكل الحيوان به.

ج- نحر النبي صلى الله عليه وسلم الإبل وذبحه للشياة إنما ذلك فعل لا أمر، وليس ذلك بمانع من غير هذا الفعل، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نحر ما يذبح وذبح ما ينحر كما ثبت عن صحابته كما سبق.

د- قولهم إن ذبح الجمل تعذيب له قول خاطئ لأن تعذيبه بالذبح كتعذيبه بالنحر ولا فرق ثم إن جلده ليس بأغلظ من جلد الثور، وما تعذيب العصفور والحمامة والدجاجة بالنحر إلا كتعذيبها بالذبح ولا فرق.

هـ- روى عن علي أنه أباح أكل بعير ضرب عنقه بالسيف ورأى ذلك ذكاة وحية أى سريعة وهذا ليس بنحر وإنما هو ذبح، ولو كان الذبح غير جائز ما كان ذلك ذكاة له.

و- روى عن عكرمة أن ابن عباس أمره أن يذبح جزورا وهو محرم والجزور هو البعير.

ز- روى عن عطاء أنه قال الذبح من النحر والنحر من الذبح.

ح- روى عن الزهر وقتادة أنهما قالوا الإبل والبقر إن شئت ذبحت وإن شئت نحرت.

فكل هذه أفعال للصحابه والتابعين وهى تدل على أن ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح جائز بغير كراهة. وهذا هو المدعى.

والله اعلم

المطلب الثانى

فى

صفة الذكاة

إذا كان الأصل فى الإبل هو النحر فالمستحب هو أن تتحرر معقولة اليد اليسرى من قيام لما روى أن ابن عمر رأى رجلاً أضجع بدنة فقال قياماً سنة أبى القاسم صلى الله عليه وسلم^(١).

كما أن الأصل فى البقر والغنم هو الذبح كما سبق فتذبح مضجعة موجهة إلى القبلة لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ووضع رجله على صفائهما وسمى وكبر^(٢) وأما توجيهها إلى القبلة فلأنه لا بد لها من وجهة فكانت جهة القبلة أولى.

كما يستحب أن يكون الذبح بسكين حاد لحديث (إن الله كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته) وأن يكون ذلك فى الحلق واللبة إجماعاً^(٣).

ولما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال [الذكاة فى الحلق واللبة] ثم إنه مجمع العروق فبالذبح فيه تتسفع الدماء ويسرع ذهوق النفس فيكون أطيب للحم.

(١) الحديث فى نصب الراية ٣/ ١٦٣، البخارى مع الفتح ١١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٢) سبق تخريجه

(٣) المغنى ٨/ ٥٧٥، واللبة هى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر.

ومما لا خلاف فيه أن كمال الذبح هو أن يقطع الودجين^(١) والحلقوم^(٢) والمرئ^(٣) فمن فعل ذلك فقد أتى بالذكاة بكمالها^(٤) إذ إن هذا أسرع لخروج روح الحيوان فيكون من إحسان الذبح الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم، ولأن فيه خروجاً من الخلاف.

فإن قطع البعض من هذه الآراب المذكورة فأسرع الموت كما يسرع من قطع جميعها فهل تحل أم لا ؟ اختلف الفقهاء في ذلك وحاصل خلافتهم كالآتي:-

القول الأول : ذهب مالك في رواية^(٥) ورواية عن أحمد^(٦) وبه قال أبو ثور^(٧) والزيدية^(٨)

إلى أنه لا بد في الذكاة من قطع الحلقوم والمرئ والودجين واستدلوا لذلك بما روى عن أبي هريرة قال [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان]^(٩) وهي التي تذبح فتقطع الجلد ولا تفرى الأوداج ثم تترك حتى تموت والأوداج اسم يقع على الحلقوم والمرئ والعرقين اللذين عن جنبهما، ولأن كل واحد من العروق يقصد بقطعه غير ما يقصد به الآخر؛ لأن

(١) وهما عرقان غليظان في جانبي ثغره النحر - محيطان بالحلقوم.

(٢) وهو مجرى النفس.

(٣) المرئ هو مجرى الطعام والشراب من الحلق.

(٤) البدائع ٥ / ٤١، بداية المجتهد ١ / ٤٤٤، المهذب ١ / ٢٥٢، المغني ٨ / ٥٧٥، المحلى ٣٨ / ٤٣٨، البحر الزخار ٥ / ٣٠٨.

(٥) بداية المجتهد ١ / ٤٤٥.

(٦) المغني ٨ / ٥٧٥.

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢١٥٢.

(٨) البحر الزخار ٥ / ٣٠٨.

(٩) منقلى الاخبار ٨ / ٤٣ أوفى اسناده عمر بن عبد الله الصنعاني وقد تكلم فيه غير

واحد.

الحلقوم مجرى النفس والمرئ مجرى الطعام والودجين مجرى الدم فإذا ترك الحلقوم لم يحصل بقطع ما سواه المقصود منه، وكذلك إذا ترك غيره وروى عن أبي يوسف ^(١) لا بد من قطع الحلقوم والمرئ وأحد الودجين لأنه يحصل بقطع أحدهما المقصود منهما وهو تسيل الدم وذلك بخلاف غيرهما.

القول الثاني وهو قول أبي حنيفة ^(٢)

إن قطع ثلاثة وترك الرابع أى الأربعة ترك الحلقوم أو المرئ أو أحد الودجين فهو حلال أكله وإن قطع اثنين فقط لم يحل وروى عن مالك ^(٣) لا يحل إلا بقطع الحلقوم والودجين. ودليلهم على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل).

ولأن المقصود من الذبح إزالة المحرم وهو الدم المسفوح.

فالمعتبر هو الموت على وجه يطيب معه اللحم ويفترق فيه الحلال وهو اللحم من الحرام وهو الدم الذى يخرج بقطع الأوداج وذلك بقطع الأكثر من العروق الأربعة وللاكثر حكم الكل فيما بنى على التوسعة فى أصول الشرع، والذكاة بنيت على التوسعة حيث يكتفى فيها بالبعض بلا خلاف بين الفقهاء وإنما اختلفوا فى الكيفية فيقام الأكثر فيها مقام الجميع.

القول الثالث: وذهب إليه الشافعية ^(٤) والحنابلة فى المذهب ^(١)

(١) البدائع ٥ / ٤١، ٤٢، أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٣٤.

(٢) المصبرين السابقين نفس الصفحات.

(٣) بداية المجتهد ١ / ٤٤٥، الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢١٥٢.

(٤) المهذب ١ / ٢٥٢، شرح المطى ٤ / ٢٤٢.

أنه لو اقتصر على قطع الحلقوم والمرئ اجزاء لأن الحلقوم مجرى النفس والمرئ مجرى الطعام والروح لا تبقى مع قطعهما عادة وقد تبقى بعد قطع الودجين إذ هما عرقان كسائر العروق والحياة تبقى بعد قطع عرقين من سائر العروق.

القول الرابع: وذهب إليه ابن حزم الظاهري^(١)

أنه يكفي في حل الحيوان أن يقطع بعض هذه الآراب المذكورة فيسرع الموت إلى الحيوان كما يسرع من قطع جميعها فإن لم يسرع الموت فليعد القطع ولا يضره ذلك شيئاً وأكله حلال لأن المعتبر هو الذكاة والذكاة في اللغة الشق في الحلق وقطع يكون الموت في أثره، أو النحر في الصدر بحيث يكون الموت في أثره، فإذا قطع بعض هذه الأربعة فقد وجدت الذكاة فيحل الحيوان بذلك ، ولو أن الذكاة لا تكون إلا بقطع بعض الآراب المختلف فيها دون بعض أو بقطع جميعها أو بصفة من الصفات التي اختلف الناس فيها لما ترك الله تعالى بيانها ولا أغفل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الترجيح:-

والذي أميل إليه وأراه راجحاً هو القول الأول لأن فرى الأوداج شرط في الذكاة والأدواج اسم يقع على الحلقوم والمرئ والعرقين اللذين عن جنبيهما.

أما كون فرى الأوداج شرطاً في الذكاة فلما روى من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان وقد فسر بالتي تذبح فيقطع الجلد ولا يفرى الأوداج ثم تترك حتى تموت.

(١) المغنى ٢٧٥/٨

(٢) المحلى ٤٣٨/٧ ، ٤٤٢

وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج ما خلا السن والظفر، وحديث اذبحوا بكل ما أفرى الأوداج وأهرق الدم ما خلا السن والظفر^(١).

فالمعتبر في هذا هو فرى الأوداج وتسجيل الدم حتى يطيب اللحم، وكل ما كان أسرع في إزهاق روح الحيوان فهو أولى للنهي عن تعذيب الحيوان والأمر بإحسان الذبحة.

ذبح الحيوان من القفا:-

إذا قطع إنسان أعضاء الذكاة في الحيوان من ناحية العنق فهل يحل الحيوان بذلك أم لا؟ اختلف الفقهاء في هذا وكان خلافتهم على النحو التالي:-

أ- ذهب المالكية وسعيد بن المسيب وابن شهاب الزهري^(٢) وهو قول أحمد^(٣).

إلى أنها لا تؤكل حتى لو استوفى القطع وأنهر الدم وقطع الحلقوم والودجين.
ودليلهم على ذلك:-

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا إن الذكاة في الحلق واللبة^(٤).

فقد بين محلها وعين موضعها بقوله وبفعله، حيث ذبح صلى الله عليه وسلم وفي الحلق ونحر في اللبة، والذبح من القفا

(١) ذكر في الموطأ بشرح الزرقاني ٣ / ٨٢، انه موقوف على ابن عباس.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٢١٥٢؛ بداية المجتهد ١ / ٤٤٦.

(٣) هذا إذا تعدد ذبحها من القفا فإن فعل ذلك خطأ بأن التوت الذبيحة عليه فأتت السكين في قفاها فإنها تحل إذ هي بمثابة المعجوز عن ذبحها في محل ذبحها فسقط اعتبار المحل فهي كالمتردية في بئر . المغني ٨ / ٥٧٨.

(٤) رواه أبو هريرة وفي إسناده مقال - منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ٨ / ١٤١، ١٤٢، ورجح في نصب الراية ٤ / ١٨٥ وقفه على ابن عباس وعمر.

ليس ذبحاً في الحلق ولا نحرًا في اللبة من الصفات التي اختلف الناس فيها لما ترك الله تعالى بيانها ولا أغفل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الترجيح:-

والذي أميل إليه وأراه راجحاً هو القول الأول لأن فرى الأوداج شرط في الذكاة والأوداج اسم يقع على الحلقوم والموى والعرقين اللذين عن جنبيهما.

أما كون فرى الأوداج شرطاً في الذكاة فلما روى من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن شريطه الشيطان وقد فسر بالتي تذبح فيقطع الجلد ولا يفرى الأوداج ثم تترك حتى تموت. وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل ما أنهر الدم وأفرى الأوداج ما خلا السن والظفر، وحديث أنذبحوا بكل ما أفرى الأوداج وأهرق الدم ما خلا السن والظفر^(١).

فالمعتبر في هذا هو فرى الأوداج وتسجيل الدم حتى يطيب اللحم، وكل ما كان أسرع في إزهاق روح الحيوان فهو أولى للنهي عن تعذيب الحيوان والأمر بإحسان الذبحة.

ذبح الحيوان من القفا:-

إذا قطع إنسان أعضاء الذكاة في الحيوان من ناحية العنق فهل يحل الحيوان بذلك أم لا؟ اختلف الفقهاء في هذا وكان خلافتهم على النحو التالي:-

أ- ذهب المالكية وسعيد بن المسيب وابن شهاب الزهري^(٢) وهو قول أحمد^(٣).

(١) ذكر في الموطأ بشرح الزرقاني ٣ / ٨٢، أنه موقوف على ابن عباس.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٢١٥٣ بداية المجتهد ١ / ٤٤٦.

(٣) هذا إذا تعمد ذبحها من القفا فإن فعل ذلك خطأ بأن التوت الذبيحة عليه فأنت السكين على قفاها فإنها تحل إذ هي بمثابة المعجوز عن ذبحها في محل ذبحها فسقط اعتبار المحل فهي كالمتردية في بئر المغنى ٨ / ٥٧٨.

إلا أنها لا تؤكل حتى لو استوفى القطع وأنهر الدم وقطع الحلقوم والودجين.

ودليلهم على ذلك:-

١- ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ألا إن الذكاة في الحلق واللبة^(١)

فقد بين محلها وعين موضعها بقوله وبفعله، حيث ذبح صلى الله عليه وسلم في الحلق ونحر في اللبة، والذبح من القفا ليس ذبحاً في الحلق ولانحرا في اللبة.

٢- أن الذكاة وإن كان المقصود منها إنهار الدم إلا أن فيها ضرباً من التعبد.

فاذا لم تقع بنية ولا بشرط ولا بصفة مخصوصة زال منها حظ التعبد فلم تؤكل لذلك.

٣- أن الذكاة لا تعمل في منقوذة المقاتل، فالقاطع لأعضاء الذكاة من القفا لا يصل إليها بالقطع إلا بعد قطع النخاع وهو مقتل من المقاتل، فترد الذكاة على حيوان قد أصيب مقتله فلا تصح.

٤- أن في الفعل تعذيب للحيوان وزيادة إيلاء دون حاجة وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان.

ب- وذهب الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) والظاهرية

(١) رواه أبو هريرة وفي إسناد مقال- منتقى الأخبار بشرح نيل الأوطار ٨ / ١٤١، ١٤٢، ورجح في نصب الراية ٤ / ١٨٥ وقله على ابن عباس وعمر.

(٢) يرى الحنفية الحل لكن مع الكراهة لأن ذلك زيادة في ألمها من غير حاجة. البدائع ٥ / ٤٢.

(٣) المذهب ١ / ٢٥٢، شرح المحلى على المنهاج ٤ / ٢٤٢.

(٤) هذه رواية القاضي وهي المصححة في المذهب- المغنى ٨ / ٥٧٨.

(١) والزبيدية^(٢) وهو مروى عن علي وعمران بن الحصين وابن عمر^(٣) إلى أنها تحل بذلك إن بقيت فيها حياة مستقرة قبل قطع الحلقوم والمرئ وإلا لم تحل ويعتبر ذلك بالحركة القوية.

وقد استدلوا لذلك بما يلي:-

- ١- أما دليل حل ما ذبح من القفا وفيه حياة مستقرة أنه اجتمع فيه قطع ما تبقى الحياة معه مع الذبح، والذبح إذا أتى على ما فيه حياة مستقرة أحله كأكله السبع والمتردية والنطحية.
- ٢- ولأن فاعل ذلك فرى الأوداج وأنهر الدم وما فرى فيه الأوداج وأنهر الدم فإنه يحل لحديث (ما أنهر الدم وفرى الأوداج فكل)^(٤) ولو كان ههنا صفة لازمة لبينها النبي صلى الله عليه وسلم كما بين وجوب أن لا يؤكل ما أنهر الدم وأن لا يكون ذلك بسن ولا ظفر.. الخ.
- ٣- روى أن علي بن أبي طالب قال في الدجاجة إذا قطع رأسها ذكاة وحية أى سريعة وأمر بأكلها.
- ٤- روى أن رجلاً ضرب عنق بطة بسيفه فأبان رأسها فسأل عمران بن الحصين فأمره بأكلها.
- ٥- روى أن خبازاً لأنس بن مالك ذبح دجاجة فاضطربت عليه فذبحها من قفاها فأبان رأسها فأرادوا طرحها فأمرهم أنس بأكلها.

(١) المحلى ٧ / ٣٩٩، ٤٤٣، ٤٤٤.

(٢) قال صاحب البحر الزخار ٥ / ٣٠٥، ٣٠٦، ويجزى في القفا إن فرى الأوداج قبل موته وتكره لمخالفته الشرع.

(٣) بداية المجتهد ١ / ٤٤٦.

(٤) سبق تخريجه.

٦- روى عن أن عباس قال إذا أهرق الدم وقطع الودج فكله.

٧- سئل الشعبي عن ديك ذبح من القفا فقال إذا سميت فكل.

٨- سئل إبراهيم النخعي عن دجاجة ذبحت من القفا فقال تلك القفينة لا بأس بها.

فكل هؤلاء الصحابة والتابعين يجيزون ما ذبح من القفا إذا قطعت العروق وفيه حياة مستقرة أما إن قطعت وليس فيها حياة فلا تحل عند الجميع لأنها صارت ميتة قبل الذكاة وهي لا تحل الميتة.

الترجيح:-

والذي أميل إليه وأرجحه هو ما ذهب إليه الجمهور من القول بحل ما ذبح من القفا إذا تيقن من حياته عند قطع العروق لقوة أدلتهم وضعف أدلة القول الأول- وبيان ضعفها كالتالي:-

١- أما الاستدلال بحديث (الذكاة في الحلق واللبة) فهو ضعيف لأنه ليس في كون الذكاة في الحلق ذكاة من ورائه دون أمامه أو من أمامه دون ورائه فبطل الاستدلال به.

٢- قولهم إن الذكاة لا تعمل في منفوذ المقاتل - قلنا نعم إذا لم يبق فيه حياة مستقرة وهذا أمر مسلم به أما إن تم القطع وفي الحيوان حياة مستقرة فإن الذكاة تعمل فيه.

المطلب الثالث

فى آلة الذكاة

سبق أن ذكرنا أن أنواع الذكاة فى الحيوان المقدور عليه إما ذبح وإما نحر، وهذا الفعل يستلزم آلة يقطع بها العروق والأوداج ويسيل الدم.

وقد اتفق الفقهاء^(١) على أن كل ما أنهر الدم وفرى الأوداج من حديد أو صخر أو عود أو قصب^(٢) تجوز به الذكاة. ودليلهم على ذلك ما يلى:-

أ- روى رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله إننا لاقو العدو غداً وليس معنا مدى فقال رسول الله - ﷺ - ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر ... الخ^(٣).

ب- روى عن عدى بن حاتم أنه قال قلت يا رسول الله أرأيت إن أصاب أحدنا صيداً وليس معه سكين أينكى بمروءة أو

(١) البدائع ٥/ ٤٢، بداية المجتهد ١/ ٤٤٧، التسوقى والشرح الكبير ٢/ ١٠٧، المهذب ١/ ٢٥٢، المغنى ٨/ ٥٧٤، المحلى ٧/ ٤٥٠، البحر الزخار ٥/ ٣٠٦.

(٢) يشترط فى آلة الذبح أن تكون حادة محددة وسواء كانت من حديد أو من غير حديد كالعود المحدد والحجر المحدد والقصب الحاد، وإنما شرط فى الآلة أن تكون حادة حتى لا يعذب الحيوان، ولهذا أمر رسول الله - ﷺ - بإحسان الذبحة بقوله (إن الله كتب الإحسان على كل شئ فإذا قتلتم فأحسنوا القتل وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته. فإذا قتل الحيوان بمنقل - أى غير محدد لم يحل لأثمه وقيد. سبق تخريجه.

بشقة العصا فقال - ~~اللعن~~ - أمر الدم بما شئت واذكر اسم الله تعالى^(١). والمروة هي الحجر الصوان فقد دل الحديث على جواز الذبح بالحجر والعصا وكل ما أنهر الدم.

ج- روى أن جارية لكعب بن مالك ذبحت شاة بمروة فسأل كعب رسول الله - ﷺ - عن ذلك فأمر بأكلها^(٢).

د- روى أن رجلاً من بنى حارثة كان يرعى لقحة فأخذها الموت فلم يجد شيئاً ينحرها به فأخذ وتدا فوجأها به في لبثها حتى أهریق دمها ثم جاء النبي - ﷺ - فأمره بأكلها^(٣).
غير أن الفقهاء اختلفوا في الذبح بغير ذلك من السن والظفر والعظم أيجوز الذكاة بها أم لا على أقوال:-

١- الذكاة بالسن والظفر:-

السن والظفر إما أن يكونا قائمين أو منزوعين فإن كانا غير منزوعين فلا يحل الذبح بهما^(٤) لما روى عن النبي - ﷺ - أنه سئل عن الذبح بالمروة وشقة العصا فقال ما أنهر الدم وذكر

(١) منتقى الأخبار ٨ / ١٣٩، المستدرك للحاكم، ابن ماجة ٢ / ١٠٦.

(٢) منتقى الأخبار ٨ / ١٣٩، صحيح البخارى مع الفتح ٩ / ٥٤٦، الموطأ مع شرح الزرقانى ٣ / ٨٢.

(٣) رواه أبو داود فى السنن، ورواه مالك فى الموطأ مع الزرقانى ٣ / ٨١، ٨٢ بلفظ (فذاكها بشظاظ- أى بوترد- فقال ليس بها بأس).

(٤) البدائع ٥ / ٤٢، أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٣٣، المهذب ١ / ، المغنى ٨ / ٥٧٤، البحر الزخار ٥ / ٣٠٦، المحلى ٧ / ٤٥٠.



اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة.

فقد علل النهي بأنه مدى الحبشة وهم إنما كانوا يذبحون بالظفر القائم في موضعه غير المنزوع.
وقال ابن عباس ذلك الخنق.

ثم إن الذبح بالظفر والسن غير المنزوع ينرد ولا يفرى - أى يقتل بغير ذكاة - فلذا لم تصح الذكاة بهما فإن ذبح بهما قائمين غير منزوعين لم يحل المذبوح وكان ميتة كغير المذبوح لأن الذابح يعتمد على الذبيح فيخنق ولم يحك في هذا خلافاً إلا رواية عن مالك^(١) أنه يكره الذبح بهما ولا يحرم فإن ذبح بهما حل المذبوح مع الكراهة، والرواية الثانية عنه أنه يجوز الذبح بهما بغير كراهة.

أما إن كانا منزوعين فقد اختلف الفقهاء في جواز الذكاة بهما وبيان خلافهم فيما يلي:-
أ- ذهب الحنفية^(٢) ورواية عن مالك^(٣).

إلى أنه يجوز الذبح بهما في حال الانفصال إذا فرى الأوداج مع الكراهة.

(١) الدسوقي والشرح الكبير ١٠٧ / ٢.

(٢) البدائع ٤٢ / ٥، أحكام القرآن للجصاص ٤٣٦ / ٢.

(٣) وقد صحح ابن رشد هذه الرواية، الدسوقي والشرح الكبير ١٠٧ / ٢.

أما دليل الجواز: فهو أن الزكاة هي قطع الأوداج، والسن والظفر المنزوعين لما قطعاً الأوداج فقد وجد الذبح بهما فيجوز كما لو ذبح بالمروءة لبيطة القصب.

أما السن والظفر المنهى عن الذبيحة بهما فهما القائمين في صاحبهما بدليل ما ورد عن النبي - ﷺ - أنه قال إنها مدى الحبشة لأن الحبشة إنما كانت تفعل ذلك لإظهار الجلادة وذلك بالظفر القائم لا بالمنزوع.

ومما يؤيد هذا ما ورد في بعض الروايات (إلا ما كان قرصاً بسن أو حراً بظفر)^(١) والقرص إنما يكون بالسن القائم.

وأما وجه الكراهة في الذبح بهما فهو من جهة الكلاله لما يلحق الحيوان من الألم الذي لا يحتاج إليه في صحة الزكاة وهو منهى عنه بحديث (إذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته إلخ).

ب- وذهب الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) والزيدية^(٤) والظاهرية^(٥) وهو رواية عن مالك^(٦) وبه قال الليث^(٧) والثوري^(٨) أنه لا يجوز الذبح بالسن والظفر مطلقاً قائمين أو منزوعين.

(١) نصب الرأية ٤ / ١٨٦.

(٢) المذهب / ٢٥٠، الإقناع ٢ / ٢٧٠، ٢٧١.

(٣) المغنى ٨ / ٥٧٤.

(٤) البحر الزخار ٥ / ٣٠٦.

(٥) المحلى ٧ / ٤٥٠.

(٦) وقد صحح الباجي هذا القول الدسوقي والشرح الكبير ٢ / ١٠٧.

وأدلتهم على ذلك:-

١- قول النبي - ﷺ - [ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدى الحبشة].

حيث استثنى الظفر والسن من الإباحة والاستثناء من الإباحة تحريم، ثم إنه علل بكون الظفر مدى الحبشة وقد نهينا عن التشبه بهم.

٢- أن ما لم تجز الزكاة متصلاً لم تجز به منفصلاً كغير المحدد.

٢- الترجيح:-

والذي أميل إليه وأراه راجحاً هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من عدم جواز الذبح بالسن والظفر مطلقاً، لعموم النهي في الحديث وهو يفيد التحريم، ثم إن الزكاة فيها معنى التعبد فيجب الاقتصاد على ما جاء به الشرع والانتفاء عما نهى عنه، والشارع أجاز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا بالسن والظفر ولم يفرق بين القاسم والمنزوع.

٢- الزكاة بالعظم:-

كما اختلف الفقهاء في الذبح بالسن والظفر اختلفوا في بقية العظام غير السن هل النهي عن السن نهى عن غيرها من

(٧) المحلى ٧/ ٤٥٠.

(٨) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣٦.

العظام أم هو قاصر على السن فقط؟ وبيان خلافهم فيما يلي:-
أ- ذهب الشافعية^(١) والزيدية^(٢) وهو رواية عن مالك^(٣) ورواية
عن أحمد^(٤) وبه قال النخعي^(٥) والليث إنه لا يحل التذكية بالعظم
مطلقاً.

ودليلهم:-

ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (ما أنهر الدم
ونكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك
أما السن فعظم إلخ.

ب- وذهب الجمهور من الفقهاء^(٦).

إلى جواز الذبح بالعظم غير السن إلا أن منهم من أطلق
ذلك دون تقييد ومنهم من قيده بعظام دون عظام^(٧).

(١) الاقناع ٢/ ٢٧٠، ٢٧١، شرح المحلى على المنهاج ٤/ ٢٤٣.

(٢) البحر الزخار ٥/ ٣٠٦.

(٣) يراجع الدسوقي والشرح الكبير ٢/ ١٠٧.

(٤) المغنى ٨/ ٥٧٤.

(٥) المصدر السابق، المحلى ٧/ ٤٥٠.

(٦) البدائع ٥/ ٤٢، الدسوقي والشرح الكبير ٢/ ١٠٧، المغنى ٨/ ٥٧٤، المحلى ٧/

٤٥٠، ٤٥١.

(٧) لم تجز الظاهرية الزكاة بعظم الانسان والخنزير والحمار الاهلى والسبع واجازوا
الزكاة بغيرها من عظام الميتة، لأن عظم الانسان مواراته فرض وعظم الخنزير
رجس وعظم الحمار أيضاً رجس فكان اجتنباهما واجب. المحلى ٧/ ٤٥٠، ٤٥١.

ودليلهم على ذلك:

١- أن العظم دخل في عموم اللفظ المبيح وهو ما أنصر الدم وذكر أسم الله عليه فكلوا ثم استثنى السن والظفر خاصة فيبقى سائر العظام داخلاً فيما يباح الذبح به والمنطوقه مقدم على التعليل.

٢- ثم أنه - ﷺ - علل النهى عن الظفر بكونه من مدى الحبشه فكان مقتضى العلة أن يحرم الذبح بمدى الحبشة من أى شئ كانت لكن هذا غير مراد فثبت أن النهى عن السن لكونه سناً لا يكونه معللاً بأنه عظم الترجيح.

الترجيح:

والذى أميل إليه وأراه راجحاً هو ما ذهب إليه الجمهور من جواز التذكية بالعظم ما لم يكن سناً لأن النبى - ﷺ - لو أراد تحريم الذكاة بكل عظم لما سكت عن ذلك ولقال ليس العظم والظفر فاقتصاره على السن دليل على أن المراد بالتحريم من العظام هو ما كان سناً خاصة فيبقى ما عداه على أصل الحل.

والله أعلم

المطلب الرابع

فى التسمية على الذبيحة

مما لا خلاف عليه أنه يستحب التسمية عند الذبح أو النحر لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه نفسق ﴾^(١) وما روى عن عدى بن حاتم قال سألت رسول الله - ﷺ عن الصيد فقال: (إذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله عليه)^(٢).

فإن ترك التسمية عند التذكية أو الصيد عمداً أو سهواً فقد اختلف الفقهاء فى حل ذلك وحرمته على ثلاثة أقوال:-
القول الأول: وذهب إليه الظاهرية^(٣) والزيدية^(٤) وهو مروي عن ابن عمرو به قال الشعبي وابن سيرين^(٥) وأبى ثور حيث يرون أن التسمية حال الذبح- أو عند إرسال الصيد- فرض فمن تركها عامداً أو ناسياً لم تحل ذبيحته، وبفرضية التسمية قال الحنابلة فى الصيد خاصة^(٦).

(١) الأنعام، بعض آية/ ١٢١.

(٢) قال الترمذى ٣/ ١٤٦، حسن صحيح.

(٣) المحلى ٧/ ٤١٢ وما بعدها.

(٤) البحر الزخار ٥/ ٣٠٦.

(٥) بداية المجتهد ١/ ٤٤٨، المحلى ٧/ ٤١٤.

(٦) فرق الحنابلة بين الصيد والذبح- ففى الصيد- إن ترك التسمية عند إرسال الجارح لم يبح الصيد تعمد ترك التسمية أو سها عنها، وعن أحمد رواية أخرى بالتفريق بين إرسال الجارح فتجب وبين إرسال السهم فلا تجب وعنه رواية أخرى بأنه يباح متروك التسمية عمداً أو سهواً - المغنى ٨/ ٥٤٠.

وقد استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأدلة من القرآن والسنة وأقوال السلف والمعقول.

فمن القرآن: استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ .

فقد دلت الآية على تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه وذلك من وجوه:

الأول: أن في الآية نهياً عن الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه والنهي يفيد التحريم، وإذا كان ترك التسمية حراماً كانت التسمية واجبة.

الثاني: أن الله سمى متروك التسمية فسقاً من غير أن يفصل بين ما ترك عمداً وما ترك سهواً فكان الكل سواء.

الثالث: أن ما لم يذكر اسم الله عليه فسق والفسق محرم. كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾^(١).

فهذا أمر يقتضي الإيجاب وأنه غير واجب على الأكل فدل على أنه أراد به حال الاصطيد، والسائلون كانوا مسلمين فلم يباح لهم الأكل إلا بشريطة التسمية.

أما أدلتهم من السنة فمنها:

- ١- روى عن رافع بن خديج قال لنا رسول الله - ﷺ - (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل).

(١) بعض آية/ ٤ من سورة المائدة.

٢- روى عن عدى بن حاتم أنه قال قلت لرسول الله - ﷺ -
(أرسل كلبى فأجد مع كلبى كلباً قد أخذ لا أدرى أيهما أخذ
فقال رسول الله - ﷺ - فلا تأكل إنما سميت على كلبك ولم
تسم على غيره)^(١). فجعل - ﷺ - ذكر الله شرطاً لحل
الأكل فى الحديث الأول، وعدم ذكر الله فى الحديث الثانى
مانعاً من الأكل.

أما أقوال السلف فمنها:

١- روى عن محمد بن زياد أن رجلاً نسي أن يسمي الله على
شاة ذبحها فأمر ابن عمر غلامه أن يقف إلى جانبه. فإذا
أراد أن يبيع منها لأحد أن يقول له إن ابن عمر يقول إن هذا
لم يذكر اسم الله عليها حين ذبحها)^(٢).

٢- روى عن نافع أنه كره أكل ما نسي ذابحه أن يسمي الله
تعالى عليه وكذلك ابن سيرين وعكرمة.
أما المعقول فقد استدلوا.

بأن التسمية لما كانت واجبة حالة الذكر فكذا حالة النسيان
لأن النسيان لا يمنع الوجوب والحظر كالخطأ.
القول الثانى: وذهب إليه الشافعية^(٣) والحنابلة فى رواية^(٤) وهو
مروى عن أبى هريرة وابن عباس وهو قول الأوزاعى^(٥) أن
التسمية عند الذبح أو الصيد سنة وليست واجبة.

(١) ابن ماجه ٣٢٠٨ / ٢ بلفظ إنما ذكرت اسم الله على كلبك، الترمذى ١٤٦ / ٣،
نصب الراية ١٨٤ / ٤.

(٢) نصب الراية ١٨٢ / ٤.

(٣) المذهب ١ / ٢٥٢، الام ٢ / ٢٢٧، حاشية الشيخ عميرة على المنهاج ٤ / ٢٤٣.

فبإباح مترك التسمية عمدا أو سهوا.

وقد استدلو لمذهبهم هذا بما يلي:-

- أ- قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحَى إِلَىٰ مُحَرَّمًا ﴾ ومترك التسمية لم يدخل فيما نصت عليه الآية فلم يكن محرماً.
- ب- روت عائشة أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما من الأعراب يأتونا باللحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله - ﷺ - اذكروا اسم الله عليه وكلوا^(١).
- دل هذا على إباحة أكل مترك التسمية عند الذبح أو الصيد مطلقاً حيث لم يفرق بين ما ترك التسمية عليه عمدا أو سهوا.

- ج- روى عن أبي هريرة أن النبي - ﷺ - سئل فقيل أرأيت الرجل منا يذبح ونسى أن يسمى الله فقال اسم الله على كل مسلم^(٢).

فقد دل الحديث على لإباحة مترك التسمية مطلقاً حيث ذكر أن أسم الله في قلب المسلم سواء سمي أم لا ترك التسمية عمداً أو سهواً فذبيحته حلال لأن أسم الله في قلبه فهو ذاكر لله دائماً.

(١) هذا عندهم خاص بالذكاة - أما الصيد فقد سبق أن تحقيق مذهبهم أنه لا بإباح مترك التسمية عمدا أو سهوا. يراجع المغنى ٨ / ٥٤٠، ٥٦٥.

(٢) بداية المجتهد ١ / ٤٤٨، المحلى ٧ / ٤١٢، الجصاص ٣ / ١٠.

(٣) فتح الباري ٩ / ٥٥٠، الموطأ مع الزرقاني ٣ / ٨٠، ابن ماجه ٢ / ١٠٦٠.

(٤) في لفظ اسم الله على فم كل مسلم - الدارقطني ٢ / ٥٤٩، مجمع الزوائد للهيتمي ٤ / ٣٠، نصب الراية ٤ / ١٨٣.

د- روى عن البراء أن النبي - ﷺ - قال المؤمن يذبح على أسم الله سمي أو لم يسم (١).

فهذا نص في محل الخلاف حيث أباح ما لم يسم عليه مطلقاً من غير فرق بين عمد وسهو.

القول الثالث: وذهب إليه الجمهور من الحنفية (٢) والمالكية (٣) والحنابلة (٤) في مشهور المذهب وبه قال عطاء، وطاووس والثوري والحسن وسعيد بن المسيب (٥) وغيرهم.

إن ترك التسمية عمداً لم يحل وإن تركها ناسياً يحل، فالتسمية واجبة عند الذكر ساقطة عند النسيان. وقد استدلوا لذلك بأدلة كثيرة.

أما أدلتهم على فرضيتها عند الذكر فهي نفس أدلة القول الأول فالأمر فيها محمول على ما تركت التسمية عليه عمداً بدليل قوله تعالى: وإنه لفسق) والأكل مما نسيت التسمية عليه ليس بفسق؛ لأنه لا فسق إلا بإرتكاب المحرم.

وأما أدلتهم على حل متروك التسمية سهواً فهي كالتالي:
أ- روى عن راشد بن سعيد أن النبي - ﷺ - قال (ذبيحة المسلم حلال سمي أو لم يسم مالم يتعمد) (٦).

(١) البيهقي ولا يحتج به، نصب الرأية ٤ / ١٨٢، وقال غريب بهذا اللفظ.

(٢) البدائع ٥ / ٤٧، أحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٠، ١١، ١٢.

(٣) بداية المجتهد ١ / ٤٤٨.

(٤) المغني ٨ / ٥٦٥.

(٥) المغني ٨ / ٥٦٥، بداية المجتهد ١ / ٤٤٨، أحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٠.

(٦) ورد في سبل السلام ٤ / ٨٩، ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أم لم يذكر وكذا في نصب الرأية ٤ / ١٨٣.

فهذا نص في حل متروك التسمية سهوا وعدم حل متروك التسمية عند التعمد.

- ب- روى عن ابن عباس أنه سئل عن رجل ذبح ونسى أن يذكر اسم الله عليه فقال أسم الله - ﷻ - في قلب كل مسلم فليأكل - وفي رواية أخرى أن المسلم ذكر الله في قلبه^(١).
- ج- أن الناسي لم يترك التسمية بل ذكر اسم الله - ﷻ - ، والذكر قد يكون باللسان وقد يكون بالقلب والناسي ذاكر بقلبه.

المناقشة والترجيح:

بعد ذكر الأقوال والأدلة فإنني أميل إلى الأخذ برأى الجمهور القائل بإيجاب التسمية حالة الذكر وسقوطها حالة النسيان لما استدلوا به ولما يأتي:

أ- أن ظاهر قول تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ يقتضي إيجاب التسمية مطلقا لكن قامت الدلائل على جواز الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه من مثل حديث عائشة أن الأعراب يأتوهم باللحم وهم حديثو عهد بكفر ولا يدري أذكروا اسم الله عليه أم لا، وقد أمرهم النبي - ﷺ - بأكله، فمقتضى الجمع بين الأدلة أن يحمل الأمر على الوجوب في حالة الذكر دون حالة النسيان.

(١) سبق أن ذكرنا وروده بلفظ اسم الله على فم كل مسلم -الدارقطني ٢/ ٥٤٩، مجمع الزوائد ٤/ ٣٠.

٢- أن الناسى فى حالة نسيانه غير مكلف بالتسمية بدليل ما روى عن النبى - ﷺ - أنه قال: (تجاوز الله عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) ^(١) وإذا لم يكن مكلفا بالتسمية فقد أوقع الذكاة على الوجه المأمور به فلا يفسده ترك التسمية.

٣- أن النسيان جعل عذرا مانعا من التكليف فيما يغلب وجوده حتى لا يقع الناس فى الحرج، ولو لم يجعل عذرا لوقع الناس فى الحرج، والحرج مدفوع بقوله تعالى: ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ ^(٢). وذكر اسم الله عند الذبح ليس مما يعود الذابح نفسه، لأن العادة أن الذبح يكون من القصابين ومن الصبيان الذين لم يعودوا أنفسهم ذكر الله، فترك التسمية منهم لا يندر وجوده، بل يغلب فيجعل عذرا دفعا للحرج.

٤- أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما ﴾ على حل متروك التسمية عمدا أو سهوا فمردود بأن ذلك محتمل أنه كان لا يجد وقت نزول الآية محرما سوى المذكور فيها ثم وجد تحريم متروك التسمية بعد ذلك، كما كان لا يجد تحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير، وتحريم الحمار الأهلى والبغل عند نزولها، ثم وجد بعد ذلك. إذا ثبت أن التسمية عند الذكاة واجبة حالة الذكر

(١) نصب الراية ٢/ ٦٤، الحاكم فى المستدرک ٢/ ١٩٨.

(٢) بعض آية/ ١٧٨ من سورة الحج.

ساقطة عند النسيان فإنها معتبرة حال الذبح أو قريبا منه، لا يجوز تقديمها عليه إلا بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ والذبح مضمّر فيه معناه ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح، وأما وقتها في الصيد فهو وقت إرسال السهم أو الحيوان، لا وقت الإصابة لحديث إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل.

ويكفي في التسمية ذكر اسم الله - ﷻ - أي اسم كان لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ من غير فصل بين اسم واسم وسواء قرن بالاسم الصفة كأن يقول الله أكبر الله أعظم الله الرحمن أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم.

والله أعلم

المطلب الخامس

فى

ذبائح أهل الكتاب

مما لا خلاف عليه^(١) أن ما ذبحه المشرك والمرتد والمجوسى^(٢) لا يحل أكله وكذلك ما صاده.

أما ذبيحة أهل الشرك فلقوله تعالى: ﴿وما أهل لغير الله به﴾ وقوله ﴿وما ذبح على النصب﴾ أى للنصب وهى الأصنام التى يعبدونها.

وأما ذبيحة المجوسى فلقوله عليه الصلاة والسلام (سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب غير ناكحى نسائهم ولا آكلى ذبائحهم)^(٣) ولأنهم مشركون.

وأما المرتد فلأنه لا يقر على الدين الذى انتقل إليه فكان كالوثنى الذى لا يقر على دينه.

أما ذبائح أهل الكتاب - اليهود والنصارى - وكذلك ما صادوه فقد أجمع الفقهاء على حلها^(٤) لقوله تعالى ﴿وطعام الذين

(١) البدائع ٥/ ٤٥، ٤٦، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٥٦، بداية المجتهد ١/ ٤٤٩، ٤٥٠، المذهب ١/ ٢٥١، شرح المحلى على المنهاج ٤/ ٢٤٠، المغنى ٨/ ٥٦٨، المحلى ٧/ ٤٥٦.

(٢) يرى ابن حزم فى المحلى ٧/ ٤٥٦، أن المجوسى أهل كتاب فحكمهم كحكم أهل الكتاب تحل ذبائحهم، ورد الحديث بأنه مرسل ولا حجة فى مرسل، وبأن الله لم يرض بأخذ الجزية من غير كتابى وأخذها النبى - ﷺ - من المجوس وما كان ليخالف أمر ربه تعالى.

(٣) قال الزيلعى فى نصب الراية ٤/ ١٨١ حديث غريب.

أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ۞ والمراد بطعامهم ذبائحهم كذا روى عن ابن عباس وأبى الدرداء والحسن ومجاهد وإبراهيم وقتادة والسدى، ولأن ظاهر الآية يقتضى ذلك لأنه لو لم يكن المراد ذلك لم يكن للتخصيص بأهل الكتاب معنى لأن غير الذبائح من أطعمة الكفرة مأكول، وصيدهم من طعامهم فيدخل فى عموم الآية^(١).

ولأن مطلق اسم الطعام يقع على الذبائح كما يقع على غيرها لأنه اسم لما يتطعم، والذبائح مما يتطعم فيدخل تحت إطلاق اسم الطعام فيحل لنا أكلها، ولما روى أن النبى - ﷺ - أكل من الشاه المسمومة المشوية التى أهديت إليه من اليهودية^(٢) وإذا حل لنا أكل ذبائحهم فإنه يستوى فى ذلك أهل الحرب منهم وغيرهم لعموم الآية.

ولما روى عن عبد الله بن مغفل قال (كنا محاصرى خير فرمى إنسان بجراب فيه شحم فنزوت لأخذه فالتفت فإذا النبى - ﷺ - فاستحييت)^(٣).

قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم^(٤).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٤٥، البدائع ٥/ ٤٥، بداية المجتهد ١/ ٤٤٩، ٤٥٠، الزرقانى على الموطأ ٣/ ٨٢، الإقناع ٢/ ٢٧١، المغنى ٨/ ٥٦٧، المحلى ٧/ ٤٥٥.

(٢) هذا إذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيئاً أو سمع وشهد على أنه قد سمي الله وجرى التسمية تحسناً للظن به كما بالمسلم. البدائع ٥/ ٤٦، المغنى ٨٠/ ٥٦٩، بداية المجتهد ١/ ٤٥٠، ٤٥١.

(٣) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ٧/ ٥٦٨.

(٤) فتح البارى ٧/ ٥٤٩، ٩/ ٥٥٢.

وبعد أن اتفق الفقهاء على حل ذبائح أهل الكتاب في الجملة اختلفوا في بعض منها:

١- ذبائح نصارى العرب: (١).

اختلف العلماء في حل ذبائح نصارى العرب على قولين: ذهب الشافعي (٢) ورواية عن أحمد وبه قال عطاء وسعيد (٣) بن جبير إلى أنه لا تحل ذبائحهم - لما روى عن عمر قال: (ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبائحهم).

وقال علي - ؓ - إنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر ثم قرأ: ومنهم (أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى) ولأنه يحتمل أنهم دخلوا في دين الكفر بعد التبديل فلم يحل ذلك منهم. وذهب الجمهور من أهل العلم (٤) إلى حل أكل ذبائحهم.

لعموم قوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ وهم أهل كتاب فقد روى عن ابن عباس قال كلوا من ذبائح بنى تغلب وتزوجوا من نسائهم فإن الله يقول: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ ولم يفرق أحد بين من دان بذلك قبل نزول القرآن وبعده.

والذى عليه الجمهور هو الأرجح أن ذبائح أهل الكتاب وصيودهم حلال، سواء كانوا من العرب أم من العجم دانوا بذلك

(١) المغنى ٨ / ٥٦٨.

(٢) وعلى هذا الخلاف في صيدهم - من أكلت نبيحته أكل صيده ومن لم تحل نبيحته لم يحل صيده.

(٣) الأم ٢ / ٢٣٢.

(٤) المغنى ٨ / ٥١٧، ٥٦٨.

(٥) البدائع ٥ / ٤٥، بداية المجتهد ١ / ٤٥٠، المغنى ٨ / ٥١٧، ٥٦٨.

قبل الإسلام أم بعده لعموم قوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ ومما يؤيد هذا ويبطل قول من فرق بين من دان بدين أهل الكتاب قبل نزول القرآن فيحل ذبائهم ومن دان بذلك بعده فيحرم ذبائهم- أن الله يقول: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ وذلك إنما يقع على المستقبل فأخبر تعالى بعد نزول القرآن أن من يتولاهم من العرب فهو منهم وذلك يقتضى أن يكون كتابيا وأن تحل ذبائهم.

٢- إذا ذكر الكتابي عند الذبح غير الله أو ذكر اسم الله والمسيح أو ذبح لكنائسهم أو تعدد ترك التسمية عليه.

فقد اختلف الفقهاء فى ذلك أيضاً على أقوال:

الأول: وذهب إليه الحنفية^(١) وهو قول الشافعى^(٢) ورواية عن أحمد^(٣).

أنه لا تحل ذبائهم.

لعموم قوله تعالى: ﴿وما أهل لغير الله به﴾ وهذا أهل لغير الله به فلا يؤكل.

الثانى: وذهب إليه مالك والثورى والنخعى^(٤).

أن ما ذبحو لكنائسهم وأعيادهم يحل مع الكراهة ولا يحل ما ذكر عليه اسم المسيح.

(١) البدائع ٥ / ٤٦.

(٢) الأم ٢ / ٢٣١.

(٣) المغنى ٨ / ٥٦٩.

(٤) بداية المجتهد ١ / ٤٥١، أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٥٦.

الثالث: وذهب إليه أحمد في رواية^(١) وهو قول أشهب من المالكية^(٢) ويروى عن العرباض بن سارية وأبى أمامة وأبو الدرداء^(٣) وبه قال مكحول والليث بن سعد وغيرهم أن ذبائح أهل الكتاب تحل مطلقاً.

روى عن مكحول قال هذه كانت ذبائحهم قبل نزول القرآن ثم أحلها الله في كتابه.

ثم إن قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ ﴾ مخصص لعموم قوله تعالى (وما أهل به لغير الله).

روى عن العرباض بن سارية أنه سئل عن ذلك فقال كلوا وأطعموني.

وروى مثل ذلك عن أبى أمامة وأبى مسلم الخولاني، وأكله أبو الدرداء.

وهذا هو ما أميل إليه وأرجحه لعموم قوله تعالى ﴿ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ ﴾ وهذا من طعامهم وقد روى عن علي - عليه السلام - أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب وهم يقولون ما يقولون فقال - عليه السلام - قد أحل الله ذبائحهم وهو يعلم ما يقولون.

وقال عطاء كل من ذبيحة النصراني وإن قال باسم المسيح لأن الله - عز وجل - قد أباح ذبائحهم وقد علم ما يقولون.

والله أعلم ...

(١) المغنى ٨ / ٥٦٩.

(٢) بداية المجتهد ١ / ٤٥١.

(٣) المغنى ٨ / ٥٦٩.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٥٦، أحكام القرآن للقرطبي ٣ / ٢١٧٤.

المطلب السادس

فى

زكاة الاضطرار

الزكاة نوعان:

١- زكاة فى حالة الاختيار وذلك عندما يكون الحيوان مقدورا عليه، فسواء كان إنسيا أو متوحشاً فلا بد من زكاته بذبح ما يذبح ونحر ما ينحر فى الحلق واللبة لا يحل بغير ذلك.

وكذلك الصيد إن أدركه صاحبه حيا وقد قدر على زكاته فى الحلق واللبة فلا بد من ذلك ولا يحل بمجرد العقر. وقد سبق بيان أحكام زكاة الاختيار.

٢- النوع الثانى: زكاة الاضطرار.

إذا كان الحيوان غير مقدور على ذبحه فى الحلق واللبة فإنه يكتفى بجرحه فى أى موضوع قدر عليه ويحل أكله إن قتل بذلك، وإنما جاز فيه ذلك، لأن الذبح إذا لم يكن مقدورا ولا بد من إخراج الدم لإزالة المحرم وتطيب اللحم بإزالة الدم المسفوح. فيقام سبب الذبح وهو الجرح مقامه، لأن الأصل فى الشرع هو إقامة السبب مقام المسبب عند العذر والضرورة.

وزكاة الاضطرار نتحقق فى صورتين:

الأولى: الصيد: (١).

اتفق الفقهاء (٢) على حل الصيد إذا أصابه السهم فجرحه (٣) وقتل من هذه الجراحة، وكذلك ما عقره الجراح إذا قتل من هذا العقر في أى موضع كان العقر. أما ما أدركه صاحبه وفيه حياة مستقرة فلا بد من ذكاته في الحلق واللبة فإن ترك ذكاته لم يحل بالعقر لأنه في حكم المقدور عليه.

ودليل ذلك ما روى عن عدى بن حاتم أنه سأل رسول الله - ﷺ - عن المعراض فقال ما أصاب بجده فكل وما أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل فإنه وقيد (٤).

الثانية: غير المقدور عليه من الحيوان الإسي: -

إذا ند بعير - أى هرب - وكذا غيره من الحيوان فلم يقدر على تذكيته في موضع الذبح، أو تردى في بئر أو قليب فلم يقدر على تذكيته في الحلق واللبة فقد اختلف العلماء في كيفية ذكاته على قولين:

(١) والمراد بالصيد هو ما يصيده من حيوان الوحش بسهمه أو بجارحه المعلم، أما الحيوان الأهلي فإنه لا يسمى صيدا.

(٢) الزرقاني على الموطأ ٣/ ٥٨، ٨٧، الام ٢/ ٢٣٤، المغنى ٨/ ٥٤٨، المحلى ٧/ ٤٥٩، البحر الزخار ٥/ ٢٩٥ وما يليها.

(٣) فإن لم يجرحه السهم لم يؤكل كما لو صيد بالمعراض إذ هو وقيد، وكذلك ما مات خوفا من الجراح من غير أن يجرحه.

(٤) قال الترمذى حسن صحيح ٣/ ١٤٣، ٢٤٧، النسائي رقم ٤٢٨٠، ابن ماجه ٢/ ١٠٧٢.

الأول: وذهب إليه المالكية وسعيد بن المسيب والليث بن سعد وربيعة^(١).

أن ما توحش من الحيوان الإنسى أو تردى فى بئر لا يحل إلا بما يحل به المقدور عليه من الحيوان الإنسى وهو الذكاة فى الحلق واللبة بنحر ما ينحر وذبح ما يذبح.

وحجتهم فى ذلك هى أن الحيوان الإنسى إذا توحش لم يثبت له حكم الوحشى بدليل أنه لا يجب على المحرم الجزاء بقتله ولا يصير الحمار الأهلى مباحا إذا توحش، ثم إنه مقدور عليه فى الغالب فلا يراعى النادر منه، فالأصل فى الحيوان الأهلى أن يذبح أو ينحر ولا يؤكل إلا بذلك ولو توحش.

وحملوا حديث رافع بن خديج على أن ذلك تسليط على حبسه لا على ذكاته بدليل أنه قال فحبسه ولم يقل إن السهم قتله وبعد أن صار محبوسا صار مقدورا عليه فلا يؤكل إلا بالذبح أو النحر.

الثانى: ذهب إليه جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين كعلى وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة ومسروق والأسود وحماة والثورى وغيرهم^(٢).
ومن أصحاب المذاهب الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) والظاهرية^(٦) والزيدية^(٧).

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/ ٢١٥٣، الزرقانى على الموطأ ٣/ ٨٥، بداية المجتهد ١/ ٤٥٤، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣٧.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣٧، ٤٣٨، المغنى ٨/ ٥٦٦.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣٧، ٤٣٨، البدائع ٥/ ٤٣.

أن ذكاته كذكاة الصيد فإن جرحه في أى موضع قدر عليه فقتله أكل إلا أن تكون رأسه في الماء فلا يؤكل لأن الماء يعين على قتله وسواء في ذلك ما ند في صحراء أو في مصر، الإبل والبقر والغنم وجميع الحيوان في ذلك سواء^(١).

الأدلة:

- استدل الجمهور لما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة نذكر منها:
- ١- قوله تعالى: ﴿إِلا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ مع قوله تعالى ﴿لَا يَكْفِ اللَّهُ نَفْسًا إِلا وَسْعَهَا﴾ .
- فصح أن التذكية كيفما قدرنا، لا نكلف منها ما ليس في وسعنا، وليس في وسعنا في غير المقدور عليه إلا هذا فلا نكلف بغيره.
- ٢- ما روى عن رافع بن خديج قال كنا مع النبي - ﷺ - فند بعير وكان في القوم خيل يسير فأعياهم فأهوى إليه رجل بسهم فحبسه فقال النبي - ﷺ - (إن لهذه البهائم أو ابد كأوابد الوحش فما غلبكم منها فأصنعوا به هكذا). وفي لفظ

(١) الأم ٢ / ٢٣٤.

(٢) المغنى ٨ / ٥٦٦.

(٣) المحلى ٧ / ٤٤٦، ٤٤٧.

(٤) البحر الزخار ٥ / ٣٠٩.

(٥) يرى الحنفية أن الشاة إذا نذت في مصر لم يجز عقرها لأنه يمكن أخذها إذ هي لا تدفع عن نفسها فكان الذبح مقدورا عليه فلا يجوز العقر لأنه خلف عن الذبح والقدرة على الأصل تمنع المصير إلى الخلف، البدائع ٥ / ٤٣.

فما ند عليكم فاصنعوا به هكذا^(١) قال الشافعي تسليط النبي - ﷺ - على هذا الفعل دليل على أنه زكاة.

والبعير الذي ند على عهد رسول الله - ﷺ - كان بالمدينة فدل على أن ند البعير في مصر والصحراء سواء في الحكم.

٣- روى عن رافع بن خديج أن بعيراً تردى في بئر فذكى من قبل شاكلته- أي خاصرته- فأخذ منه ابن عمر عشرين بدرهمين^(٢).

وكذا روى عن علي أنه أخبر بمثل ذلك فقال للسائل أهد لي عجزه.

كما روى عن أبي عباس قال ما أعجزك من البهائم فهو بمنزلة الصيد.

كما روى عن عائشة وابن مسعود ولم يعرف لهم من الصحابة مخالف فكان إجماعاً^(٣).

٤- أن الاعتبار في الذكاة بحال الحيوان وقت ذبحه لا بأصله بدليل أن الوحشى إذا قدر عليه لم يحل إلا بما يحل به الإنسى، فكذاك ينبغى في القياس إذا توحش أو صار في معنى الوحشى من الامتناع أن يحل بما يحل به الوحشى.

(١) فتح البارى ٩/ ٥٣٩، ٥٥٤، ابن ماجه ٢/ ١٠٦٢، الدرعى ٢/ ٨٤.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣٨، المغنى ٨/ ٥٦٧، المحلى ٧/ ٤٤٧.

(٣) المحلى ٧/ ٤٤٧.

٥- اتفق الجميع على أن رمى الصيد يكون ذكاة له إذا قتله ثم لا يخلو المعنى الموجب لكونه ذكاة من أحد وجهين:

الأول: إما أن يكون ذلك لجنس الصيد.

الثاني: وإما لأنه غير مقدور على ذبحه.

فلما اتفقوا على أنه إذا قدر على الصيد وصار في يده حيا لم تكن ذكاته إلا بالذبح كذكاة ما ليس من جنس الصيد دل ذلك على أن هذا الحكم لم يتعلق بجنسه وإنما تعلق بأنه غير مقدور على ذبحه في حال امتناعه فوجب مثله في غيره إذا صار بهذه الحال لوجود العلة التي من أجلها كان ذلك ذكاة للصيد^(١).

الترجيح:

مما سبق يتبين لنا أن مذهب الجمهور هو الأولى لقوة أدلتهم وضعف ما تمسك به أصحاب القول الأول. لهذا نجد ابن رشد^(٢) يقول والعمل بهذا الحديث ويقصد حديث رافع بن خديج - أولى لصحته إلى أن يقول. وذلك لأن العلة في كون العقر ذكاة في بعض الحيوان ليس شيئا أكثر من عدم القدرة عليه لا لأنه وحشي فقط فإذا وجد هذا المعنى من الإنسي جاز أن تكون ذكاته ذكاة الوحشي فيتفق القياس والسماع.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣٧، ٤٣٨.

(٢) بداية المجتهد ١/ ٤٥٤.

المطلب السابع

فى

زكاة الجنين

لا خلاف بين أهل العلم^(١) أن من ذبح بهيمة فخرج من بطنها جنين حي وكانت حياته مستقرة بحيث يمكن تذكّيته أنه لا يحل بغير زكاة.

وذلك لانفصاله عن أمه حيا فلم يذك بذكاة غيره فإن تركه حتى مات دون أن يذكّيه فلا يحل أكله.

أما إن خرج من بطن الأم بعد ذبحها ميتا أو خرج حيا ولكن لم تكن حياته مستقرة بحيث لم يدرك تذكّيته فهل يحل بذكاة أمه أم لا يحل؟

القول الأول: أنه لا يحل مطلقاً أشعر أم لم يشعر.

ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وزفر^(٢) والزيديّة^(٣) وهو قول النخعي والحكم وابن عيينه وحمام وهو قول الظاهرية^(٤) إن كان قد نفخ فيه الروح.

(١) المبسوط ١٢ / ٦، المنتقى للباجي ٣ / ١١٧، المجموع ٩ / ١٢٧ المغنى ٨ / ٥٨٠، الحاوى الكبير ٥ / ١٤٨.

(٢) الهداية مع الفتوح ٩ / ٤٩٨، المبسوط ١٢ / ٦، ٧، ٨.

(٣) السيل الجرار مع الحدائق ٤ / ٧٠ البحر الزخار ٥ / ٣٠١.

(٤) أما إن كان لم ينفخ فيه الروح بعد فهو حلال لأنه بعضها ما لم يكن دما لا لحم فيه وإلا لم يحل. يراجع المحلى ٧ / ٤١٨، ٤١٩.



أدلتهم: استدلل أصحاب هذا المذهب من القرآن والسنة والمعقول.

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ إلى قوله ﴿ إلا ما ذكيتم ﴾ وهذا حيوان مات بغير ذكاة فلا يحل كغيره، ثم إن فرضنا حياته عند ذبح أمه ثم مات باحتباس النفس دخل في حكم المنخفة التي لم تذكى وهي محرمة بالآية؛ إذ هي لم تذكى.

ومن السنة: استدللوا بقول النبي - ﷺ - لعدي ابن حاتم إذا وقعت رميتك في الماء فلا تأكل فإنك لا تدري أن الماء قتله أم سهمك^(١).

فقد حرم الصيد عند الشك في سبب موته، وذلك موجود في الجنين، إذ هو لا يدري أنه مات بذبح الأم أو باحتباس نفسه. ٢- روى عن النبي - ﷺ - أنه قال (ذكاة الجنين ذكاة أمه)^(٢). فالمراد بذلك التشبيه والمعنى أن ذكاة الجنين كذكاة أمه. والدليل على أن المراد التشبيه أنه قدم الجنين ولو كان المراد النيابة لذكر النائب أولاً، ولو سلم صحة دلالة على أن ذكاة الأم ذكاة للجنين فهو من أخبار الأحاد ورد فيما تعجم به البلوى وهذا دليل عدم الثبوت إذ لو ثبت لاشتهر. أما المعقول فقد استدللوا به من وجهين:-

(١) قال الترمذي حسن صحيح ١٤٦/٣، فتح الباري ٥٢٥/٩، الدارقطني ٢٩٤/٤، البيهقي ٢٣٦، ٢٣٩.

(٢) قال الترمذي حسن صحيح ١٥١/٣، ابن ماجه ١٠٦٧/٢، أبو داود رقم ٢٨٢٨.

الأول: أن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين؛ لأن الجنين في حكم الحياة نفس على حدة مودعة في الأم بدليل أنه ينفصل عنها حيا فيبقى، ولا يتوهم بقاء الجزء حيا بعد موت الأصل، والذكاة تصرف في الحياة، فإذا كان في حكم الحياة نفسا على حدة فيشترط لحله ذكاة على حده.

الثاني: أن الهدف من الذكاة هو تسهيل الدم وتمييز الطاهر - وهو اللحم - عن النجس - وهو الدم - وبذبح الأم لا يحصل المقصود في الجنين فكان في حاجة إلى ذكاة على حدة. القول الثاني: أنه يحل بذكاة أمه^(١).

ذهب إلى ذلك الجمهور من أهل العلم من الصحابة والتابعين^(٢).

ومن أصحاب المذاهب مالك^(٣) والشافعي^(٤) وأحمد^(٥) وأبو يوسف ومحمد من الحنفية^(٦) وغيرهم.

(١) إلا أنه يستحب ذبحه حتى يخرج الدم الذي في جوفه فيطيب لحمه، وقد روى عن ابن عمر أنه كان يعجبه ذلك.

(٢) فمن الصحابة عمرو على وابن عمر وابن عباس وغيرهم حتى روى أنه قول جميع الصحابة فقد روى الزهري عن ابن كعب ابن مالك قال كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يقولون: ذكاة الجنين ذكاة أمه. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/ ٢١٥، والمطلى ٧/ ٤١٩.

(٣) الزرقاني على الموطأ ٣/ ٨٣، ٨٤، المنتقى للباجي ٣/ ١١٧.

(٤) الحاوي الكبير ١٥/ ١٤٨، وما بعدها، المجموع ٩/ ١٢٨.

(٥) المبدع في شرح المقنع ٩/ ٢٢٤، وما بعدها، شرح منتهى الإرادات ٣/ ٤٠٨.

(٦) المبسوط ١٢/ ٦٧.

الأدلة:-

استدل الجمهور لما ذهبوا إليه بأدلة من القرآن والسنة والإجماع والمعقول.

فمن القرآن استدلوا بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيْمَةُ الْأَنْعَامِ ﴾^(١).

قال ابن عباس وابن عمر بهيمة الأنعام هي أجنثها إذا وجدت ميتة في بطون أمهاتها يحل أكلها بذكاة الأمهات^(٢) والغالب من تأويلهم أنهم لم يقولوا ذلك إلا نقلاً.

كما استدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشٌ ﴾^(٣).

قالوا المراد بالفرش الصغار من الأجنة والحمولة هي الكبار، حيث من الله على عباده بإحلال أكل ذلك لهم. ومعلوم أن الجنين هو ما كان في بطن الأم.

أما السنة فقد استدلوا بما يلي:

أ- روى عن أبي سعيد قال يا رسول الله إن أحدنا ينحر الناقة ويذبح البقرة والشاة فيجد في بطنها الجنين أنلقيه أم نأكله قال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه^(٤).

ويستدل بالحديث من وجهين:

(١) المائدة، آية/ ١.

(٢) قال القرطبي بعد أن نقل هذا التأويل عنهما وفيه بعد لأن الله قال (إلا ما يتلى عليكم) وليس في الأجنة ما يستتلى الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/ ٢١٣٣.

(٣) سورة الأنعام، بعض آية رقم/ ١٤٢.

(٤) ابن ماجه ٢/ ١٠٦٧، الحاكم ٤/ ٤١٤.

الأول: أن زكاة الأم نائبة عن زكاة الجنين.

الثاني: أن سوء الهم إنما كان عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن ذبحه فيذكي لاستقلاله بحكم نفسه، فكان الجواب عن الميت ليطابق السؤال، ثم إنه لو أمكن زكاته لم يحتاج إلى السؤال عنه.

ب- روى عن علي وابن عباس وابن عمر وجابر وأبي هريرة أن النبي - ﷺ - قال: (زكاة الجنين زكاة أمه)^(١).

برفع زكاة في الموضوعين مبتدأ وخبراً والمعنى أن زكاة أمه زكاة له.

وبهذا يتبين أن الحديث جعل زكاة الأم نائبة عن زكاة الجنين.

أما أدلتهم من الإجماع:-

فإن القول بحل الجنين بذكاة أمه قول علي وابن عمر وجابر وأبي هريرة وابن عباس - كما روى عن ابن كعب بن مالك قال كان أصحاب النبي - ﷺ - يقولون: "زكاة الجنين زكاة أمه"^(٢) وما انعقد به إجماعهم لم يجز فيه خلافهم.

أما استدلالهم من المعقول فمن وجوه.

الأول: أن الجنين في حكم جزء من أجزاء الأم فهو متصل بها اتصال خلقه فهو يغتذى بغذائها، وحياته بحياتها فوجب أن

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.



تكون ذكاته ذكاتها، إذ هو يتبعها في الأحكام تتبعاً للأجزاء حتى لا يجوز استثناءه في البيع كيدها ورجلها.

الثاني: لو لم يحل الجنين بذكاة الأم لما حل ذبح البهيمة الحامل، ولما أقرهم النبي - ﷺ - على ذلك لأن في ذلك تضييعاً للمال لخروج الجنين ميتاً في الغالب، وهو مال لا يحل إتلافه لغير فائدة.

الثالث: أن الذكاة تبنى على التوسع، والأصل فيها الذبح في الحلق واللبة في المقدور عليه والعقر في غير المقدور عليه، لأن ذلك وسع مثله، والذي في وسعه في الجنين هو ذبح الأم لأن الجنين في البطن.

ولا يتأتى فيه فعل الذكاة مقصوداً وبعد الإخراج لا يبقى حياً فتجعل ذكاته ذكاة أمه للضرورة.

الخلاف فيما لم يشعر:

بعد أن اتفق الجمهور على حل الجنين بذكاة أمه اختلفوا فيما لم يشعر منه فذهب مالك وعطاء وطاؤوس وغيرهم.

إلى أنه لا يؤكل إلا إذا نبت شعره وتم خلقه.

وذهب غيرهم إلى أنه يؤكل بذكاة الأم أشعر أو لم

يشعر^(١).

استدل لمالك بما روى عن عبد الله بن عمر أنه كان

يقول إذا نحررت الناقة فذكاة ما في بطنها في ذكاتها إذا كان قد تم

خلقها ونبت شعره^(٢).

(١) تراجع المصادر السابقة.

وأما ما روى عن ابن عمر مرفوعاً (زكاة الجنين زكاة أمه أشعر أو لم يشعر) فهو ضعيف بمبارك بن مجاهد، وابن أبي ليلى سئ الحفظ عندهم.

ولهذا ألغى مالك الحديث الثاني لضعفه وأخذ بالأول وقيد به قول الرسول - ﷺ - (زكاة الجنين زكاة أمه).

كما يمكن أن يستدل له بالقياس.

إن كون الجنين محلاً للزكاة يقتضي أن يشترط فيه الحياة قياساً على الأشياء التي تعمل فيها التذكية، والحياة لا توجد فيه إلا إذا نبت شعره وتم خلقه.

كما يمكن أن يستدل له بما روى عن ابن كعب بن مالك أنه قال كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يقولون إذا أشعر الجنين فزكاته زكاة أمه.

أما الشافعي وأحمد وغيرهم ممن لم يشترط الإشعار فيستدل لهم بما يلي:-

أ- أن ابن عمر روى عنه روايتان إحداهما مقيدة بالإشعار والأخرى نافية له ولما تعارضت الروايتان تسافطتا وبقي قوله - ﷺ - (زكاة الجنين زكاة أمه) وهو يقتضي أن لا يقع هنا لك تفصيلاً، وأن الجنين يحل بزكاة الأم مطلقاً.

ب- أن القياس يقتضي أن تكون زكاته في زكاة أمه من قبل أنه جزء منها، وعلى هذا فلا معنى لاشتراط الإشعار أو عدمه.

ج- ثم إن الرسول ﷺ - عندما سئل عن الجنين الذى يخرج من بطن البهيمة بعد ذبحها قال (كلوه إن شئتم) دون أن يسألهم عن الجنين أشعر أم لا، وهذا يدل على عدم الفرق بينهما.

الترجيح:

بعد هذا العرض للأراء والأدلة. أرى أن رأى الجمهور القائلين بحل الجنين بذكاة أمه الراجح لما استدلوا به ولضعف أدلة الحنفية ومن وافقهم وبيان ضعفها كالتالى:

١- استدلالهم بالآية لا حجة لهم فيه من وجهين:

الأول: أن عموم الآية مخصوص فى الجنين بالسنة الصحيحة التى استدل بها الجمهور كما خصت فى الحوت والجراد.

الثانى: أن الجنين خارج عن الميتة لأن موته بذكاة أمه ولو مات بغير ذكاتها كما لو ألقته ميتا فإنه لا يحل لأنه ميتة.

٢- استدلالهم بحديث (إذا وقعت رميتك فى الماء فلا تأكل) مردود بأنه قياس مع الفارق.

لأن هذا وقع الشك فى سبب موته هل مات من السهم فيحل لأنه صيد، أم مات بسبب الوقوع فى الماء فلا يحل، وإذا وقع الشك غلب جانب الحظر.

أما الجنين فلم يقع الشك فى سبب موته؛ لأن ذكاة أمه وذبح أمه مشاهد فكانت حلالا، وحل الجنين تبع لها.

٣- حملهم الحديث على التشبيه بعيد لوجوه.

أ- أن اسم الجنين منطلق عليه إذا كان مستجنا في بطن أمه فيزول عنه الاسم إذا انفصل عنها، فيسمى ولداً ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةُ فِي بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾. (النجم ٣٢) وإذا ثبت أنه لا يسمى جنينا إلا وهو في البطن كانت زكاته متعذرة فبطل أن يحمل على التشبيه ووجب حمله على النيابة.

ب- أنه لو أراد التشبيه لساوى الأم غيرها ولم يكن لتخصيص الأم فائدة فوجب أن يحمل على النيابة ليصير للتخصيص بالأم فائدة.

ج- أن في حمله على التشبيه تقدير مستغنى عنه؛ لأن التقدير أن يذكر زكاة مثل زكاة أمه، ففيه حذف الموصول وبعض الصلة، وهو أن والفعل بعدها، وهو لا يجوز وفيه تكثير الإضمار وهو خلاف الأصل.

٤- قولهم إن الحديث ورد بنصب زكاة وذلك يؤيد أن المراد التشبيه غير مسلم؛ لأن نصب زكاة إما على الظرفية كجئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها، ويكون المعنى إن زكاته حاصلة وقت زكاة أمه أو على التوسع نحو (واختار موسى قومه) أى زكاته في زكاة أمه وكل منهما أولى لقلة الإضمار واتفاقه مع رواية الرفع.

وإن سلم أن المراد بها التشبيه فإنه يحمل على ما إذا خرج حياً، وتستعمل رواية الرفع على ما إذا خرج ميتاً وهذا أولى من استعمال إحدى الروایتين وإسقاط الأخرى.

٥- قولهم إن زكاة نفس لا تكون زكاة نفسين يجاب عنه بأنهم يقولون عتق الأمة الحامل عتق لولدها وهذا يلزمها أن زكاته زكاة أمه لأنه إذا جاز أن يكون عتق واحد عتق اثنين جاز أن يكون زكاة واحد زكاة اثنين.

٦- قولهم إنه مات باخنتاقه في بطن الأم لا بالزكاة فدخل في تحريم المنخنة قيل لا يجوز أن يعلق على الأسباب المباحة أحكام المحظورات كما لا يجوز العكس وموت الجنين بذبح أمه مباح يتعلق به إحلال الأم فتبعها في الحكم والمنخنة ضدها لتحريم جميعها فتعلق به تحريم أكلها.

وبعد أن رجحنا رأي الجمهور:

فإنني أميل إلى ترجيح ما ذهب إليه الشافعية ومن وافقهم من القول بحله بزكاة أمه أشعر أم لا.

لأن ما استدل به المالكية عن ابن عمر الأصح أنه موقوف عليه ولا حجة فيه وقد ضعف ابن حزم إسناده، ثم إنه روى عن ابن عمر خلافه، كما أنه مخالف لما ورد عن النبي - ﷺ - من قوله كلوه إن شئتم حيث أباح أكله دون أن يسألهم عنه أشعر أم لا.

والله أعلم.....



المبحث الثامن فى الميتة والدم والخنزير

من الأمور المسلم بها والمتفق عليها بين جميع علماء المسلمين سلفا وخلفا الميتة والدم والخنزير ودليل هذا الاتفاق ماورد من نصوص صريحة فى القرآن وفى سنة رسول الله - ﷺ - ، وما دل عليه العقل السليم والفطرة المستقيمة وحتى نقف على تفاصيل هذه الأشياء كان علينا أن نبحث هذا الموضوع فى جملة مطالب.

المطلب الأول

فى

الميتة^(١)

تبين لنا مما سبق أن الذكاة شرط لحل أكل الحيوان المأكول فإذا فقدت الذكاة أو احتل شرط من شروطها لم يحل أكل الحيوان حتى وإن كان فى الأصل مباح الأكل، ويسمى هذا الحيوان ميتة وقد حرم الله الميتة تحريماً معلقاً بعينها، كما حرمها رسول الله -ﷺ- ، وكذا دل الإجماع والمعقول على تحريمها.

وإليك الأدلة بالتفصيل:

أولاً: أدلة تحريم الميتة من الكتاب:-

- أ- قوله تعالى : " إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ " ^(٢) فهذا يدل على تحريم الميتة وهو نص صريح فى الموضوع.
- ب- قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطحية

(١) الميتة من الحيوان ما مات حتف أنفه والجمع ميتات بالتشديد والتزم التشديد فى ميتة الأناسى لأنه الأصل والتزم التخفيف فى غير الأناسى فرقا بينها، ولأن استعمال هذه فى الآدميات أكثر فكانت أولى بالتخفيف . المصباح ٢ / ٨٠٣، المعجم الوسيط ٢ / ٩٢.

وفى عرف الشرع هى ما مات حتف أنفه من غير سبب لآدمى فيه وقتل على هيئة غير مشروعة إما فى الفاعل أو فى المفعول. أحكام القرآن للجصاص ١ / ١٥٠، المحلى لابن حزم ٧ / ٣٨٨.

(٢) بعض آية رقم ١٧٣ من سورة البقرة.

وما أكل السبع إلا ما ذكيت^(١) فقد حرم الله سبحانه كل ما ذكر في الآية ثم استثنى منه بالإباحة كل ما ذكى، فكان المذكى منه حلالا وغير المذكى منه حراما.

ج- قوله تعالى: " وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ "^(٢) فالطيب حلال والخبيث حرام، واللحم لا يطيب إلا بخروج الدم المسفوح وذلك بالنحر أو الذبح، فكان تحريم الميتة لمكان المسفوح ؛ لأنه لو ترك لسارع الفساد إلى اللحم فيصبح من الخبائث.

د- قوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به "^(٣)

فقد دلت الآية على تحريم الميتة إذ هي مما أوحى إلى رسول الله - ﷺ - تحريمه.

ثانيا: من السنة :-

أ- روى عن النبي - ﷺ - أنه مر بشاة ففأل هلا انتفعتم بإهابها قالوا إنها ميتة قال إنما حرم أكلها^(٤) فقد دل الحديث على حرمة أكل الميتة من الحيوان فكان نصا في الموضوع.

(١) بعض آية رقم ٣ من سورة المائدة.

(٢) بعض آية رقم ١٥٧ من سورة الأعراف.

(٣) بعض آية رقم ١٤٥ من سورة الأنعام.

(٤) سبل السلام ١ / ٣٢، فتح الباري ٩ / ٥٧٥، ابن ماجه ١ / ١١٩٣.

ثالثا : أدلة تحريم الميتة من الإجماع:-

أجمع السلف والخلف من أمة محمد صلى الله عليه وسلم
على تحريم الميتة ولم يخالف في ذلك أحد^(١)

رابعا: أدلة تحريم الميتة من المعقول

أ- إن الميتة نجسة العين والنفس خبيث والخبيث حرام
بالنص.

ب- إن الحرمة في الحيوان المأكول إنما هي لمكان الدم
المسفوح، وهو لا يزول إلا بالذبح أو النحر فإذا مات الحيوان
من غير أن يذبح أو ينحر كان محرما لاشتماله على الدم
المحرم.

(١) المغنى ٨ / ٥٩٥، العناية مع الفتوح ٩ / ٤٨٦.

ميّة السمك والجراد

كما اتفق الفقهاء على حرمة الميّة من الحيوان اتفقوا على استثناء السمك والجراد من هذا الحكم العام. وقد سبق بيسلن ذلك مفصلاً^(١)

ما يلحق بالميّة في الحرمة:-

١- ما قطع من الحيوان وهو حي:-

مما يأخذ حكم الميّة في حرمة أكله ما قطع من الحيوان وفيه حياة مستقرة فأبين عنه^(٢).

وهذا حكم متفق عليه إذا كان القطع قبل التذكية^(٣) ودليل ذلك ما روى عن النبي -ﷺ- أنه قال:

ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميّة^(٤) ولأن إباحة العضو من الحيوان المأكول إنما تكون بالذبح، والقطع له لا يسمى ذبحاً فلم يحل به لأن حكم الذكاة لم يثبت فيه وقت القطع لانعدامها.

(١) يراجع ص ٢٢ ومايليها، ص ١٧٣ من هذا البحث.

(٢) أما إن بقي العضو المقطوع معلقاً بالحيوان فإن كان متصلاً بالجلد فقط دون اللحم والعظم وكان بمنزلة ما قد بان لم يؤكل أما إن كان متصلاً بالحيوان ببعض اللحم بحيث يتوهم اتصاله بعلاج ونحوه فإنه يؤكل بذكاتها لأن بقاء الاتصال يسرى حكم الذكاة إليه البدائع ٤٤/٥، المجموع ٩١/٩، المعنى ٥٨/٨.

(٣) البدائع ٤٤/٥، مواهب الجنيل ١٠٠/١، الام ٢٢٩/٢ المحلى ٤٤٩/٧.

(٤) سبل السلام ٢٩٠، ٢٨/١، نيل الأوطار ١٤٦/٨، كما أخرجه الترمذي وقيل حسن غريب ١٥٣/٣، ابن ماجه ١٠٧٢/٢، المستدرک ٢٣٩/٤ وصححه

فإذا ذبحت بعد ذلك لم يحل أكله لفوات الحياة فى ذلك الجزء وقت الذبح لانفصاله بالقطع، وحكم الذكاة لا يظهر فى الجزء المنفصل، وتحل بقية أجزاء الحيوان الأخرى إذ هى مذكاة.

قطع العضو بعد التذكية وقبل خروج الروح:-

إذا كان القطع للعضو بعد التذكية وقبل أن يبرد الحيوان فقد ذهب الجمهور^(١) إلى القول بحل أكله مع الكراهة واستدلوا بما روى عن عمر أنه قال [أقرؤا الأنفس حتى ترهق] ولم يخالفه أحد من الصحابة فكان بمثابة الإجماع وهو يدل على كراهة القطع أو السلخ حتى يبرد الحيوان وتخرج منه الروح. وروى عن ابن حزم^(٢) أنه لا يحل أكل المقطوع بعد التذكية وقبل خروج الروح فإذا خرجت الروح حل الحيوان وحل المقطوع منه. ودليله على ذلك قوله تعالى - [فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا] فلم يبيح أكل شئ منها إلا بعد وجوب الجنب وهو الموت، فإذا ماتت فالذكاة واقعة على جميعها فكان المقطوع منها مذكى فإذا حلت هى حلت بجميع أجزائها.

٢- المجثمة والمصبورة:-

مما يأخذ حكم الميتة فى حرمة أكله المجثمة والمصبورة، أما المجثمة فهى الطائر أو الأرنب يجعل غرضاً ثم يرمى حتى يقتل والمصبورة مثله غير أن المجثمة لا تكون إلا فى الطائر

(١) رد المحتار ١٩٧/٥، الشرح الكبير مع الدسوقي ١٠٨ / ٢، المجموع ٩١/٩،

المغنى ٥٨٠ / ٨.

(٢) المحلى ٤٤٩ / ٧.

والأرنب وشبهها والمصبورة تكون في كل حيوان وهما حرام كالميتة^(١) لما روى عن أبي الدرداء قال [نهى رسول الله -ﷺ- عن المجثمة وعن أكلها ونهى عن المصبورة وعن أكلها]^(٢) ، ولأن الحيوان المقدور عليه لا يحل أكله بغير ذكاة، والمجثمة والمصبورة مقدور عليهما إلا أنهما مأتا يغير ذكاة فلم يحلا.

٣- المنخنقة^(٣) والموقوذة^(٤) والمتردية^(٥) والنطحية^(٦) وأكيلة السبع^(٧):-

مما يأخذ حكم الميتة ويلحق بها المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطحية وأكيلة السبع إذا ماتت من غير أن تذكى فهي حرام لا يحل أكلها كما لا يحل أكل الميتة.

(١) المغني ٨ / ٥٧٦.

(٢) ذكره الزيلعي في نصب الراية ٤ / ١٩٣- عن أبي الدرداء بلفظ نهى رسول الله -ﷺ- عن أكل كل ذي خنقة ونهيه ومجثمة.

(٣) المنخنقة هي التي عصر حلقها حتى ماتت وسواء أكان ذلك بفعل فاعل أم بنفسها. يقال خنقة خنقا إذا عصر حلقه حتى يموت فهو خائق وخناق. المصباح ١ / ٢٥٠، المعجم الوسيط ١ / ٢٦٩.

(٤) الموقوذة هي التي ضربت بعضا أو بأى متقل حتى ماتت يقال وقد فلانا يقذة وقذاً ضربه حتى استرخى وأشرف على الموت وشاة موقوذة قتلت بالخشب وفي معناها ما يرمى من الطير بالسهم التي لا تصل لها أو بحجر ونحوه فيموت. مختار الصحاح ٧٣١، ٧٣٢، المعجم الوسيط ٢ / ١٠٩١، حياة الحيوان ١٢٢٩.

(٥) المتردية: هي التي سقطت في هوة أو من مكان مرتفع يقال تردى في مهواة سقط فيها والردى الهلاك ورديته أسقطته وأردى فلان أسقطه وأهلكه. المعجم الوسيط ١ / ٣٢٥، المصباح ١ / ٣٠٦.

(٦) النطيحة هي ما مات من نطح حيوان آخر يقال للأنثى نطيحة والجمع نطحى ونطائح. المصباح ٢ / ٨٣٩، المعجم الوسيط ٢ / ٩٦٧.

(٧) أكيلة السبع: هي التي عدا عليها أحد الحيوانات المفترسة فأكل منها شيئا قل أو كثر.

ودليل ذلك قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم "

فقد حرم الله كل ما ذكر في الآية واستثنى منه بالإباحة كل ما ذكينا فكان المذكي حلالا وغير المذكي حراما.

وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء إلا أنهم اختلفوا في الحد الذى إذا وصلت إليه هذه الأصناف لا تعمل فيها الزكاة وحاصل خلافهم يتمثل فى الآتى:-

أ- يرى أبو حنيفة ^(١) والظاهرية ^(٢) وأحمد فى رواية ^(٣) وهو قول الشعبى والثورى والحسن البصرى وقتادة وغيرهم ^(٤) وهو قول للشافعية ^(٥) وبه قال الزيدية ^(٦)

إن المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وأكيلة السبع تحل إذا أدركت فذبحت أو نحررت وفيها شئ من الحياة وسواء أكانت الحياة فيها متوهمه البقاء أم غير متوهمه.

وقد استدلوا لقولهم هذا بما يلى:-

١- قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم "، فقد استثنى سبحانه

(١) المبسوط ١٢ / ٥

(٢) المحلى ٧ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٣) المغنى ٨ / ٥٨٤ .

(٤) المجموع ٩ / ٩٢ .

(٥) المصدر السابق ٩ / ٨٨ .

(٦) البحر الزخار ٥ / ٣٠٩ .

وتعالى المذكى من الجملة المحرمة والاستثناء من التحريم إباحة، وهذه مذكاة لوجود فرى الأوداج مع قيام الحياة فدخلت فى النص، ثم إن الله سبحانه قد أباح ما ذكينا قبل الموت ولم يشترط استقرار الحياة، أو كونها مما يتوهم بقاء حياتها فلا نبال من أيها ماتت قبل ؛ لأن اشتراط ذلك زيادة على النص وهو لا يجوز^(١) .

٢- روى عن أبى مرة مولى عقيل بن أبى طالب أنه وجد شاة لهم تمت فذبها فتحركت فسأل زيد بن ثابت فقال إن الميتة تتحرك فسأل أبا هريرة فقال كلها إذا طرفت عينها أو تحركت قائمة من قوائمها.

٣- روى عن على قال إذا ضربت برجلها أو ذنبها أو طرفت بعينها فهي ذكى.

٤- عن أبى طلحة الأسدى قال عدى الذئب على شاة ففرى بطنها فسقط منه شئ إلى الأرض فسألت ابن عباس فقال انظر ما سقط منها إلى الأرض فلا تأكله وأمره أن يذكيها فيأكلها.

٥- روى أن سعيد بن جبر رأى نعامه تركض برجلها فقال ما هذه قالوا وقيد وقعت فى بئر فقال ذكوها فإن الوقيد ما مات فى وقده^(٢)

٦- أن المقصود من الذكاة هو تطيب اللحم بتسييل الدم النجس وقد حصل فكانت حلالا^(١)

(١) البدائع ٥ /، المحلى ٧ / ٤٥٨ .

(٢) يراجع المحلى ٧ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

ب- أما المالكية والشافعية في المذهب والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من الحنفية فيفرون بين حال وحال فلهذه الأصناف حالان تدرك عليهما .

الحالة الأولى:-

أن تدرك وليس فيها إلا حركة المذبوح بأن يجدها منفوذة المقاتل أو مقطوعة النخاع أو منتشرة الدماغ أو مفتوقة المصران إلى غير ذلك من كل مالا يعيش الحيوان مع وجوده ففي كل هذه الأحوال لا تحل بالذكاة وإن ظهرت حياة الحيوان بعد الذبح^(٢) ، لأن ما وصل إلى هذا الحد فقد استحال دوام حياته وإنما حركته بعد ذلك ما باب اضطراب الميت وتحركه عند فوات نفسه. أنها إذا صارت إلى هذا الحد وكانت ميتة معنى فلا تلحقها الذكاة كالميتة حقيقة.

الحالة الثانية:-

أن يدركها وفيها حياة مستقرة^(٣) بحيث يمكنه ذبحها فعند الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) وهو رواية ابن القاسم وأصبغ عن مالك^(٦) .

(١) المبسوط ١٢ / ٥ .

(٢) المنتقى ١١٥/٣ ، المجموع ٨٩/ ٩ ، المبدع ٢٢٢/٩ ، المبسوط ٥/١٢ .

(٣) من علامات الحياة المستقرة الحركة الشديدة بعد الذكاة وانفجار الدم ، أو أن يبقى الحيوان اليوم واليومين مع الجرح أو الكسر ونحو ذلك . المجموع ٨٩/ ٩ .

(٤) المجموع ٩٢ / ٩ .

(٥) المغنى ٥٨٣ / ٨ .

(٦) المنتقى ١١٤ / ٣ .

أنها تحل بالذكاة وسواء أكانت انتهت إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو تعيش.

وقد استدلوا لذلك بما يلي

أ- عموم قوله تعالى : " إلا ما ذكيتم " فقد استثنى الله من التحريم ما أدركت ذكاته.

ب- جاء في حديث جارية كعب أنها أصيبت شاة من غنمها فأدركتها فذبحتها بحجر فسأل النبي - ﷺ - فقال كلوها. حيث لم يستفصل النبي - ﷺ - أكانت تعيش أم لا فقد دل على حلها بالذكاة متى كانت فيها حياة مستقرة كانت مما يتوهم بقاؤها أولا.

ج- أن هذا حيوان مأكول أدركت ذكاته وبه بقية حياة فجاز أكله كالمريض.

د- روى أن ابن عباس سئل عن ذئب عدا على بهيمة فعقرها فوق قصبها بالأرض فأدركها فذبحها بحجر قال يلقى ما أصاب الأرض ويأكل سائرها.

ويرى الحنابلة في رواية عن أحمد^(١) - وبه قال مالك في رواية ابن الماجشون وابن عبد الحكم^(٢) وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد من الحنفية^(٣) .

(١) المغنى ٨ / ٥٨٤، المبدع ٩٤ / ٢٢.

(٢) الدسوقي ٢ / ١٣٣، المنتقى ٣ / ١١٤، ١١٥.

(٣) ولأبي يوسف رواية أنها إن كان لها من الحياة مقدار ما تعيش به نصف يوم حلت بالذكاة وإلا فلا. البدائع ٥١ / ٥.

إن شك في حياتها أو يؤس منه أو كان يعلم أنها تموت
قطعا فإنها لا تحل بالزكاة.

وقد استدلووا لذلك بما يلي:-

١- قوله تعالى : " إلا ما ذكيتم ومعناه إلا ما كانت ذكائكم
عاملة فيه منها، والذي تعمل فيه الزكاة منها هو الذي لم ينفذ
مقاتله هذا على اعتبار الاستثناء متصلا، أما على اعتباره
منقطعا فالمعنى لكن ما ذكيتم من غيرها فلا يحرم عليكم إذا
كان ذلك الغير غير منفوذ المقاتل.

٢- أن هذا حيوان لا ترجى حياته فلم تجز ذكاته أصل ذلك ما
أنفذت مقاتله.

٣- أن النطحية والمتردية والموقوذة وأكيلة السبع قد طرأ
عليها ما الأغلب منه الموت فلا نعلم أن الذكاة افانتها أم
النطح والوقذ والتردى إلخ لأننا نخاف أن يغلب على الظن أن
الذى أفات نفسها مانزل بها.

الترجيح :-

بعد أن ذكرنا آراء الفقهاء وأدلتهم في هذا الموضوع
فإننى أميل إلى ترجيح القول الأول وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة
والظاهرية ومن وافقهم من القول بحل هذه الأصناف متى
أدركت فذكيت وبها حياة، فمتى علم حياتها حلت بالزكاة سواء
أكانت مما يرجى حياتها أم مما يتيقن هلاكها.

ودليل ذلك: عموم الآية [إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ] وما أدركت حياته
وذكرى فهو داخل في عموم النص فكان حلالا وعموم حديث
جارية كعب حيث أباحها النبي ﷺ - دون أن يسأل أبها حياة

مستقرة أم لا، يتوقع حياتها أو يتيقن موتها، فكانت هذه الشروط زيادة على الخبر فلا يعمل بها، ثم إن التحديد باليوم واليومين أو النصف يوم يخالف ظواهر النصوص ولا سبيل إلى معرفته، ولأن غير الموقوذ لا يعلم هل يعيش اليوم أو اليومين أم لا، ثم إن في حديث جارية كعب ما يدل على أنها بادرتها بالزكاة حين خافت موتها في ساعتها ولم تنظر لترى ما إذا كانت ستعيش أم لا.

٤- اللبن يخرج من الميتة:-

إذا استخرج من الحيوان بعد موته لبنا فهل يحل هذا اللبن أو يلحق بالميتة في الحرمة اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي:-

١- أن هذا اللبن طاهر يحل تناوله والانتفاع به ذهب إلى ذلك أبو حنيفة والظاهرية والحنابلة في رواية^(١) وقد استدلوا لذلك بما يلي:

أ- قوله تعالى: " وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين". فقد وصف الله اللبن بكونه سائغا للشاربين، والحرام لا يسوغ للمسلم، ثم إن الله وصفه بكونه خالصا وذلك يقتضي أن لا يشوبه شيء من النجاسة.

كما أن الآية خرجت مخرج امنة، والمنة إنما تكون بالحلال لا بالحرام.

(١) البدائع ٥ / ٤٣، المحلى ٧ / ٤١٨، المغنى ١ / ٧٤.

ب- أن الصحابة أكلوا الجبن لما دخلوا المدائن وهو يعمل بالأنفحة وهي تؤخذ من الحيوان وذبائحهم ميتة وهي بمنزلة اللبن.

ج- أن هذا اللبن حلال في وعاء حرام فكان هو وما حلب منها في حياتها سواء ؛ إذ هو بمنزلة اللبن الموضوع في إناء الذهب والفضة.

٢- أن هذا اللبن نجس لا يحل تناوله ولا الانتفاع به ذهب إلى ذلك المالكية والشافعية والحنابلة في المذهب وبه قال أبو يوسف ومحمد من الحنفية^(١).

وقد استدلوا لذلك بما يلي:

أ- أن هذا اللبن مائع في وعاء نجس فكان نجسا كمالوصب في وعاء نجس.

ب- أن هذا اللبن لو أصاب الميتة بعد فصله عنها لكان نجسا فكذلك قبل فصله.

الترجيح:-

بعد ذكر القولين والأدلة أرى أن ما ذهب إليه أصحاب

القول الثاني هو الأولى بالاتباع لما يلي:-

١- أنه لا حجة في الآية لأن الامتنان بذلك ينصرف إلى الحالة المعهودة وهي حالة ما قبل موت الحيوان.

٢- أن المنة في إخراجها من بين الفرث والدم ليكون شرابا سائغا للشاربين ليكون دلالة على قدرة الله سبحانه.

(١) مواهب الجليل والتاج والأكليل ٩٣ / ١، المذهب ١١ / ١ المغنى ١ / ٧٤، ٧٥، البدائع ٥ / ٤٠٣.

٣- أنه بعد الموت لا يكون سائغا غالبا فلم يكن موضعاً للمنة.

٤- أن الصحابة أكلوا من الجبن عند فتحهم للمدائن لأن المجوس كان يتولى ذبائحهم اليهود والنصارى ولو لم ينقل ذلك عنهم لكان الاحتمال موجوداً الوجود اليهود والنصارى بينهم والأصل الحل فلا يزول بالشك.

٥- قولهم إنه مائع حلال فى وعاء حرام فكان حلالاً قياساً على الوضع فى إناء الذهب والفضة غير مسلم لأن وعاء الذهب والفضة لا ينجس المائع الذى يوضع فيه، أما الميتة فإن بها رطوبات نجسة فلذلك ينتجس ما يوضع فيها أو عليها.

البيض يخرج من الميتة:-

إذا ماتت دجاجة أو نعامة أو شئ مما يبيض فاستخرج منها بيض فهل يحل أكله أم يلحق بالميتة. اختلف الفقهاء فى ذلك وحاصل خلافهم كالآتى:-

أ- الحنفية يقولون يحل أكلها مطلقاً أشد قسرها أم لا (١) ودليلهم على ذلك أنها شئ طاهر فى نفسه مودع فى الحيوان منفصل عنه ليس من أجزائه فلا يكون تحريم الميتة تحريماً لها.

ب- ويذهب الجمهور (٢) إلى التفريق بين ما أشد قشرة وما لم يشد.

(١) البدائع ٥ / ٤٣.

(٢) الإقناع ١ / ٢٤، التفسير الكبير ٢ / ٦٤٥.

١- فإن اشتد قشرها فهي طاهرة حلال لأنها لا تتجس إذ هي كالبيضة التي وقعت في وعاء نجس فالنجاسة طارئة عليها وليست ذاتية فيها.

٢- أما إن كان قشرها رطباً أو لم يكن لها قشر بعد فهي نجسة حرام إلا ما حكى عن بعض الحنابلة أنها طاهرة لأن البيضة عليها غاشية رقيقة كالجلد وهو القشر قبل أن يقوى فلا ينجس منها إلا ما كان لاقى النجاسة، ثم إن هذه النجاسة يمكن تطهيرها بالغسل لأن لها من القوة ما يمنع تداخل النجاسة فيها.

والذي أميل إليه من هذين القولين هو ما ذهب إليه الجمهور من التفريق بين ما اشتد قشره وما لم يشتد فما اشتد قشره فهو طاهر حلال إذ هو بمثابة شيء مودع في الميتة، ثم إنها خارجة من حيوان يخلق منها مثل أصلها فأشبهت الولد الحي، ثم أنها لو وضعت تحت طائر فرخا كان حلالاً طاهراً بكل حال.

أما إن كان قشرها رطباً فهي نجسة لملاقاتها النجاسة ثم إنها بعض حشوتها ومتصلة بها حيث لم تكتمل بعد والميتة حرام بجميع أجزائها

والله أعلم

المطلب الثانى

فى

الدم (١)

اتفق الفقهاء على تحريم الدم المسفوح من الحيوان المذكى وعلى حرمة الدم السائل من الحيوان الحى أو الحيوان المحرم الأكل قليلا كان أم كثيرا، كما اتفقوا على حل الكبد والطحال رغم أنهما دمان (٢).

أما أدلة تحريم الدم فقوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به" (٣) فقد حرم الله الدم المسفوح وسماه رجساً وفسقاً زيادة فى التفسير منه.

وقوله تعالى : " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والدم المسفوح مما تستخبثه الطباع السليمة فكان محرما بالنص ويقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم) ويقوله (إنما حرم عليكم الميتة والدم) وأما الدم السائل من الحيوان الحى فهو

(١) الدم أصلة دمو بالتحريك وتشبثه دميان وبعض العرب يقولون دميان وقال سيبويه أصله دمي بوزن فعل وقال المبرد أصله دمي بالتحريك فالذاهب منه الياء وهو الأصح وتصغير الدم دمي وجمعه دماء. مختار الصحاح ٢١١

(٢) البدائع ٥/ ٦١، بداية المجتهد ١/ ٤٦٧، المجموع ٩/ ٦٩، ٧٠، المبدع ٩/ ١٩٣، كشف القناع ١/ ١٩١، المحلى ٧/ ٣٨٨، ٣٨٩، السيل الجرار ٩٤/ ٤.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٤٥.

حرام وإن كان من حيوان مأكول لأنه من جملة الدم المسفوح ثم إنه أخذ من حي وما أخذ من حي فهو ميتة.

وأما ما أخذ من حيوان غير مأكول فهو ميتة إذ لا تعمل الذكاة فيه، ثم هو من جملة الدم المسفوح، أما الكبد والطحال فرغم أنهما دمان في طبيعتهما إلا أنهما من المستثنيات من التحريم^(١) لما روى عن عبدالله بن عمر أنه قال "أحلت لنا ميتتان ودمان وذكر الكبد والطحال"، وبما روى عن أكل بعض الصحابة لهما فقد روى عن زيد بن ثابت قال إني لآكل الطحال وما بي إليه حاجة إلا ليعلم أهلي أنه لا بأس، ولأنها ليست من الدم المسفوح فكانت خارجة عن محل التحريم روى عن عكرمة قال قلت لابن عباس أكل الطحال قال نعم قلت إن عامتها دم قال إنما حرم الدم المسفوح.

(١) يرى الزيدية كراهة أكل الطحال لما روى عن علي أنه قال هو لقسة الشيطان وهذا القول لا يعول عليه لعدم صحة ماورد عن علي مسبل السلام ١ / ٢٥، ٢٦، البحر الزخار ٥ / ٣٢٦.

الدم غير المسفوح^(١)

بعد أن اتفق الفقهاء على حرمة الدم المسفوح اختلفوا فى حكم غير المسفوح منه على النحو التالى:

القول الأول: يرى أن المحرم هو المسفوح فقط، أما الذى يكون فى خلال اللحم والعروق والمذبح فلا بأس به ذهب إلى ذلك الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) فى المشهور ودليلهم على ذلك:

١- قوله تعالى: " إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا " فقد نفى الله على لسان رسوله - ﷺ - حرمة غير المذكور وأثبت حرمة المذكور وعلل لتحريمه بأنه رجس - أى نجس - ولو كان غير المذكور نجسا لكان محرما لوجود علة التحريم وهذا خلاف النص إذ هو يقتضى أن لا يحرم سوى المذكور فيه.

٢- أن هذه الآية خاصة وقوله تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم " عامة والخاص يقدم على العام

٣- إن قيل يجب إجراء العام على عمومه لأنه ليس فى الآية ما يخصه فإنه يجاب بأن قوله تعالى: " أو دما مسفوحا

(١) أصل السفح الصب يقال سفح الدم سفحا وسفح فهو سفوحا إذا سال قال ابن عباس يريد ما خرج من الأنعام وهى أحياء وما يخرج من الأوداج عند الذبح. المصباح المنير ١ / ٣٣٨، المعجم الوسيط ١ / ٤٤٨، التفسير الكبير ٦ / ٦١٥.

(٢) البدائع ١ / ٦١، ٥ / ٦١، أحكام القرآن للجصاص ١ / ١٧٣.

(٣) مواهب الجليل والتاج والإكليل ١ / ٣٩٦، ابن رشد فى بداية المجتهد ١ / ٤٦٧.

جاء فيه نفى لتحريم سائر الدم إلا ما كان منه بهذا الوصف، وعلى هذا فلا يخلوا قوله تعالى - " إنما حرم عليكم الميتة والدم من أن يكون متأخرا عن قوله [إو دما سفوحا] أو أن يكونا نزلا معا، فإذا لم يعلم التأريخ وجب الحكم بنزولهما معا فلا يثبت حينئذ تحريم الدم إلا بهذه الصفة وهى كونه مسفوحا.

القول الثانى: يرى تحريم الدم مطلقا مسفوحا أو غير مسفوح ذهب إلى ذلك الشافعية^(١) وهو قول للمالكية^(٢) والظاهرية^(٣) والزيدية^(٤).

وقد استدلوا لذلك بعموم قوله تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم - وقوله تعالى " إنما حرم عليكم الميتة والدم . وغير المسفوح يسمى دما فوجب أن يحرم كالمسفوح للعموم الوارد فى هاتين الآيتين:

وقد أجابوا عن تمسك الفريق الأول بقوله تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما . . . إلخ.

بأن هذه الآية مكية وآية المائدة " حرمت عليكم الميتة والدم مدنية وهى من آخر ما نزل، فقد حرم الله فى أول الإسلام الدم المسفوح ثم حرم بالمدينة الدم كله، فوجب أن يحرم جميع الدماء لأن المتأخر يكون ناسخا للمقدم، وعلى فرض عدم

(١) التفسير الكبير للرازى ٢ / ٦٥١ وما يليها.

(٢) التاج والاكلیل مع المواهب ١ / ٩٦.

(٣) المحلى ٧ / ٣٨٩ وما يليها.

(٤) البحر الزخار ٢ / ١٦.

النسخ فإن من حرم الدم جملة يكون محرماً للمسفوح ويكون آخذاً بالآيتين جميعاً، ثم إن التمسك بعموم آية الأنعام وأنه لا محرم غير المذكور فيها مردود، بأنه قد ورد تحريم الخمر وغيرها فمقتضى أن لا يحرم إلا المذكور في الآية أن تحل الخمر وغيرها مما حرم بعدها، ثم إنه ليس في الآية دلالة على تحليل غير المذكور فيها بل على أنه سبحانه ما بين لرسوله إلا تحريم هذه الأشياء وهذا لا يناقئ أن يبين له بعد ذلك تحريم ما عداها.

الترجيح:-

والذي أميل إليه هو القول الثاني القائل بحرمة جميع الدماء لقوة أدلتهم، واحتياطاً لجانب الحرمة لأنه إذا اجتمع دليل الحظر والإباحة فإن الحنفية يقولون يغلب جانب الحظر^(١) وهنا قد اجتمع دليل الحظر لجميع الدماء ودليل إباحة غير المسفوح فكان على الحنفية أن يغلبوا جانب الحظر.

الدم اليسير يكون في أعلى القدر:-

بعد أن اختلفت الفقهاء في تحريم غير المسفوح نجدهم يتفقون على أن الدم يكون داخل العروق أو خلال اللحم غير ظاهر أنه معفو عنه^(٢)، أما عند من يحرمون المسفوح فقط فلأنه غير مسفوح، روى عن عائشة أنها سئلت عن الدم يكون في اللحم والمذبح قالت إنما تهى الله عن الدم المسفوح.

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٣٢.

(٢) المصدر السابق، فتح الباري ٩ / ٥٧٧، المحلى ٧ / ٣٩٠.

وأما عند القائلين بحرمة جميع الدماء فلأن ذلك موضع ضرورة لأنه إذا كان في العروق لم يكن ظاهراً فلا يكون هناك دم يحرم ثم إن هناك مشقة في التحرز عنه والمشقة مدفوعة، وأما الذي يكون في أعلى القدر فليس بدم وإنما هي صفرة والدم إما أحمر أو أسود وليس بأصفر فلا يحرم ما كان في أعلى القدر لعدم تسميته دماً. ولما روى عن عائشة قالت لقد كنا نطبخ اللحم والمرقة تعلوها الصفرة من الدم فتأكل ولا ننكر.

المطلب الثالث

فى

الخنزير

الخنزير منه البرى ومنه البحرى وقد اتفق الفقهاء على حرمة البرى واختلفوا فى البحرى وقد سبق بيان حكمة فى حيوان الماء^(١) ولهذا فإننا سنقصر حديثنا عن البرى فقط:-
الخنزير البرى^(٢) :

اتفق الفقهاء على تحريم الخنزير البرى^(٣) سواء ما توحش منه وما تأنس^(٤) ، ويستوى فى ذلك اللحم والشحم والعظم والغصب وجميع الأجزاء ودليل ذلك من القرآن والسنة والمعقول فمن القرآن:

١- قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير "

(١) راجع ص ٤٨ من البحث.

(٢) الخنزير بكسر الخاء جمعه خنازير يشترك بين البهيمة والسبعية فالذى فيه من السبع الناب وأكل الجيفة والذى فيه من البهيمة الظلف وأكل العشب والعلف، تضع الأنثى عشرين خنوصا وتحمل من نزوة واحدة، والذكر ينزوا إذا تمت له ثمانية أشهر، وهو أنسل الحيوان، والذكر أقوى الفحول على السفاد وأطولها مكثا فيه، ويسلأ الحيات ولا تؤثر فيه سمومها، يشبه الإنسان فى أنه ليس له جلد يسلخ إلا أن يقطع بما تحته من اللحم. حياة الحيوان للدميرى ٣/ ٥٢٨، ٥٢٩.

(٣) الهداية مع فتح القدير ٩/ ٥٠٢، أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٤٣ز بداية المجتهد ١/ ٤٦٧، المجموع ٩/ ٣٠٢، المبدع ٩/ ١٩٥، المحلى ٧/ ٣٨٨ وما يليها.

(٤) الخنزير البرى نوعان منه ما يعيش فى الخلاء حرا طليقا ومنه يعيش فى حظائر تربية بعض الناس فالأول يسمى وحشيا والثانى يسمى أهليا أو إنسيا لأنه يأنس الناس والبيوت.

- ٢- قوله تعالى: " قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوفاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به".
- ٣- قوله تعالى: " إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير " فقد حرم الله سبحانه الميتة والدم ولحم الخنزير وليس النص على اللحم دليلاً على حل غير اللحم فهو محرم العين بدليل أن الله سماه رجساً إذ الضمير يعود إلى اقرب مذكور.

فكان عين الخنزير رجساً وبعض الرجس رجس، والرجس حرام واجب اجتنابه . فالخنزير كله حرام، وإنما نص على اللحم لأنه أعظم ما يستفاد به منه، فالنص عليه لا يمنع من دخول بقية الأجزاء في التحريم وأيضاً فإن تحريم الخنزير لما كان مبهما اقتضى ذلك تحريم سائر أجزائه كالميتة.

وأما السنة فمنها:

- ١- روى عن النبي ﷺ - أنه قال: إن الله ورسوله حرم وفى رواية- حرماً بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقيل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنها تطلى بها السفن ويستصبح بها الناس قال لا هو حرام^(١).
- ٢- روى عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ والذي نفسى بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً فيكسر

(١) الحديث عند الترمذى من رواية جابر عن عبدالله وقال عنه حسن صحيح سنن الترمذى ٣ / ٤٨، البخارى مع الفتح ٤ / ٤٩٥.

الصليب ويقتل الخنزير ويفيض المال حتى لا يقبله أحد^(١) قتل عيسى عليه السلام للخنزير وأخبر أنه يحكم الإسلام ينزل وبه يحكم ولو كانت الذكاة تعمل في شئ منه لما أباح عليه السلام قتله لأن في ذلك إضاعة للمال وقد نهى عنه.

أما المعقول:

فقد ثبت بالتجربة وعن طريق العلم الحديث أن في أكل الخنزير أضراراً بالغة لما يحتويه لحم الخنزير من ديدان وفيروسات لا تتموا إلا فيه وعند أكل الإنسان له تنتقل إليه هذه الفيروسات والديدان وحوصلاتها حيث لا يؤثر فيها درجة الغليان التي تتضح اللحم وبانتقالها إلى جسم الإنسان تجد البيئة المشابهة لجسم الخنزير فتنموا وتتكاثر ويحدث الضرر.

إذا ثبت هذا فإنه ينبغي تحريم الخنزير للضرر لأنه لا ضرر ولا ضرار.

جلد الخنزير:-

بعد أن اتفق الفقهاء على حرمة أكل الخنزير بجميع أجزاء. اختلفوا في جواز الانتفاع ببعض تلك الأجزاء كالجلد والشعر وبيان خلافهم كالتالي:

الخلاف في الجلد:-

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

الأول: يرى جواز الانتفاع بجلد الخنزير إذا دبغ ذهب إلى هذا ابن حزم الظاهري^(٢)

(١) قال أبو عيسى حديث حسن صحيح. الترمذي ١٠٠/٤، فتح الباري ٥٦٦/٦،

٤٨٣/٢

(٢) المحلى ١١٨/١ وما يليها ج ٣٩٠/٧.

ويستدل لذلك بعموم قوله صلى الله عليه وسلم (أيما اهاب دبغ فقد طهر)^(١).

فهذا الحديث يدل على طهارة جميع الجلود بالدباغ - بأى شئ دبغ - وإذا طهر جاز الانتفاع به ويكون كجلد ما ذكى مما يحل أكله ويكون هذا الحديث قد استثنى جلد الخنزير من التحريم والاستثناء من التحريم إباحة.

الثانى: يرى نجاسة لحم الخنزير وعدم جواز الانتفاع به وإن ذبح ودبغ ذهب إلى ذلك جمهور أهل العلم^(٢).

وقد استدلوا لذلك بعموم قوله تعالى - " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير إلى قوله إلا ما ذكيتم".

والخنزير لا تعمل فيه الذكاة وهى أقوى فى التطهير من الدباغ، إذ هى تعمل فى اللحم وغيره من أجزاء الحيوان المأكولة، أما الدباغ فإنما يعمل فى الجلد خاصة.

فإذا كانت الذكاة لا تؤثر فى طهارة جلده فلا يؤثر فيه الدباغ من باب أولى وإذا كان نجسا لم يجز الانتفاع به.

والذى أميل إليه هو عدم جواز الانتفاع بجلد الخنزير لما سبق ولأنه غير قابل للدباغ إذ لا يمكن سلخه إلا مع قطع لحمه.

شعر الخنزير:-

اختلف الفقهاء فى طهارته وبالتالي اختلف فى جواز الانتفاع به على قولين:

الأول: يرى طهارته وبالتالي جواز الانتفاع به فى الخرازة ذهب إلى ذلك محمد بن الحسن من الحنفية^(٣) والمالكية^(١) ودليلهم على

(١) أخرجه الترمذى ٣ / ٢٨١، من حديث ابن عباس قال والعمل عليه عند أهل العلم.

(٢) يراجع للجمهور المصادر السابقة.

(٣) البدائع ٥ / ١٤٢، حاشية رد المحتار ١ / ١٣٨.

ذلك قوله تعالى " ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين (٢) .

فالآية عامة لم تفرق بين شعر الميتة وغيرها والخنزير في حكم الميتة، ثم إن الشعر لا تحله الروح فلا ينجس سواء أخذ قبل الموت أو بعده فلا يلحقه حكم التحريم.

الثاني: ويرى نجاسة شعر الخنزير كبقية أجزائه وبالتالي لا يجوز الانتفاع به حيا أو ميتا ذهب إلى ذلك الحنفية في ظاهر الرواية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) والظاهرية (٦) والزيدية (٧) .

ودليلهم أن الله سبحانه سماه رجسا وبعض الرجس رجس فكان شعر الخنزير رجسا؛ لأنه بعضه والرجس حرام واجب اجتنابه فلا يجوز الانتفاع به لحرمة.

والذي آراه راجحا:

هو أن شعر الخنزير نجس كبقية أجزائه لا ينتفع به إلا عند الضرورة- والضرورة تقدر بقدرها، فإن لم تدع إلى استعماله ضرورة يبقى على أصل الخطر.

(١) المنتقى للباي ١٣٧/٣ ..

(٢) بعض آية ٨٠ من سورة النحل.

(٣) رد المحتار ١/ ١٣٧، ١٣٨، البدائع ٥ / ١٤٢.

(٤) الأم ٩/١، الاقتناع ٢٤/١، المهذب ١١/١.

(٥) المغنى ١ / ٨٢.

(٦) المحلى ٧ / ٣٩٠.

(٧) البحر الزخار ٢ / ١٢.

المطلب الثالث

فى

الضرورة وأثرها فى حل الحرام

أجمع أهل العلم^(١) على تحريم الميتة حال الاختيار، وعلى إباحة الأكل منها ومن سائر المحرمات حال الاضطرار^(٢) حاشا لحوم بنى آدم وما يقتل من تناوله فلا يحل من ذلك شئ أصلا لا بضروره ولا بغيرها. و أدلة هذا الحكم كثيرة نذكر منها:

أ- قوله تعالى: " إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم - البقرة آية ١٧٣.

ب- قوله تعالى: " وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه. الأنعام آية ١١٩.

فقد أسقط سبحانه تحريم ما فصل تحريمه عند الضرورة.

ج- قوله تعالى: " حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب إلى قوله "

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٧٧ وما بعدها ، بداية المجتهد ١/ ٤٧٦ ، الام ٢/ ٢٥٢ ، الإقناع ١/ ٢٧٥ ، الحاوى الكبير ١٥/ ١٦٣ ، وما بعدعا ، المغنى ٨/ ٥٩٥ ، المحلى ٧/ ٤٢٦ ، البحر الزخار ٥/ ١٣٢.

(٢) يرى ابن رشد فى بداية المجتهد ١/ ٤٧٦ ، أنه لا خلاف فى هذا وأن الخلاف فى الخمر إنما هو من قبل التداوى بها لا من قبل استعمالها فى التغذى.

فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لأثم فإن الله غفور رحيم" المائدة آية/ ٣.

فقد ذكر الله الضرورة في هذه الآيات وأطلق الإباحة في بعضها بوجود الضرورة من غير شرط ولا صفة فاقتضى ذلك وجود الإباحة بوجود الضرورة في كل حالة وجدت فيها.

أما دليل إباحة المحرم من الميتة وغيرها للمضطر من السنة فما روى أن رجلاً قال للنبي -ﷺ- إنا نكون بالأرض تصيينا المخمصة فمتى تحل لنا الميتة قال [متى ما لم تصطبخوا وتغتبقوا أو تجدوا بها بقلًا فشانكم بها]^(١)

فقد أباح لهم الميتة عند عدم وجود الصبوح وهو شرب الغداء والغبوق وهو شرب العشاء أو عدم بقل يأكلونه؛ لأنهم إن وجدوا ذلك لم يكونوا مضطرين إلى أكل المحرم.

وما روى عن جابر بن سمرة أن أهل بيت كانوا بالحرّة محتاجين قال فماتت عندهم ناقة لهم أو لغيرهم فرخص لهم رسول الله -ﷺ- في أكلها^(٢).

من هذه الأدلة يستفاد إباحة الميتة وغيرها من المحرمات عندما لا يجد الإنسان من الطعام الحلال ما يمسك الرمق، أما إن

(١) أخرجه أحمد بإسناد منقطع يراجع، السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٦ / ٩، شرح السنة للبغوي ١١١ / ٦، المسند لأحمد ٢١٨ / ٥ والمستدرک ١٢٥ / ٤ وقال الحافظ في التلخيص فيه انقطاع.

(٢) منتقى الأخبار بشرح نيل الأطار ١٥٠ / ٨.

وجد ما يمسك الرمق ويقيم النفس^(١) فليس له الأكل من الميتة ولا من غيرها؛ لأنه غير مضطر إلى ذلك.

وهذا الذى ذكرنا من إباحة الميتة للمضطر قدر متفق عليه بين الفقهاء لكن ما هى الضرورة التى تباح عندها الميتة وما هو القدر الذى يباح للمضطر أكله منها، وهل تباح الميتة للعاصي بسقره أم لا؟

وهل الأكل عند الضرورة واجب أم لا، وهل هذا الحكم خاص بالسفر أم لا، هذا ما سنبحثه من خلال هذه المطالب.

(١) وسواء كان هذا الطعام مملوكا له أو لغيره من مسلم أو ذمى لأنه حينئذ يكون واجدا مالا قد أمر الله بإطعامه منه فحقه فيه لحديث (أطعموا الجائع) فلا يكون مضطرا إلى الميتة وسائر المحرمات، هذا إذا لم يخشى بالقطع بأكله من مال الغير فإن خشى القطع فإن أكل الميتة خير له وله فيه سعة وقيل لا ما لم يؤذن له فيه. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٧١٢، ٧١٣، المحلى ٧/ ٤٢٦، الام ٢/ ٢٥٢.

المطلب الأول

فى

الحالة التى يصح فيها الوصف بالاضطرار

اختلف الفقهاء فى الحالة التى إذا بلغها الإنسان صح وصفه بأنه مضطر^(١) فيباح له الأكل من الميتة ومن جميع المحرمات وحاصل خلافهم كالآتى:-

القول الأول: ذهب ابن حزم الظاهري^(٢) إلى أن حد الضرورة أن يبقى يوماً وليلة بغير طعام أو شراب وهو غير واجد لذلك. وخشى الضعف المودى الذى إن تمادى أدى إلى الموت أو القطع بصاحبه عن طريقه أو عمله، حل له الأكل والشرب من الميتة ومن غيرها من كل ما كان محرماً عليه قبل ذلك واستدل على تحديد الضرورة باليوم والليلة بما روى عن النبى - ﷺ - أنه نهى عن الوصال يوماً وليلة^(٣)

(١) الاضطراب نوعان - الأول وهو الغالب - الذى عليه الجمهور فى تفسيرهم للاضطراب فى الآيات هو الذى يكون من جوع فى مخصصة - الثانى ما يكون بإكراه من ظالم كما قال مجاهد - كالرجل يأخذه العدو فيكرهونه على لحم الخنزير وغيره - فألأكره يبيح ذلك إلى أن يزول الإكراه دون التقيد بحد معين كما فى حالة المخصصة. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/٧١٢، أحكام القرآن للجصاص ١/١٨١، التفسير الكبير ٢/٦٤١.

(٢) المحلى لابن حزم ٧/٤٢٦.

(٣) روى أن الذين قال لهم لا تواصلوا قالوا إنك تواصل قال إني لست كأحدكم فلما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلاك فقال لو تأخر لزدتكم صحيح البخارى ١/٣٢٥، سنن الترمذى ٢/٢٠٢.

القول الثاني: ويذهب إليه ابن أبي حمزة وبعض المالكية أن حد ذلك هو أن يبقى ثلاثة أيام ولياليها بغير طعام أو شراب. يقول ابن أبي حمزة والحكمة في هذا أن في الميتة سمية شديدة فلو أكلها ابتداء لأهلكته فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية هي أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يتضرر.

القول الثالث: وذهب إليه الجمهور من أهل العلم^(١).

أن الذي يبيح ذلك هو المخصصة وهي الحالة التي يصل به الجوع فيها إلى حد الهلاك أو إلى حدوث مرض يفضي إلى الهلاك علماً أو ظناً- إن ترك الأكل، أو يخشى منها العجز عن المشي أو انقطاع الرفقة أو العجز عن الركوب أو تأخر شفاء ونحو ذلك، ولا يتقيد ذلك بزمن محدد بل متى خاف الإنسان على نفسه شيئاً من ذلك كان مضطراً ويباح له الأكل حينئذ.

ويمكن أن يستدل للجمهور بما يلي:

أ- روى عن الفجيع العامري أنه أتى رسول الله -ﷺ- فقال متى تحل لنا الميتة قال ما طعامكم قال نغتيق ونصطبج قال أبو نعيم ففسره لي عقبة قدح غدوة وقدح عشية قال ذاك وأبى الجوع فأحل لهم الميتة على هذه الحال^(٢)، والقدح من اللبن بالغداة والعشى يمسك الرمق ويقيم النفس وإن كان لا

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/١٨١، شرح الزرقاني على الموطأ ٣/٩٥، الام ٢/٢٥٢، الإقناع ٢/٢٧٥، المغنى ٨/٥٩٥، البحر الزخار ٥/٣٣٢، فتح الباري ٩/٥٩١.

(٢) نيل الأوطار ٨/١٥١.

يغذى ولا يشبع الشبع التام وقد أباح لهم مع ذلك تناول الميتة ولم يشترط عليهم أن يمكثوا ثلاثة أيام بلياليها أو يوم وليلة بغير طعام أو شراب كما ذكر أصحاب القولين الأول والثاني.

ب- روى عن جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة ومعه أهله وولده فقال رجل إن ناقة لى ضلت فإن وجدتها فأمسكها فوجدوها ولم يوجد صاحبها فمرضت فقالت امرأته انحرها فأبى فنفتت فقالت اسلخها حتى نقدد لحمها وشحمها ونأكله فقال حتى أسأل رسول الله - ﷺ - فأتاه فسأله فقال هل عندك غنى يغنيك قال لا قال فكلوها^(١) ، ففي هذا الحديث دليل على أن للمضطر أن يأكل من الميتة وإن لم يخف التلف فضلاً عن أن يمكث ثلاثة أيام ولياليها بغير طعام أو شراب ؛ لأنه سأله عن الغنى ولم يسأله عن خوفه على نفسه^(٢) .

والذى أميل إليه هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الضرورة لا تقدر بزمن وإنما هي المخصصة التي يخشى منها هلاك أو تلف النفس - إذ الناس متفاوتون في الصبر على الجوع أو العطش فمنهم من يصبر على ذلك أياماً، ومنهم من لا يصبر على ذلك ساعات فلمن خشى على نفسه الضرر الأكل من الميتة وغيرها من سائر المحرمات.

(١) سبق تخريجه.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٧١٦، ٧١٨.

المطلب الثانى

فى

القدر الذى يباح للمضطر أكله

المخصصة المبيحة للأكل من الميتة وغيرها من المحرمات إما أن تكون دائمة أو غير دائمة.

فإن كانت دائمة فلا خلاف فى جواز الشبع من الميتة^(١) وغيرها لأنه والحالة هذه قد ينشأ من الحصول على طعام حلال فى وقت قريب فكانت الضرورة مستمرة ولو اقتصر على سد الرمق عادت الضرورة إليه عن قرب ولا يتمكن من البعد عن الميتة مخافة الضرورة المستقبلية ويفضى ذلك إلى ضعف بدنه وربما أدى ذلك إلى تلفه.

أما إن كانت المخصصة غير مستمرة ، بأن حدثت مجاعة فى وقت من الأوقات أو كان الشخص مسافرا ونفذ منه الزاد حتى قارب على الهلاك فقد اتفق الفقهاء على أن له أكل مايسد الرمق ويمسك النفس عن التلف واختلفوا فى الزيادة على ذلك وحاصل خلافهم كالآتى:-

١- ذهب المالكية فى المعتمد^(٢) والشافعية فى قول^(٣) وأحمد فى رواية^(٤) وهو قول الظاهرية^(١) أن للمضطر أن يأكل

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٧١٢، المغنى ٨/ ٥٩٥، شرح الزرقانى على الموطأ ٣/ ٩٥.

(٢) بداية المجتهد ١/ ٤٧٦، المنتقى للبايى ٣/ ١٣٨.

(٣) المهذب ١/ ٢٥٠، الام ٢/ ٢٥٢، الحاوى للباوردى ١٥/ ١٦٨، ١٦٩.

(٤) وهى اختيار أبى بكر عبدالعزيز ، المغنى ٨/ ٥٩٥.

حتى يشبع ويتزود من المحرم إن خشى الضرر فيما بين يديه
من مفازة وفقر فإذا وجد عنها غنى عاد ما كان حلالاً من
ذلك حراماً لزوال الضرورة.

أدلتهم:-

وقد استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأدلة من
القرآن ومن السنة والمعقول.

أما دليلهم من القرآن فهو عموم قوله تعالى (فمن اضطر
غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) فقد عم الإباحة برفع الإثم دون
أن يقيد ذلك بمقدار معين فكان التقييد بسد الرمق زيادة على
القرآن وهو لا يجوز.

أما أدلتهم من السنة فمنها:

١- حديث جابر بن سمرة أن رجلاً نزل الحرة فنفقت عنده
ناقة فقالت له امرأته اسلخها حتى نقدد لحمها ونأكله فقال
حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال هل
عندك غنى يغنيك؟ قال لا قال فكلوها (٢) ، فقد دل الحديث
على جواز الأكل من الميتة مطلقاً من غير أن يفرق بين ما
يسد الرمق أو الوصول إلى حال الشبع ثم إن النبي ﷺ
سأله عن الغنى ولم يسأله عن خوفه على نفسه.

٢- حديث الفجيع العامري الذي أتى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ما تحل لنا الميتة قال ما طعمكم قلنا نعتبق
ونصطحب قال ذاك وأبى الجوع قال فأحل لهم الميتة على هذه

(١) المحلى ٧/ ٤٢٦.

(٢) سبق تخريجه.

الحال^(١) ، فالقدح من اللبن في الغداة والقدح في العشي
يمسك الرمق ويقيم النفس وإن كان لا يغزو البدن ولا يشبع
الشبع التام وقد أباح لهم مع ذلك أكل الميتة فكان دلالة أن
نتناول من الميتة إلى إن تأخذ النفس حاجتها من القوت وهذا
هو المطلوب.

٣- حديث العنبر وفيه فقال أبو عبيدة ميتة ثم قال لابل نحن
رسل رسول الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم
فكلوا قال فأقمنا عليه شهرا حتى سمن^(٢) ، فقد أكلوا وشبعوا
مع اعتقادهم أنه ميتة^(٣) ثم تزودوا منه إلى المدينة وذكروا
ذلك النبي ﷺ فأخبرهم أنه حلال، ولو كان الشبع غير جائز
ليينه لهم فكان هذا الحديث نصا في محل الخلاف.

أما أدلتهم على جواز الشبع من المعقول فمنها:

- ﴿ أن ما جاز سد الرمق منه جاز الشبع منه كالمباح.
- ﴿ أن الضرورة ترفع التحريم فيعود مباحا، ومقدار
الضرورة إنما هو في حالة عدم القوت إلى حالة وجوده.
- ﴿ أنه مضطر إلى الشبع لحفظ قوته لأن إمساك الرمق لا
لبث له وتتعبه الضرورة بعده إلى إمساكه بغيره وقد لا يجد
الميتة بعدها فكان الشبع أمسك لرمقه وأحفظ لحياته.

(١) سبق تخريجه .

(٢) هذا وإن كان من حيوان البحر - وميتة البحر حلال إلا أنه حجة على الحنفية حيث
لا يجيزون من ميتة البحر إلا السمك ثم إنهم عللوا أكل الصحابة من هذه الدابة
بالاضطرار، وقد ثبت أن الصحابة أكلوا وشبعوا وتزودوا منه ولم يكتفوا بما يسد الرمق
كما يقول الحنفية ومن وافقهم.

القول الثاني: وذهب إليه الحنفية^(١) وبعض أصحاب مالك^(٢) والشافعية في الأظهر^(٣) وأظهر الروايتين عن أحمد^(٤) وهو قول الهادوية^(٥) والزيدية^(٦).

أن للمضطر أن يأكل بقدر ما يمسك الرmq وليس له الزيادة على ذلك.

أدلتهم :-

استدلوا لما ذهبوا إليه بأدلة من القرآن والمعقول.

أما القرآن فقوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فقد أباحت الآية كل ما فصل تحريمه عند الضرورة ، والضرورة تزول بإمساك الرmq وإذا زالت الضرورة رجع التحريم فكان ما زاد على إمساك الرmq محرماً لخروجه عن محل الضرورة.

كما استدلوا بقوله تعالى : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) فتقدير الآية فمن اضطر فأكل غير باغ اللذة والشهوة ولا متعدد مقدار الحاجة، فقد علق إلا باحة بوجود الضرورة، والضرورة هي خوف الضرر بترك الأكل أما على انفس أو

(١) أحكام القرآن للجصاص ١ / ١٨٢ وما بعدها.

(٢) ذهب إلى ذلك ابن الماجشون وابن حبيب شرح الزرقاني مع الموطأ ٣ / ٤٩٥.

(٣) وهو اختيار المزي - الحاوي الكبير ١٥ / ١٦٨ ، ١٦٩.

(٤) المغني ٨ / ١٥١.

(٥) نيل الأوطار ٨ / ١٥١.

(٦) البحر الزخار ٥ / ٣٢٢.

على عضو من الأعضاء فمتى أكل بمقدار ما يزيل عنه الخوف من الضرر في الحال فقد زالت الضرورة.

وأما أدلتهم من المعقول فمن وجود:

الأول: أنه لو كان متماسك الرmq قبل أكلها حرمت عليه كذلك إذا صار بها متماسك الرmq وجب أن تحرم عليه لأنه غير مضطر إليها في الحاليين.

الثاني: أن ارتفاع الضرورة موجب لارتفاع حكمها كما أن حدوث الضرورة موجب لحدوث حكمها، ولو جاز أن ترتفع الضرورة ولا يرتفع حكمها لجاز أن تحدث الضرورة ولا يحدث حكمها.

الثالث: أن سبب الرخصة هو الإلجاء فمتى ارتفع الإلجاء ارتفعت الرخصة، كما لو وجد الحلال لم يجز له تناول الميتة لارتفاع الإلجاء إلى أكلها لوجود الحلال، فكذا إذا زال الاضطرار يأكل قدرأ منه فالزائد محرم.

الترجيح:-

يعد أن ذكرنا الآراء والأدلة نلاحظ أن محل الخلاف إنما هو في البلوغ إلى حد الشبع في المخصصة العامة النادرة، أما في المخصصة الدائمة فلا خلاف أن له أن يشبع ويتزود منها إلى أن يجد ما يغنيه من الطعام الحلال كذلك لا خلاف في تحريم ما زاد عن حد الشبع، لأن سبب الأكل من المحرم في المخصصة هو خوف التلف وفي الأكل من المحرم فوق حد الشبع ضرر على النفس، بما يفوق الضرر الحادث من الجوع كما أنه لا خلاف في جواز الأكل بمقدار ما يسد الرmq ويمسك النفس.

والذى أميل إليه هو تقييد ذلك برجاء الحصول على طعام حلال أو اليأس منه فإن كان المضطر يرجو الحصول على طعام حلال وفى وقت قريب لم يكن له الزيادة على ما يسد الرمق سواء كان ذلك فى السفر أو فى الحضر؛ لأن الضرورة تقدر بقدرها.

وإن كان لا يرجو الحصول على طعام حلال فى وقت قريب كان له أن يأكل إلى أن يشبع ويتزود من الميتة لأنه إذا اقتصر على سد الرمق عادت إليه الضرورة عن قرب وربما يفضى به ذلك إلى ضعف البدن أو التلف وما أبيح له الأكل من الميتة إلا لحفظ النفس وصيانتها من التلف وما حل أكله ابتداء لضرورة حل الشبع منه عند وجود الضرورة إذ لا فرق

والله أعلم،،،،،

المطلب الثالث

فى

أثر الضرورة فى إباحة الميتة للعاصى

مما سبق تبين لنا أن الميتة وسائر المحرمات فى حال الاختيار تحل للإنسان عند الأضطرار إليها وهذا مما لا خلاف فيه إذا كان المضطر غير عاص، فإن كان عاصياً بأن كان باغياً على إمام عادل أو كان قاطع طريق أو كان عبداً أبقا إلى غير ذلك فقد اختلف الفقهاء فى إباحة الميتة وغيرها من المحرمات له على النحو التالى:

القول الأول:-

وذهب إليه المالكية فى المشهور^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) والظاهرية^(٤) أنه لا يحل للعاصى أن يأكل من الميتة وغيرها من المحرمات ولو كان مضطراً وسبيلاً إلى الأكل منها هو التوبة.

أدلتهم:-

استدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأدلة من القرآن والمعقول.

(١) المنتقى للباحي ٣/١٤٠، ١٤١، بداية المجتهد ١/٤٦٧.

(٢) الأم ٢/٢٥٢، الحاوى الكبير ١٥/١٦٨، الأشباه والنظائر للسيوطى ١٣٨.

(٣) المغنى ٨/٥٩٧.

(٤) المحلى ٧/٤٢٧، ٤٢٨.

أما القرآن فقوله تعالى : " فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم".

حيث حرم الله الميتة وما ذكر بعدها على الجميع ثم أباحهما للمضطر الذي يكون موصوفاً بأنه غير باغ ولا عاد والعاصي غير موصوف بهذه الصفة؛ لأنه يصدق عليه أنه متعد بفعله للمعصية، ولا يصدق عليه أنه غير باغ إلا إذا انتفى عنه صفة التعدي من جميع الوجوه، ومنها تعديه بفعل المعصية، وإذا ثبت أن العاصي متعد بفعله للمعصية وجب بقاؤه تحت قوله تعالى : " حرمت عليكم الميتة إلخ".

ومما يؤيد هذا الاستدلال ويقويه أن من العلماء من فسر الآية بالبغى والعدوان على المسلمين.

روى عن مجاهد وابن جبير^(١) وغيرهما أنهما قالَا غير باغ على المسلمين ولا عاد عليهم، وأصل البغى فى اللغة قصد الفساد، فإذا لم يخرج باغياً على إمام المسلمين ولم يكن سفره فى معصية فله أن يأكل الميتة إذا اضطر إليها وإن كان سفره فى معصية أو كان باغياً على الإمام لم يجز له أن يأكل وبه قال الشافعى.

أما أدلتهم من المعقول فمنها

أ- إن إباحة أكل الميتة رخصة والعاصى لا يترخص فى معصية فإن تاب حل له الأكل وإن لم يتب حرم عليه إلى أن يتوب.

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٧١٨، المحلى ٧/ ٤٢٨، أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٧٨، شرح الزرقانى على الموطأ ٣/ ٩٥، المغنى ٨/ ٥٩٧.

ب- أن إباحة المحرمات للمضطر إنما كان على سبيل التخفيف والعون على الأسفار المباحة لحاجة الإنسان إليها، فلا يباح له أن يستعين على المعاصي؛ لأن الرخصة إعانة ومن المحال أن يعان المرء على المعصية وله سبيل إلى ألا يقتل نفسه وهو أن يتوب ثم يأكل من الميتة بعد توبيته.

القول الثاني:-

وذهب إليه الحنفية^(١) وبه قال بعض المالكية^(٢) وهو قول الزيدية^(٣) أنه لا فرق بين العاصي وغيره في الضرورة، فمن اضطر إلى الميتة وغيرها من المحرمات كان له الأكل ولو كلن عاصيا.

أدلتهم:-

أستدل أصحاب هذا القول لما ذهبوا إليه بأدلة من القوآن والسنة والمعقول.
فمن القرآن:

﴿ قوله تعالى : " وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه. والعاصي مضطر فوجب أن يترخص لأن الآية أوجبت الإباحة للجميع من المطيعين والعاصين.

﴿ قوله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم)^(٤) ومن امتنع من المباح حتى مات كان قاتلا لنفسه متلفا لها عند جميع أهل العلم ولا

(١) أحكام القرآن للحصاص ١/ ١٧٨، ١٧٩.

(٢) المنتقى للباقي ٣/ ١٤٠، ١٤١، تفسير القرطبي ١/ ٧١٨ وما يليها.

(٣) البحر الزخار ٥/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(٤) النساء بعض آية ٢٩.

يختلف فى ذلك عندهم حكم العاصى والمطيع بل يكون امتناعه عن ذلك الأكل زيادة على عصيانه فوجب أن يكون حكمه وحكم المطيع سواء فى استباحه الأكل عند الضرورة. < أن المراد بقوله تعالى " غير باغ ولا عاد " أى غير باغ فى الميئة ولا عاد فى الأكل، هكذا فسره قتادة والحسن والربيع وابن زيد وعكرمة من أئمة التأويل^(١).

وأما السنة فقد استدلوا بما روى أن النبى - ﷺ - رخص للمقيم أن يمسح على الخف يوما وليلة وللمسافر ثلاثة أيام بليليتها^(٢) ولم يفرق فيه بين العاصى وغيره كذا هذا. وأما المعقول فقد استدلوا به من وجهين:

الأول: أن العاصى مرتكب لمعصية واحدة إلا أنه غير مباح له الجناية على نفسه بترك الأكل وإن لم يثبت لأن ترك التوبة لا يبيح له قتل نفسه، والعاصى متى ترك الأكل فى حال الضرورة حتى مات كان مرتكبا لمعصيتين الأولى وهى خروجه فى معصية والثانية جنايته على نفسه بترك الأكل ومن غير المعقول أن يقال لإنسان ارتكبت معصية فارتكب أخرى.

الثانى: أن المطيع والعاصى لا يختلفان فيما يحل لهما من المأكولات أو يحرم، ولما كانت الميئة مباحة للمطيعين عند الضرورة وجب أن يكون كذلك حكم العصاة فيها.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ١/ ٧١٨.

(٢) أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح ١/ ١٥٢، البيهقى ١/ ٢٧٧، الطبرانى فى الكبير رقم ٣٧٥٥.

الترجيح:-

بعد أن ذكرنا آراء العلماء وأدلتهم فإنني أميل إلى ترجيح القول الأول القائل بأن العاصي لا يترخص بالأكل من الميتة عند المخصصة لما استدلوا به ولما يأتي:

﴿ أن ما استدل به أصحاب القول الثاني من عموم قوله تعالى " ألا ما اضطررتم إليه يمكن أن يجاب عنه بأنه عام وقوله تعالى " غير باغ ولا عاد خاص والخاص يقدم على العام وهو لا يبيح الميتة وغيرها من المحرمات عند الضرورة إلا لمن كان غير باغ ولا عاد على المسلمين.

فإن قالوا لفظ (غير باغ ولا عاد) يحتمل لأن يراد به البغي والعدوان في الأكل أو البغي على الإمام أو غيره، وعلى هذا فلا يجوز تخصيص الآية الأولى به مع هذا الاحتمال بل الواجب حمله على ما يواطئ معنى العموم من غير تخصيص.

أجيب: بأن حمل الآية على البغي على المسلمين أولى من حمله على البغي في الأكل. والذي يؤيد ذلك:

أ- قوله تعالى (فمن اضطر في مخصصة غير متجانف لإثم) لأنه يقتضي أن من يترخص ينبغى أن لا يكون موصوفاً بالبغي والعدوان في أمر من الأمور.

ب- أن كونه غير باغ ولا عاد يفيد نفى ماهية البغي ونفى ماهية العدوان وهذه الماهية إنما تنتفى عند انتفاء جميع أفرادها والعدوان في الأكل أحد أفراد هذه الماهية وكذا العدوان بفعل المعصية فرد آخر فإن نفى العدوان يقتضي نفى العدوان من جميع هذه الجهات فكان تخصيصه بالأكل

غير جائز وإذا ثبت هذا تبين أن العاصي ليس له الترخص بأكل الميتة لأنه داخل في عموم اللفظ.

ج- أن الإنسان ينفر بطبعه عن تناول الميتة وغيرها من المحرمات، وما كان كذلك فليس في حاجة إلى النهي عنه فكان صرف هذا الشرط إلى التعدى في الأكل مخرج للكلام عن الفائدة، أما إذا صرف إلى جميع أنواع البغى والعدوان التي منها العاصي بسفره كان الكلام مفيداً. وإذا ثبت ذلك لم يكن للعاصي أن يترخص بالأكل من الميتة وهو المدعى.

﴿ أما استدلالهم بقوله تعالى " ولا تقتلوا أنفسكم " فغير مسلم لأنه يتمكن من إحياء نفسه بالأكل من الميتة عندما يتوب عن المعصية قال ابن حزم^(١) بعد أن ساق استدلالهم بالآية وهذا من أقبح ما يكون من الإيهام وما أمرناه بقتل نفسه بل بما افترض الله عليه من التوبة فلينبهوا بقلبه.

وليمسك عن البغى والأمتناع من الحق بيديه ثم يأكل ما أطر إليه خلافاً له، أما إن لا يأمره بالتوبة من البغى ويبيحوا له التقوى على الإفساد في الأرض يأكل الميتة فهذا ما لا يعقل.

﴿ أما استدلالهم بالحديث حيث أباح للمسافر أن يمسح على الخف ثلاثة أيام ولياليها من غير أن يفرق بين المطيع والعاصي. فيمكن أن يجاب عنه بأنه عام والآية (فمن أضطر

(١) المطى ٧ / ٤٢٨.

غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه) خاص والخاص يقدم على العام كما سبق.

﴿ أن الرخصة إعانة على السفر، فإذا كان السفر معصية كانت الرخصة إعانة على المعصية وذلك محال لأن المعصية ممنوع منها والإعانة سعى في تحصيلها والجمع بينهما تناقض.

وعلى هذا فالعاصي ليس له أن يترخص عند الضرورة وليس في ذلك قتل له أوامر له بارتكاب معصية أخرى وإنما ذلك أمر له بالمبادرة إلى التوبة وترك المعصية، ولا يشك عقل أن ذلك أولى من إعانتة على المعصية فإن لم يتب واستمر على المعصية فهو الذي قتل نفسه بإصراره على عدم التوبة. والله أعلم،،

المطلب الرابع

فى

أكل المضطر من المحرم رخصة أم واجب

مما سبق تبين لنا أن الفقهاء مجمعون على مشروعية أكل الميتة وغيرها من المحرمات عند الضرورة رغم خلافهم فى المقدار الذى يحل تناوله لكن هذه المشروعية هل تأخذ صفة الوجوب فيكون وأجبا على المضطر أن يأكل وإلا كان عاصيا بترك الأكل أم أن ذلك مباح له؟

اختلف الفقهاء فى ذلك على قولين:

الأول: وذهب إليه الحنفية^(١) والشافعية فى وجهه^(٢) والحنابلة فى رواية^(٣) والزيدية^(٤) فى وجه أن أكل ما يمسك الرمق^(٥) من المحرم عند الضرورة واجب فمن ترك الأكل أو الشرب حتى مات كان أثما قاتلا لنفسه وقد نهى الله سبحانه عن قتل الإنسان نفسه فقال " ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما - ومن يمتنع عن الأكل حتى يموت يكون قاتلا لنفسه، كمانهى الله سبحانه عن إلقاء النفس فى التهلكة فقال (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وترك الأكل مع إمكانه فى هذا الحال إلقاء باليد إلى التهلكة، ثم إن الإنسان مأمور بدفع الضرر عن نفسه، ومن ترك الأكل فقد

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٧٩.

(٢) المذهب ١/ ٢٥٠، الحاوى الكبير ١٥/ ١٦٩.

(٣) المغنى ٨/ ٥٩٦.

(٤) البحر الزخار ٥/ ٣٣٢.

(٥) أما أكل ما زاد على ذلك إلى حد الشبع عند من يقول به فهو مباح وليس بواجب لأن الوجوب مختص بما أحيا النفس وهو إمساك الرمق أما الزيادة عليه فهو لحفظ القوة وذلك ليس بواجب.

سعى في هلاك نفسه، فكما يجب عليه دفع الهلاك بأكل الحلال يجب عليه دفع ذلك بأكل الحرام عند الاضطرار، ثم إنه قادر على إحياء نفسه بما أحله الله له فلزمه كما لو كان معه طعام حلالا، وقد روى عن مسروق أنه قال من اضطر إلى أكل الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار إلا أن يعفو الله عنه.

القول الثاني:-

وذهب إليه المالكية^(١) وهو الوجه الثاني عند الشافعية^(٢) وأحد وجهين عند الحنابلة^(٣) والوجه الثاني عند الزيدية^(٤) أن الأكل من المحرمات في حال الضرورة مباح وليس واجبا، فجائز للمضطر أن يأكل وجائز له أن لا يأكل إيثارا للورع ولا إثم عليه.

وقد استدلوا لذلك بما يلي:

أ- روى أن عبدالله بن حذافة السهمي لما أسره الروم حبسوه في بيت وجعلوا معه خمرا ممزوجا بماء ولحم الخنزير ثلاثة أيام فلم يأكل حتى مال رأسه من الجوع والعطش وخشوا موته فأخرجوه فقال لهم قد كان الله أحله لي لأنني مضطر ولكن لم أكن لاشتكم بين الإسلام. فهذا صحابي يعلم أنه مضطر لأكل الخنزير وشرب الخمر، ولكنه امتنع من فعل ذلك حتى كاد أن يموت ولم ينكر عليه أحد من الصحابة ذلك، ولو كان الأكل واجبا لوجد منهم من ينكر عليه فعله فلما لم ينكر عليه أحد كان هذا إجماعا منهم على أن الأكل والشرب للمضطر إنما هو رخصة وليس واجبا.

(١) المنتقى للباجي ٣ / ١٣٨.

(٢) شرح المحلى مع قليوبي ٤ / ٢٦٢.

(٣) المغنى ٨ / ٥٩٦.

(٤) البحر الزخار ٥ / ٣٣٢.

ب- روى أن مسيلمة أخذ رجلين فقال لأحدهما ما يقول في محمد قال رسول الله ﷺ قال فما تقول في ؟ قال أنت أيضا فخلاه، وقال للآخر ما تقول في محمد قال رسول الله ﷺ- قال فما تقول في قال أنا أصم فأعاد عليه ثلاثا فأعاد جوابه فقتله فبلغ رسول الله ﷺ- فقال أما الأول فقد أخذ برخصة الله وأما الثاني فقد صدح بالحق فهنيئا له، فقد دل على أن المضطر مخير بين الأخذ بالرخصة أو تركها حيث إن النبي ﷺ- لم يخطئ واحدا منهما فلو كان الأخذ بالرخصة واجبا لعاب النبي ﷺ- فعل الثاني منهما وهو الذي لم يأخذ بالرخصة.

ج- أن المضطر قد يكون له غرض في اجتناب النجاسة والأخذ بالعزيمة وربما لم تطب نفسه بتناول الميتة فكان إيجاب الأكل تكليفا له بما لا يطاق.

الترجيح:-

بعد أن ذكرنا الآراء والأدلة فإنني أميل إلى ترجيح القول الثاني القائل بجواز الأكل وعدم وجوبه لما استدلوا به، ولأن للممتنع غرض من امتناعه عن الحرام، وهذا الغرض قد يكون اجتناب النجاسة وقد يكون التقذذ من أكل الحرام وعدم قبول طبعه له، ثم إن المحرمات إنما أبيحت للضرورة نيسيرا على الناس فإذا قلنا بالوجوب لم يكن ذلك تيسيرا على من عافت نفسه تلك المحرمات إذ يكون في إيجابه إلزاما بما لا يستطيعه ولا تقبله نفسه، والتكليف بما فوق الوسع غير جائز إذ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

والله أعلم،،،

المطلب الخامس

فى

إباحة المحرم للضرورة حضرا وسفرا

المخصصة وهى سبب الضرورة كما تكون فى السفر قد تكون فى الحضر لكن لما كان الغالب حدوث الضرورة فى السفر لم يختلف الفقهاء فى إباحة المحرمات للمضطر فى السفر ولما كان حدوثها فى الحضر من الأمور النادرة اختلف الفقهاء فى إباحة المحرم للمضطر فى الحضر.

وحاصل خلافهم كالآتى:

المالكية ^(١) وأحمد فى رواية ^(٢) يرون أن الميتة وغيرها من المحرمات لا تحل للمضطر فى الحضر لأن الغالب أن الحضر يوجد فيه الطعام الحلال ويمكنه دفع الضرورة بالسؤال، وإذا اندفعت الضرورة بطريق حلال لم تبح المحرمات لزوال السبب المبيح.

أما جمهور الفقهاء ^(٣) فيقولون بحل الميتة وغيرها من المحرمات للمضطر حضرا وسفرا ودليل ذلك هو عموم الآيات المبيحة للمحرمات عند الاضطرار مثل قوله تعالى (فمن

(١) المنتقى ٣ / ١٤٠.

(٢) المغنى ١ / ٥٩٦، ٥٩٧.

(٣) الحاوى الكبير ١٥ / ١٦٨، الاقناع ٢ / ٢٧٥، المحلى ٧ / ٤٢٦.

اضطر غير باع ولا عاد] وقوله [وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه] وغيرها من الآيات.

حيث لم تفرق الآيات بين مضطر وآخر بل جاءت مطلقة غير مقيدة بإحدى الحالتين كما أن قوله فمن اضطر لفظ عام في حق كل مضطر، ثم إن الاضطرار كما يكون في السفر يكون في الحضر - كما في سنوات المجاعة، وسبب الإباحة هو الحاجة إلى حفظ النفس عن الهلاك وهذا المعنى عام في الحالتين.

الترجيح:

مما سبق يظهر لنا أن الراجح هو القول الثاني وهو إباحة المحرمات لكل مضطر كان ذلك في سفر أو في حضر لقوة ما استدلوا به، ولأن سبب الإباحة هو الضرورة وليس السفر أو الحضر فإينما وجدت حلت المحرمات وكون الحضر مظنة وجود الطعام لا يغير من الحكم شيئاً لأن الضرورة أمر معتبر بوجود حقيقته لا يكتفى فيه بالمظنة بل متى وجدت الضرورة أباحت ومتى ارتفعت حرم الأكل دون نظر لحال المضطر أو في سفر أم في حضر.

الخاتمة

بعد أن يسر الله لنا الأمر، وتم هذا العمل بفضل الله وتوفيقه فإنني أختتم بهذه السطور القليلة أوضح فيها بعض الحقائق والنتائج التي وضحت من خلال هذا العمل والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ- إن كل ما في الأرض مسخر لخدمة الإنسان ومنفعته. يوضح ذلك قوله تعالى " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً" ثم أنه سخر لنا هذه المخلوقات وأباح لنا الانتفاع بها وامتن علينا بذلك يقول تعالى (أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعلما فهم لها مالكون ونذلناها لهم فمنا ركبهم ومنها ياكلون ولهم فيها منافع ومشارب أفلا يشكرون) وقوله (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون).

ب- إن الأصل فيما لم يرد فيه نص الإباحة إذا كان نفعاً والحرمة إذا كان ضاراً.

لما أدلة إباحة المنافع فكثيرة منها - " خلق لكم ما في الأرض" - حيث إن اللام تقتضي الاختصاص بجهة الانتفاع فيكون الانتفاع بجميع المخلوقات مأذونا فيه شرعاً. ومنها قوله تعالى: (قل من حرم زينة الله أخرج لعباده والطيبات من

الرزق) فهذا الاستفهام ليس على حقيقته بل هو للإنكار فيكون البارئ سبحانه قد أنكر تحريم الزينة التي يختص بنا الانتفاع بها، وإنكار التحريم يقتضى انتفاءه، وإذا لم تثبت الحرمة ثبت الحل.

أما أدلة تحريم المضار فمنها حديث لا ضرر ولا ضرار. فالضرر عام لأنه فى سياق النفى، وهو مراد به النهى، وبهذا يكون الحديث مفيداً للنهى عن كل ما فيه ضرر بالنفس أو أضرار بالغير فيكون كل منهما محرماً.

ج- إن الله سبحانه لم يحل لنا إلا الطيب ولم يحرم علينا إلا الخبيث ويؤيد هذا القول تعالى (الذين يتبعون الرسول النبى الأمى الذى يجدونه مكتوباً عندهم فى التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث).

وقوله تعالى : (كلوا مما فى الأرض حلالاً طيباً) وقوله (كلوا من الطيبات) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على حل الطيب الممستطاب وتحريم الخبيث النجس.

وبالاستقراء وتتبع المحرمات نجد أن الله ما حرم شيئاً إلا لكونه خبيثاً نجساً ضاراً بأكله ومن الأمثلة على ذلك.

«الخمير حرّمها الله لما فيها من مضار ولأنّها خبيثة يقول سبحانه (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس) إلخ والرجس هو الخبيث - وقوله وإثمهما أكبر من نفعهما.

«الخنزير والدم المسفوح والميتة إنما حرّمها الله لما فيها من الخبث يقول سبحانه (قل لا أحد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به).

«إن نسبة ما حرّمه الله من الحيوان قليلة إذا ما قورنت بما أحله وأباح لنا الانتفاع به.

«الزكاة شرط في حل أكل المأكول من حيوان البر فقط.

مما لا شك فيه أن ما يؤكل من حيوان البر لا يحل إلا بالزكاة الشرعية- إما بالذبح أو بالنحر- ولعل السبب في هذا هو تطيب اللحم وتطهيره من الدم وفي ذلك فوائد كثيرة تعود على الإنسان منها:

- ١- أن الدم خبيث واللحم لا يطيب إلا بإخراجه عنه.
- ٢- أنه قد ثبت علميا أن الدم يحمل الكثير من الجراثيم والميكروبات ولو بقي لأدى إلى حدوث الكثير من الأمراض لأكلية.
- ٣- أن بقاء الدم وبه هذه الجراثيم يسارع بإفساد اللحم في أقرب وقت فلا يطيب لأكليه.

أما حيوان الماء فلا يشترط لحله الذكاة فيجوز أكله بغير ذكاة ولعل السبب في هذا هو عدم القدرة على تذكيته أو لأنه لادم له فلا تكون هناك حاجة إلى إسالة الدم لكي يطيب اللحم.

« أن الذكاة يشترط لها القدرة.

ففي المقدرة عليه من الحيوان لابد من الذبح أو النحر في الحلق واللثة بقطع الودجين والمرئ والحلقوم أما عند العجز عن ذلك فيكفى جرح الحيوان وتسييل الدم من أى موضع قدر عليه إذ " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وهذا ما فى الوسع عند العجز.

« حرص الإسلام على حياة الإنسان.

ويتجلى ذلك فى صور منها:

١- حماية الإنسان من المحرمات.

أثبت العلم أن ما حرم من الحيوان - فى أكثره - يحمل أضرارا كان من الممكن أن تنتقل إلى آكله فكان فى تحريمه لها حريصا على حياة الإنسان.

يقول الله سبحانه "ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما" وما لم يثبت ضرره اليوم قد يكشف العلم فى يوم من الأيام عن أضراره وقد صدق الله إذ يقول (ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء) فسبحان من أحاط بكل شئ علما، فعلينا أن نسلم لحكم الله راضين بما حكم.

٢- إباحة المحرمات عند الضرورة:

عندما لا يجد الإنسان ما يسد به رمقه ويحفظ به حياته إلا المحرمات ويخشى إذا لم يتناولها أن يهلك فإن الله أباح له الأكل عندئذ حتى لا يقتل نفسه إلى أن يجد ما يغنيه عنها وهو في ذلك غير باغ ولا عاد في الأكل من المحرم بل يقدر الضرورة، وكما يكون الأكل مباحا قد يكون واجبا إذا أشرف على الهلاك فالله يقول " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " - ويقول " ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما "

والله أعلم ،،،،،

وأخيرا فهذا هو جهد المقل وهو غاية ما تيسر لى وحسبى أننى لم أنخر وسعا ولم أقصر فى بذل الجهد والوقت لإخراج هذه الأحكام الشرعية فى موضوع يتعلق بمطعم الإنسان فى بحث صغير بعد أن كانت منتشرة فى أمهات الكتب حتى يتيسر لمن أراد أن يتحرى الحلال فى مطعمه معرفتها ومعرفة الراجح منها بغير عناء فإن أكن قد وفقت فالحمد لله وإن كانت الأخرى فحسبى قوله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).

والفرح والسرور لنا وه الحمد لله رب العالمين

ثبت المصادر

- ١- التفسير الكبير - المعروف بمفاتيح الغيب لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي دار الغد العربي.
- ٢- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله بن أحمد القرطبي - ط ثانية دار الغد العربي.
- ٣- أحكام القرآن للجصاص - لأبي بكر أحمد الرازي - المكتبة التجارية- مكة المكرمة.
- ٤- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري- دار الفتح الإسلامي الإسكندرية.
- ٥- صحيح مسلم بشرح النووي للإمام مسلم بن الحجاج- ط دار الكتب العلمية.
- ٦- صحيح ابن حبان- المعروف بالإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ط دار الكتب العلمية.
- ٧- سنن الترمذي المعروف بالجامع المختصر من السنن لأبي عيسى محمد بن عيسى - ط المكتب الإسلامي.
- ٨- سبل السلام للصنعاني مع بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني ط مصطفى الحلبي.
- ٩- سنن البيهقي- أو السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ط دار المعرفة بيروت.

- ١٠- سنن الدارمى لأبى محمد عبدالله بن عبدالرحمن ط دار الكتب العلمية بيروت.
- ١١- سنن الدار قطنى لعلى بن عمر ط شركة الطباعة الفنية- الدراسة.
- ١٢- سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى ط دار الحديث القاهرة.
- ١٣- سنن أبى داود لأبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى ط دار إحياء السنة النبوية.
- ١٤- سنن ابن ماجة لأبى عبدالله محمد بن يزيد القزوينى ط - دار الحديث القاهرة.
- ١٥- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ط دار الريان للتراث.
- ١٦- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعى.
- ١٧- المسند للإمام أحمد مع كنز العمال ط دار الفكر.
- ١٨- مختصر السنن للمنذرى.
- ١٩- جامع العلوم والحكم لابن رجب تحقيق الأحمدي أبو النور إصدار وزارة الأوقاف.
- ٢٠- الموطأ للإمام مالك مع شرح الزرقانى ط دار الفكر.
- ٢١- نيل الأوطار للشوكانى على منتقى الأخبار لمحمد بن على الشوكانى مكتبة دار التراث القاهرة.

- ٢٢- الطبراني الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد ط ثانية مكتبة
التوعية الإسلامية.
- ٢٣- شرح معاني الآثار للطحاوي أبي جعفر أحمد بن محمد
الحنفي ط دار الكتب العلمية.
- ٢٤- المستدرك للحاكم النيسابوري وبذيله التخليص للحافظ
الذهبي ط دار المعرفة.
- ٢٥- شرح السنة للبغوي ط المكتب الإسلامي.
- ٢٦- الترغيب والترهيب للمنذري الناشر دار الحديث القاهرة.
- ٢٧- الأشباه والنظائر للسيوطي ط دار أحياء الكتب العربية
عيسى الحلبي.
- ٢٨- الأشباه والنظائر لابن نجيم زين العابدين بن إبراهيم الناشر
مؤسسة الحلبي.
- ٢٩- المحصول في علم الأصول.
- ٣٠- شرح الاسنوى على المنهاج.
- ٣١- حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع.
- ٣٢- منهاج الوصول في علم الأصول.
- ٣٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني
ط مصطفى الحلبي.
- ٣٤- مشكاة المصابيح للتبريزي بتحقيق الألباني.
- ٣٥- شرح المنار لابن ملك.

- ٣٦-المصباح المنير للفيومي ط وزارة المعارف العمومية.
- ٣٧-القاموس المحيط للفيروز ابادى ط تالئة المطبعة الأميرية.
- ٣٨-النظم المستعذب بشرح غريب المهذب لابن بطل الركبى مع المهذب ط دار الفكر.
- ٣٩-مختار الصحاح للرازى ط دار الحديث القاهرة.
- ٤٠-حياة الحيوان للدميرى مطابع الأهرام.
- ٤١-الحيوان للجاحظ.
- ٤٢-بدائع الصنائع للكاسانى ط دار الكتاب العربى.
- ٤٣-العناية على الهداية مع فتح القدير لأكمل الدين البابرطى ط الحلبى.
- ٤٤-تكملة فتح القدير على الهداية للكمال بن الهمام ط الحلبى.
- ٤٥-الهداية شرح بداية المبتدى للمرغينانى مع الفتح ط الحلبى.
- ٤٦-حاشية رد المحتار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين ط دار إحياء التراث العربى بيروت.
- ٤٧-شرح الكنز للعينى ط مصطفى الحلبى.
- ٤٨-المبسوط لشمس الأئمة السرخسى ط دار المعرفة بيروت لبنان.
- ٤٩-بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ط دار الكتب العلمية بيروت.
- ٥٠-الشرح الكبير مع حاشية الدسوقى ط فيصل الحلبى.

- ٥١- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة
الدسوقي ط فيصل الحلبي.
- ٥٢- شرح الزرقاني على الموطأ لسيدى محمد الزرقاني ط دار
الفكر.
- ٥٣- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لمحمد بن محمد بن
عبدالرحمن الخطاب ط دار الفكر.
- ٥٤- التاج والإكليل لمختصر خليل لمحمد بن يوسف الشهير
المواق ط دار الفكر.
- ٥٥- المنتقى للباي على موطأ الإمام مالك دار الكتاب العربى
بيروت.
- ٥٦- المجموع شرح المذهب للنووى لأبى زكريا محى الدين بن
شرف النووى ط دار الفكر.
- ٥٧- المذهب للشيرازى إبراهيم بن على ط دار الفكر.
- ٥٨- الأم للإمام الشافعى ط دار المعرفة بيروت.
- ٥٩- شرح المحلى على منهاج الطالبين للعلامة جلال الدين
المحلى مطبوع مع قليوبى.
- ٦٠- قليوبى على شرح المحلى ط فيصل الحلبي.
- ٦١- عميرة على شرح المحلى مع قليوبى ط فيصل الحلبي.
- ٦٢- الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع للشربيني الخطيب ط / دار
إحياء الكتب العربية.

- ٦٣- الحاوى الكبير للماوردى
- ٦٤- المغنى لابن قدامة عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة
المقدسى الناشر مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٦٥- شرح منتهى الإرادات المنصور بن يونس البهوتى ط دار
الفكر بيروت.
- ٦٦- المبدع فى شرح المقنع لابن مفلح ط المكتب الإسلامى.
- ٦٧- كشف القناع عن متن الإقناع للبهوتى مكتبة النصر الحديث
الرياض.
- ٦٨- مجموع الفتاوى لابن تيمية تقي الدين أحمد بن تيمية
الحرانى ط مطابع الرياض.
- ٦٩- المحلى لابن حزم على بن أحمد بن سعيد تحقيق محمد
شكر دار التراث.
- ٧٠- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن
يحيى بن المرتضى ط دار الكتاب الإسلامى.
- ٧١- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار لشيخ الإسلام
محمد بن على الشوكانى ط دار الكتب العلمية بيروت.
- ٧٢- حدائق الأزهار لعلى أحمد بن يحيى المهدى مع العسيل ط
دار الكتب العلمية.

فهرس عام

رقم الصفحة	الموضوع
٣	تقديم.....
٧	تمهيد
٨	أقسام الحيوان
١٠	الأصل فى الأشياء الإباحة
٢٠	المبحث الأول- حيوان الماء
٢٠	ما اتفق على حله
٢٢	الخلاف فى الطافي من السمك
٣١	ما قطع من السمكة وهى حية.....
٣٢	الخلاف فى حيوان البحر غير السمك
٣٨	التمساح
٤٠	السرطان
٤٢	السحفاة البحرية
٤٣	الضفدع
٤٥	خنزير الماء ، كلب الماء
٤٨	المبحث الثانى: الخيل والبغال والحمير
٤٨	المسألة الأولى فى حكم الخيل
٦٢	المسألة الثانية حكم أكل لحم البغال
٦٦	المسألة الثالثة لحوم الحمير
٦٦	لحوم حمر الوحش
٦٨	لحوم الحمر الإنسية
٧٦	المبحث الثالث: بهيمة الأنعام
٧٦	أدلة حل الأهلى من الأنعام
٨٠	الزرافة
٨١	الأرنب

تابع الفهرس العام

رقم الصفحة	الموضوع
٨٥	الوبر
٨٧	المبحث الرابع: أكل ذى الناب من السباع
٨٨	آراء العلماء فى أكل لحوم السباع
٩٣	الخلافة فى علة التحريم
٩٥	الأسد والفهد والنمر والذئب
٩٧	الضبع
١٠٤	الفيل
١٠٧	الدب
١٠٨	السنور
١١١	الثعلب
١١٣	اليربوع
١١٤	النمس
١١٥	القرد
١١٨	المبحث الخامس: الطير
١١٨	ذو المخلب من الطير
١٢٣	ملا عدوى فيه
١٢٣	أ- الرخم والبغاث وأبو قردان
١٢٥	ب- الغراب
١٢٩	ج- الخفاش - الوطواط
١٣٠	د- الهدد - والصرد
١٣٢	هـ - بقية الطيور غير ما ذكر
١٣٥	حكم الجلالة
١٣٧	ذبح الجلالة قبل الحبس
١٤١	ذبح الجلالة بعد الحبس

تابع الفهرس العام

رقم الصفحة	الموضوع
١٤٤	المبحث السادس
١٤٤	الحشرات وهوام الأرض
١٤٩	النحلة والنملة
١٥٠	القنفذ
١٥٣	الضب
١٦٢	كل حشرات الأرض وهوامها غير ما ذكر
١٦٧	المبحث السابع فى الذكاة
١٧٠	المطلب الأول: أنواع الذكاة
١٧٦	المطلب الثانى فى صفة الزكاة
١٨٠	ذبح الحيوان من القفا
١٨٥	المطلب الثالث آلة الذكاة
١٨٦	الذكاة بالسن والظفر
١٨٩	الذكاة بالعظم
١٩٢	المطلب الرابع فى التسمية على الذبيحة
٢٠٠	المطلب الخامس فى ذبائح أهل الكتاب
٢٠٢	ذبائح نصارى العرب
٢٠٥	المطلب السادس: فى ذكاة الاضطرار
٢٠٦	الصيد
٢٠٦	غير المقدور عليه من الحيوان الأتس
٢١١	المطلب السابع فى ذكاة الجنين
٢١٦	الخلاص فيما لم يشعر
٢٢١	المبحث الثامن: الميتة والدم والخنزير
٢٢٢	المطلب الأول: الميتة
٢٢٢	أدلة تحريم الميتة
٢٢٥	ميتة السمك والجراد

تابع الفهرس العام

رقم الصفحة	الموضــــــــــــــــوع
٢٢٥	ما قطع من الحيوان وهو حي
٢٢٦	قطع العضو بعد التذكية وقبل خروج الروح
٢٢٦	المجسمة والمصبورة
٢٢٧	المنخقة والموقوذة والمتردية والنطحية وأكيلة السبع
٢٣٣	اللبن يخرج من الميتة
٢٣٥	الببيض يخرج من الميتة
٢٣٧	المطلب الثاني: الدم
٢٣٧	الدم المسفوح
٢٣٩	الدم غير المسفوح
٢٤١	الدم اليسير يكون في أعلى القدر
٢٤٣	المطلب الثالث: الخنزير
٢٤٣	الخنزير البري
٢٤٥	جلد الخنزير
٢٤٦	شعر الخنزير
٢٤٨	المبحث التاسع: الضرورة وأثرها في حل الحرام
٢٥١	المطلب الأول: الحالة التي يصح فيها الوصف بالاضطرار ...
٢٥٤	المطلب الثاني: القدر الذي يباح للمضطر أكله
٢٦٠	المطلب الثالث: أثر الضرورة في إباحة الميتة للعاصي
٢٦٧	المطلب الرابع: الأكل للمضطر رخصة أم واجب
٢٧٠	المطلب الخامس: إباحة المحرم للضرورة حضرا وسفرا
٢٧٢	الخاتمة
٢٧٧	ثبت المصادر
٢٨٣	الفهرس